النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 18 محرم 1431هـ الموافق 4 يناير 2010 العدد (218) Mon. 18/1/1431 - 4 January 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

"النداء" تستطلع آراء النخبة والشارع في رحيل فيصل بن شملان:

إجماع على وطنيته ونزاهته وكفاءته واستنكار لتجاهل الإعلام الحكومي خبر رحيله

■ علي ناصر محمد: ترجم عشقه للوحدة في ميادين العمل

■ حيدر العطاس: استقال من الوزارة وأعاد المنزل والسيارة وسكن شقة بالمعلا

الحوثي يجدد التزامة بالنقاط الخمس والمعارضة تلتقي الارياني اليوم لبحث تهيئة الاجواء للحوار

ضغط غربي على السطة والمعارضة للتفاهم في مواجهة القاعدة

رحب عبدالملك الحوثي بدعوة الرئيس علي عبدالله صالح للحوار، واعتبرها خطوة صحيحة نحو السلام والاستقرار.

وجدَّد في بيان تسلمت «النداء» نسخة منه صباح السبت، قبوله بالنقاط الخمس، ولكن بعد وقف ما أسماه بـ«العدوان»، مشدداً على أن جماعته تواجه عدواناً، «وعندما تتوقف الحرب فنحن مستعدون للحوار».

وبشأن الشرط السادس الذي أعلنه الرئيس الأسبوع الماضي والقاضي بعدم استهداف السعودية، أكد الحوثي أنه لا يستهدف الأراضي السعودية بل يواجه عدواناً مباشراً من أراضيها.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح أعلن استعداد الدولة لوقف الحرب على الحوثيين إذا التزموا بتنفيذ النقاط الخمس التي اعلنها مجلس الدفاع الأعلى مطلع سبتمبر الماضي، علاوة على التزامهم بعدم استهداف أراضي السعودية.

وأطلع مصدر خاص «النداء» على تفاصيل الاتصالات والرسائل المتبادلة بين السلطة وعبدالملك الحوثي، وتشير رسالة خطية لمحمد عبدالسلام الناطق باسم عبدالملك الحوثي، إلى استعداد الجماعة لتقديم إيضاح (للرئيس) حول (ما يجري) في الأرض السعودية، فضلاً على تقديم ايضاح (تفاصيل) حول موقف الحوثي المعلن (بالموافقة) بخصوص النقاط

التتمة في الصفحة 4

بين مؤتمرين

■ سامي غالب

في نوفمبر 2006 انعقد في لندن مؤتمر للمانحين، بحث سبل دعم التنمية في اليمن. وقد خرج المؤتمر الذي حاز على دعم لافت من مجلس التعاون الخليجي وواشنطن، بنتائج إيجابية أبرزها تعهد الجهات المانحة بتقديم 4 مليارات دولار لدعم الاقتصاد اليمني. وقتها كانت اليمن خارجة للتو من انتخابات رئاسية حظيت باهتمام دولي جراء الجدية والتنافسية اللتين تحققتا لها بفضل تحالف المعارضة (اللقاء المشترك) الذي خاض الانتخابات بمرشح استثنائي هو المهندس فيصل بن شملان.

حققت الانتخابات الرئاسية (رغم تحفظ المشترك على نتيجتها) وظائفها الديمقراطية والسياسية، دوليا. وقد رحبت واشنطن ولندن وغيرهما من العواصم الغربية المؤثرة، بنجاحها الذي من شأنه تعزيز الاستقرار في اليمن والمنطقة.

وفي هذا السياق، انعقد مؤتمر لندن (2006) بحضور الرئيس اليمني الذي تحدث بثقة أمام المانحين، مشددا على أهمية التزام المانحين الأصدقاء بتعهداتهم ووعودهم في دعم الشعب اليمني.

التتمة في الصفحة 4

شفيع العبد معتقلاً في عدن لليوم العاشر ومحكمة الصحافة تواصل محاكمته في صنعاء

تعقد محكمة الصحافة والمطبوعات اليوم جلستها الثانية للنظر في قضية «النداء»، وتتهم النيابة رئيس التحرير و3 من محرري «النداء» والكاتب ميفع عبدالرحمن بالمساس بالوحدة اليمنية.

ومايزال الزميل شفيع محمد العبد (المتهم الثالث في القضية) معتقلاً في البحث الجنائي بعدن لليوم العاشر، ما يحول دون مثوله اليوم أمام المحكمة، وترفض السلطات الأمنية إطلاق سراح شفيع العبد رغم نداءات النقابة والمنظمات الحقوقية. وكان اعتقل ليل السبت قبل الماضي في نقطة دار سعد بعدن أثناء قدومه من لحج.

وكان عبدالله قيران مدير أمن عدن وعد بالإفراج عن العبد منتصف

التتمة في الصفحة 4

النائب العام ونقابة الصحفيين يلزمان الصمت حيال اعتراف السلطة باعتقاله

ياسر العواضي يزور المقالح في معتقل الأمن القومي

بعد يومين من اعتراف السلطة بأن الزميل محمد المقالح معتقل لديها، أكد مصدر خاص لـ«النداء» أن المقالح معتقل في جهاز الأمن القومي. وكان أحمد بن دغر الأمين المساعد للمؤتمر الشعبي العام قال لقناة «الجزيرة» الأحد قبل الماضي إن المقالح معتقل بأمر من النيابة العامة، وستتم إحالته إلى المحاكمة بتهم عديدة.

ولم يصدر أي تصريح عن النائب العام عبدالله العلفي ينفي صلته باعتقال المقالح، علماً بأنه وجه مذكرات إلى جهازي الأمن السياسي والقومي يطلب فيهما الكشف عن مصيره.

وسبق للسلطات الأمنية أن الحقت ضرراً فادحاً بمصداقية النيابة العامة، ودفعت بالنائب العام إلى موقع مكشوف

التتمة في الصفحة 4

القربي يلتقي ستيفن سيش للتحضير لزيارته إلى أمريكا والعليمي يبحث مع السفير البريطاني الجوانب الأمنية

واشنطن ولندن تغلقان سفارتيهما في صنعاء والإسبانية تفرض قيوداً لدخولها بسبب تهديدات القاعدة

أغلقت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية سفارتيهما في العاصمة صنعاء أمس الأحد كإجراء أمني غير معتاد، في حين فرضت السفارة الإسبانية قيودا على الدخول إليها منذ أمس الأحد، لتلقيها تهديدات من تنظيم القاعدة.

وقال جون برينان مساعد الرئيس الأمريكي باراك أوباما للأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب، إن الولايات المتحدة لديها مؤشرات على أن تنظيم القاعدة يخطط لشن هجوم ضد هدف بالعاصمة اليمنية صنعاء.

التتمة في الصفحة 4

الولايات المتحدة الأميركية تشنّ حرباً سرية في اليمن المتخبّط

بقلم: إيريك شميت وروبرت وورث

واشنطن: فيما لا تزال الولايات المتحدة تخوض حربين في الوقت عينه واحد، فتحت سراً جبهة حرب ضد تنظيم القاعدة في اليمن. فبحسب واحد من كبار المسؤولين في الاستخبارات الأميركية، أرسلت وكالة الاستخبارات المركزية منذ عام عدداً من عملائها ذوي الخبرة في مكافحة الإرهاب إلى اليمن، وبدأت القوات الخاصّة الأميركية سراً تدريب قوات الأمن اليمنية على خطط مكافحة الإرهاب، بحسب ما أورد بعض المسؤولين البارزين في الجيش.

ومن المقرر أن ينفق البنتاغون أكثر من 70 مليون دولار خلال الثمانية عشر شهراً القادمة، ويستخدم فرقاً من القوات الخاصة لتدريب الجيش اليمني وقوات وزارة الداخلية وقوات حرس السواحل وإعدادها، ما يجعل مستوى المساعدات المقدّمة يفوق بنحو الضعف المستوى المقدّم في وقت سابق.

لطالما كان اليمن ملاذاً للمجاهدين، والسبب في ذلك عائد إلى ترحيب حكومة اليمن بالمقاتلين المسلمين العائدين بعد أن حاربوا في أفغانستان خلال ثمانينات القرن الفائت. أضف إلى تعرّض مرفأ عدن في اليمن لقصف عنيف استهدف المدمّرة الأميركية كول في تشرين الأول (أكتوبر) 2000، على يد عناصر تنظيم القاعدة ما أسفر عن مقتل 17 بحاراً.

من جهتهم، بذل مسلحو تنظيم القاعدة خلال السنوات الأخيرة جهوداً مضنية لتأسيس قاعدة لهم في اليمن وقاموا بتجنيد شبان من المنطقة، وبتصعيد الهجمات على سفارات أجنبية، وغيرها من الأهداف. أمّا البيت الأبيض، فيسعى إلى الحفاظ على أواصر متينة مع حكومة الرئيس علي عبد الله صالح، وحثّه على محاربة أنصار القاعدة داخل أرضه، وذلك على الرغم من أنّ بلاده الفقيرة تواجه حالياً تمرداً داخلياً عنيفاً.

وهناك مخاوف أيضاً من حصول طفرة إسلامية متشددة في الصومال وجنوب إفريقيا، وفي هذا الإطار أعرب عدد من المسؤولين في الإدارة الأميركية والمشرّعون الأميركيون بأنّ اليمن قد تصبح محور عمليات القاعدة وتدريباتها، منافسة بذلك مناطق باكستان العشائرية التي لا يسود فيها أي قانون ومن حيث يعمل كبار قادة المنظمة.

وتحدّث السيناتور جوزيف ليبرمان، وهو سيناتور ديمقراطي مستقل عن ولاية كونيكتيكيت ورئيس لجنة أمن البلد الأم والشؤون الحكومية، الذي زار البلاد العام الفائت فقال: "أصبح اليمن اليوم واحداً من مراكز الحرب على الإرهاب"، مضيفاً "لدينا وجود متنام هناك، وعلينا الحفاظ عليه، وتنظيم مزيد من العمليات الخاصة، بحسب ما قال لبرنامج "فوكس نيوز سانداي" التلفزيوني.

ويقول المسؤولون الأميركيون واليمنيون إن علاقة اليمن والولايات المتحدة قد شهدت نقطة تحوّل في أواخر الصيف الفائت بعد عدد من الزيارات السرية المتفرّقة التي قام بها الجنرال دايفيد بترايوس، القائد الأميركي الإقليمي، وجون أو. برينان مستشار الرئيس أوباما لمكافحة الإرهاب.

من جهته، أعلن الرئيس علي عبدالله صالح موافقته على زيادة المساعدة السرية أو العلنية نظراً إلى الضغوط المتزايدة للولايات المتحدة والدول المجاورة لليمن ولاسيما المملكة العربية السعودية التي تسلل الكثير من عملاء القاعدة منها إلى اليمن، وذلك بالإضافة إلى التهديدات المتزايدة ضد النخبة السياسية للبلاد، بحسب ما قاله بعض المسؤولين.

وفي هذا الإطار، يقول كريستوفر بوكيك الذي أجرى دراسات حول اليمن من خلال عمله كزميل لمعهد كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن: "إن مشاكل اليمن الأمنية لن تقف عند حدود اليمن، فهي مشاكل إقليمية تؤثر على المصالح الغربية".

تجدر الإشارة إلى أنه، ومنذ نحو عام، تزايدت المخاوف من وجود تنظيم القاعدة في اليمن عندما صرّح علي الشهري، واحد من المحتجزين السعوديين السابقين في معتقل غوانتانامو بأنه تسلل إلى اليمن للانضمام إلى تنظيم القاعدة هناك وظهر تصريحه هذا على شريط فيديو مصوّر تمّ بثّه على شبكة الإنترنت، ناهيك عن انضمام عدد آخر من المحتجزين في معتقل غوانتانامو إلى تلك الجماعة.

وبالرغم من افتقار المناطق النائية في اليمن إلى سيادة القانون فإن حالة الفوضى التي تسود البلاد حالياً قد تفاقمت خلال العامين الماضيين، في ظل صراع الحكومة مع المتمرّدين المسلحين في الشمال الغربي وتفاقم أزمة الانفصاليين في الجنوب. أضف إلى أنّ مخزون اليمن من البترول قد أوشك على النفاد، وبالتالي أثر اقتصاد الحكومة المتهاوي على قدرتها على مواجهة تنظيم القاعدة. كما قامت اليمن بتصعيد هجماتها ضد تنظيم القاعدة من خلال عدد من الهجمات الجوية الكبرى شنّتها في 17 و24 كانون الأول (ديسمبر) أسفرت عن مقتل 60 مسلحاً من التنظيم.

ولم يفصح المسؤولون الأميركيون عن حجم الدور الأميركي في تلك الهجمات قائلين إنهم وفّروا لليمن المساعدات الاستخباراتية و"السلاح" فقط.

من جهته، أعلن وزير خارجية اليمن أبو بكر القربي في 27 كانون الأول (ديسمبر) بأن حجم التعاون العسكري اليمني مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تزايد في الأشهر الأخيرة، بعدما أكد تقرير حديث للاستخبارات تزايد وجود تنظيم القاعدة في البلاد.

وقال القربي خلال لقاء هاتفي أجري معه: "أفادت تقارير استخبارية عن استهدافهم للسفارة البريطانية وعدد من المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى المدارس الخاصة. أمّا السبب الثاني فمردّه إلى أنّهم قد أصبحوا أكثر جرأة، وباتوا يرغبون في إظهار قدرتهم على تنفيذ أي أنشطة إرهابية بطريقة علنية، وبالتالي كان على الحكومة أن تردّ". وأضاف أنّ التخطيط للهجمات الجوية الحديثة قد بدأ منذ شهرين أو ثلاثة ولكن لم يكن من الممكن تنفيذها قبل صدور تقرير حديث من الاستخبارات حول موقع عملاء القاعدة الذين تستهدفهم العمليات.

وتابع قائلاً أنّ الاستخبارات، والمعلومات التي قدّمتها الولايات المتحدة الأميركية "شكّلت العنصر الأكثر أهمية" في تلك الهجمات الجوية الناجحة على أعضاء تنظيم القاعدة.

وأردف أنّه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد مدّت اليمن بالعتاد العسكري فإنّ الهجمات الجوية نفسها قد نُفذت من قبل الجيش اليمني وحده.

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية قد زوّدتا اليمن بالمعلومات الاستخبارية الأكثر أهمية، فقد زاد عدد من الدول المجاورة دعمها المالي خلال الأشهر الأخيرة لمساعدة اليمن، بحسب مصطفى علاني، محلّل في الشؤون الأمنية في مركز أبحاث الخليج في دبي.

وأضاف علاني: "ساد خوف داخل اليمن وخارجها من اتّخاذ القاعدة لليمن أرضاً جديدة لها، فتؤسّس مراكز تدريب، وتجعل من بعض مناطق اليمن مناطق محظورة".

وتابع: "لقد قدّمت الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت المساعدات على وجه خاص لأنهما "تدركان بأنهما قد تصبحان أهدافاً للقاعدة عاجلاً أو آجلاً".

وأردف علاني: أنه خلال العام الفائت، قتل تنظيم القاعدة ستة من المسؤولين في الاستخبارات في المقاطعة التي يتمركزون بها كجزء من حملة شنّتها الجماعة لتأمين ملاذها هنا. وكان المسؤولون في الاستخبارات يحاولون جمع المعلومات حول الجماعة وعرقلة العلاقات المتنامية بينها وبين القبائل المحلية، وهو جزء كبير من استراتيجيتها. من جهتهم، أفاد بعض المسؤولين بأنه وعلى الرغم من النجاح الذي حقّقته الهجمات الجوية التي شنتها الحكومة اليمنية خلال الأسبوعين الماضيين، فقد كان لهذه الهجمات جانبها السلبي كذلك. إذ قال أحد المسؤولين اليمنيين الذي تحدث رافضاً الإفصاح عن هويته نظراً إلى الجانب الدبلوماسي لتلك القضايا: "لقد وجّهت الحكومة اليمنية إلى المسلّحين ضربة مؤلمة ولكنها لم تكن قاضية. والمشكلة هي أنّ تدخّل الولايات المتحدة يزيد التعاطف مع تنظيم القاعدة. ممّا لا شك فيه أن التعاون بين الولايات المتحدة واليمن كان ضرورياً ولكن من شأنه التأثير على عامّة الشعب الذي سوف يتعاطف مع القاعدة".

وفي السياق عينه، أصدر تنظيم القاعدة في اليمن في 27 كانون الأول (ديسمبر) تصريحاً تم نشره على المواقع الإلكترونية أكّد فيه بشدة على الدور الأميركي في الهجمات الأخيرة، وسخر من الحكومة اليمنية لإعلانها مسؤوليتها عن شن تلك الهجمات.

© c.2009 New York Times News Service

وفاة المرأتين ونتائج التحقيقات ألهبت كشمير

بقلم: ليديا بولغرين

شوبيان، كشمير – تميّزت هذه القضية بسمات تلك الجرائم البشعة التي قد تتسبب بتبعات سياسية خطرة وقد أدخلت وادي كشمير المتفجّر في أشهر طغت عليها الاحتجاجات العنيفة وغياب الاستقرار السياسي. لقد عُثر على جثتي شابتين في شهر أيار (مايو) في جدول مائي أحاطت به المخيمات العسكرية والأمنية وقال الأطباء الذين أجروا عملية التشريح إنهما تعرضتا للاغتصاب والقتل.

بيد أن الأدلة الصادرة عن سلسلة جديدة وكاملة من عمليات التشريح وثلاثة أشهر من التحقيقات المكثّفة التي أجرتها وكالة الشرطة الأبرز في الهند أعطت زخماً مفاجئاً إلى الحجج القائلة إن المرأتين قد غرقتا في جدول مائي رائق عادة ولكن منسوبه ارتفع ارتفاعاً حاداً بسبب الجريان الجليدي، كما أعلنت السلطات الكشميرية في البدء.

أطلقت تهم الاغتصاب والقتل الأولية موجات من الغضب العارم في وجه مئات الآلاف من قوات الأمن التي نشرتها الهند هنا وهذا ما يحسبه عدد كبير من الكشميريين بمثابة احتلال. كما ألقى القبض على ٤ أعضاء من قوة الشرطة الكشميرية التي تعمل عن كثب مع السلطات الهندية.

قال راتن سنجاي الذي ترأس تحقيق مكتب التحقيقات المركزي في وفاة المرأتين، إن الاعتقاد الذي ساد في الوقت الذي باشر فيه فريقه عمله في أيلول (سبتمبر) بطلب من حكومة الدولة، تمحور حول تعرّض المرأتين للاغتصاب والقتل. إلا أن هذا الاعتقاد زال سريعاً عندما كشف المحققون عن أوجه التباين بين تقارير التشريح المختلفة التي تمت صياغتها في اليوم الذي عُثر فيه على جثتي المرأتين، وتضمنت الأنسجة التي وُضِعت عليها العلامات المَضللة.

قال سانجاي إن الأطباء الذين أجروا عمليات التشريح الأولية كذبوا بشأن نتائجهم عندما قالوا إنهم وجدوا الأدلة التي تشير إلى الاغتصاب والاعتداء. زيّفت طبيبة من الأطباء الشرائح الزجاجية التي ادّعت أنها مسحات مهبلية من جثتي المرأتين والتي أظهرت وجود الحيوانات المنوية. لكن تحليل الحمض النووي أثبت أن الشرائح الزجاجية لم تأتِ من جثتي المرأتين وقال المحققون إن الطبيبة، نجحاة شاهين، اعترفت بتزييف هذه الشرائح.

نكرت نجحاة ارتكاب أي إساءة أو الاعتراف بارتكاب أي إساءة. لم نتمكن من الاتصال بالأطباء الآخرين الذين ذُكِرت أسماؤهم في تقرير المحققين أو رفضوا التعليق على الموضوع.

علّقت نجحاة على هذه التهم في خلال مقابلة هاتفية، وقالت، "إنها كلها أكاذيب. اضطروا إلى تلفيق القضية للحصول على النتيجة التي أرادوها وهذا ما فعلوه".

فهذه القضية، مع اللف والدوران المؤثرين اللذين يرافقانها، هي خير مثال على غياب الثقة بين الكشميريين الذين يسعون بمعظمهم إلى الاستقلال، والحكومة الهندية التي نشرت ما يفوق النصف مليون من قوات الأمن في كشمير لحمايتها من المتمردين المتمركزين داخلها ومن خصمها على الأرض، باكستان المجاورة.

قال أميتاب ماتو، الكشميري والبروفيسور في العلاقات الدولية في جامعة جواهرلال نهرو، التالي، "يذكرنا ما حصل في الكشمير إلى حد ما بفيلم راشومون الياباني. يتمتع كل حدث بأوجه عدّة وتفسيرات مختلفة وذلك استناداً إلى وجهات النظر. بالنسبة إلى الكشميري العادي، تشكّل مدينة شوبيان رمزاً لانعدام الثقة الكامل بالدولة الهندية".

قال طبيب عمل في عملية التشريح الأولية إنه استبعد الغرق سبباً للوفاة من خلال استئصال رئتيّ المرأتين وإجراء الاختبار العائم عليهما. ولكن متى تمّ استخراج الجثتين لإجراء عملية التشريح، وجدوا أن الرئتين سليمة، وذلك استناداً إلى المحققين والصور التي التقطت لهذه العملية.

كما تم استئصال الأنسجة من عملية التشريح الثانية خلال عرض علني لاستخراج الجثتين، وذلك في حضور أعضاء العائلة وطبيب يثقون به. وُضِعت الأختام على العينات ثم أُرسلت إلى خبراء الطب الشرعي. تألّف الفريق الجديد من الأطباء ومن خبير في الحمض النووي من كلية الطب الأبرز في الهند.

وجاء في تحليل أنسجة الرئتين ما وصفه المحققون بالدليل القاطع ومفاده أن المرأتين غرقتا. وفي غياب الإشارات التي تدلّ على وقوع صراع، توصل المحققون إلى نتيجة شبه حتمية مفادها أن المرأتين لقيتا حتفهما مصادفة.

في نهاية الأمر، اتهم المحققون الأطباء والمحامين والناشطين الكشميريين بفعل ما كانت هذه المجموعات تتهم الحكومة الهندية بفعله لسنوات: ألا وهو تزييف الأدلة لخدمة جدول أعمالهم العقائدي.

استناداً إلى لائحة الاتهام الجنائي، كان الأطباء وسواهم "متورطين بشكل فاعل في مؤامرة جنائية، وذلك عبر اختلاق الأدلة الزائفة والملفّقة التي تهدف إلى تشويه سمعة قوات الأمن/الشرطة والحط من قدرها وإلحاق الضرر بها والتسبب باتهامها ظلماً بارتكاب جريمة تستوجب عقوبة الإعدام".

رفض أقرباء المرأتين والكشميريين النتائج الجديدة والتهم المضادة واعتبروها خاتمة متوقعة لما يحسبه الكثيرون محاولة لإخفاء الحقيقة.

قال شاكيل أحمد أحانجر، وهو زوج نيلوفار جان وشقيق آسيا جان، وهما المرأتان اللتان غرقتا، "إنها مجّرد أكاذيب".

تم استبعاد احتمال غرقهما على الفور بعد اكتشاف جثتيهما. قال سكّان شوبيان والسلطات الأخرى إن أحداً لم يغرق مسبقاً في نهر رامبي وهو عادة جدول مائي رائق وسطحي. حتى الأطفال الصغار يعبرون النهر على القدمين على الرغم من وجود الجسور المختلفة المعلّقة عليه.

أدلى أوم براكاش، مهندس مائي يعمل لدى حكومة الدولة، بشهادة نفى فيها وجود أي تقارير تشير إلى وقوع عمليات غرق في النهر وأكّد أن العدادات في نقاط القياس المجاورة قاست مستوى المياه في اليوم الذي غرقت فيه المرأتان فوصل إلى ٣٠ و٦٠ سنتيمتراً.

ولكن سانجاي من مكتب التحقيقات المركزي قال إن هذه القياسات مضلّلة لأنها لا تأخذ في الحسبان حجم المياه وسرعتها. وتابع قائلاً إن حجم الذوبان الجليدي الذي يتدفق في الجدول المائي يرتفع ارتفاعاً حاداً في الأسبوع الأخير من مايو، وهي الفترة التي اختفت خلالها المرأتان. وأظهر شريط الفيديو الذي أعدّته اللجنة القضائية بعد مرور أسبوع على اكتشاف جثتيّ المرأتين، تياراً سريع الحركة.

غير أن هذا الدليل لا يشكل سوى جزء واحد من القصة. قال محمد شافي خان، وهو واحد من القادة في مجلس المشاورات، وهو عبارة عن مجموعة محلية تأسست بعد اكتشاف جثتيّ المرأتين، إن جمع سلسلة من الوقائع لن يشفي غليل شعب شوبيان.

تابع قائلاً، "تستّر مكتب التحقيقات الفدرالي على القضية بكل بساطة بسبب مصلحة الهند الوطنية العمياء. إن الدافع واضح. تورّط رجال الأمن في عملية اغتصاب نيلوفار وآسيا وقتلهما. لا شك في ذلك".

© c.2009 New York Times News Service

• القربي ينفي وجود اتفاق يتيح لأمريكا ضرب القاعدة في اليمن وشبكة "سي بي إس" تؤكد أن عمليتي أبين وشبوة شنتهما القوات الأميركية

• لندن وواشنطن تريدان تعزيز تحركهما ضد الإرهاب في اليمن والصومال والآنسي: اليمن ليس ملاذاً آمناً للقاعدة والمبالغة بقوتها مناكفات سياسية

قاعدة اليمن كمصدر تهديد للعالم

قررت بريطانيا والولايات المتحدة تعزيز تحركهما ضد الإرهاب في اليمن والصومال بعد محاولة تفجير طائرة الركاب الأميركية في 25 ديسمبر الماضي، كما أعلنت رئاسة الوزراء البريطانية الأحد.

وجاء في بيان لمكتب رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون أن "داوننغ ستريت والبيت الأبيض قررا تكثيف العمل المشترك للمملكة المتحدة والولايات المتحدة للتصدي للتهديد الإرهابي المتنامي في اليمن والصومال بعد مؤامرة ديترويت الإرهابية الفاشلة".

وكان الشاب النيجيري عمر فاروق عبدالمطلب حاول يوم عيد الميلاد تفجير طائرة تابعة لشركة نورث وست إيرلاينز الأميركية، قبل دقائق من هبوطها في مدينة ديترويت (شمال الولايات المتحدة) آتية من أمستردام. وقد أعلن إثر توقيفه أن تنظيم القاعدة دربه وجهزه في اليمن.

وأوضح البيان البريطاني أن براون والرئيس الأميركي باراك أوباما أجريا منذ 25 ديسمبر سلسلة اتصالات هاتفية ببعضهما البعض، بحثا خلالها الإجراءات الواجب القيام بها حيال هذه القضية.

واتهم أوباما تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، السبت، للمرة الأولى، بتدريب وتجهيز عبدالمطلب في اليمن.

كما اتفق براون وأوباما على ضرورة تقديم مزيد من الدعم لخفر السواحل اليمني.

وسيطلب براون أيضا، بحسب البيان، من الاتحاد الأوروبي، بحث الوضع في اليمن، وسيدافع خلال هذا النقاش عن ضرورة قيام "قوة العمل المالية"، وهي هيئة حكومية معنية بمكافحة التحويلات المالية غير الشرعية، ببذل مزيد من الجهود حيال هذا البلد.

والتقى الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء، السبت، الجنرال ديفيد بترايوس الذي يتولى قيادة القوات الأميركية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وبحسب وكالة سبأ للأنباء فإن بترايوس أكد للرئيس دعم بلاده لليمن في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، فضلاً عن دعم أمريكا لليمن في مواجهة القراصنة في البحر الأحمر.

وأعلنت الإدارة الأميركية أن الرئيس باراك أوباما اطلع من مستشاره لمكافحة الإرهاب جون برينان على نتائج اللقاء "المثمر" الذي جرى بين الجنرال بترايوس والرئيس علي عبدالله صالح.

وسبق لواشنطن أن أعلنت الأسبوع الماضي أنها ستزيد بنسبة كبيرة مساعدتها العسكرية والاقتصادية للحكومة اليمنية.

يذكر أن مسؤولين أميركيين ويمنيين كباراً أكدوا أن الولايات المتحدة تقدم مساعدة استخبارية وأمنية إلى اليمن لمساعدته في جهود مكافحة ما يسمى الإرهاب، وقد زادت قيمة المساعدة العسكرية والأمنية الأميركية لليمن على 250 مليون دولار. وقد زادت الولايات المتحدة من وجودها الأمني والعسكري والاستخباري في اليمن في أعقاب الهجوم الذي تعرضت له السفارة الأميركية في صنعاء في سبتمبر 2008، وأدّى إلى مقتل وجرح 16 شخصاً، كذلك أرسلت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي أيه)، قبل نحو عام، إلى اليمن عدداً من كبار مسؤولي العمليات الميدانية لمكافحة الإرهاب، وقال رئيس لجنة الأمن الداخلي في مجلس الشيوخ الأميركي جوزف ليبرمان، إن عدداً من قادة العمليات الخاصة الأميركية يدرّبون قوات الأمن اليمنية.

من جهتها، نقلت شبكة "سي بي إس" عن سيباستيان غوركا، وهو بحسب ما عرفت عنه "خبير أميركي في العمليات الخاصة يدرب ضباطا يمنيين"، قوله إن العمليات البرية والجوية التي استهدفت مواقع للقاعدة في اليمن يومي 17 و24 ديسمبر -في محافظتي أبين وشبوة- شنتها "القوات الأميركية".

وقال غوركا إن هذه الضربات "نفذتها إلى حد كبير الولايات المتحدة ولكن بدعم قوي من الحكومة اليمنية". "لقد استخدمت صواريخ كروز بالإضافة إلى وحدات عسكرية على الأرض".

غير أن أبو بكر القربي وزير الخارجية، نفى وجود اتفاق بين اليمن والولايات المتحدة على تنسيق أمني للحرب على تنظيم القاعدة يتيح للولايات المتحدة استخدام صواريخ موجهة وطائرات مقاتلة وأخرى من دون طيار لضرب مقار التنظيم في اليمن. وقال إنه لا توجد اتفاقيات بين اليمن والولايات المتحدة بهذا الصدد، ولا وجود لمشاريع مطروحة للتوقيع بين البلدين.

وأوضح في حديث صحفي لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" أن الضربات الأخيرة التي وجهت للتنظيم جاءت بعد جهود استخبارية رصدت تحركات عناصر القاعدة منذ فترة طويلة، مشيرا إلى أن الجهود المخابراتية وفرت الكثير من المعلومات لأجهزة الأمن اليمنية، وكشفت عن مخططات خطيرة لعناصر القاعدة تستهدف المصالح اليمنية والأجنبية والمرافق الاقتصادية واغتيال مسؤولين أمنيين وعسكريين.

وأضاف القربي أن اليمن بصدد رفع قدرات قوات مكافحة الإرهاب في مجالي التدريب ووسائل الاتصال والنقل برا وبحرا لتتمكن من صد أي اعتداءات على مصالحها والمصالح الأجنبية الأخرى. مؤكداً عزم اليمن ملاحقة عناصر تنظيم القاعدة، داعيا للعمل على مواجهة خطر الإرهاب.

وكان رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون قال إن اليمن أصبح "محضنة وملاذا آمنا للإرهاب"، وإنه بذلك "يشكل خطرا على الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي".

وكتب براون في الموقع الرسمي لحكومته أن المحاولة الفاشلة لتفجير طائرة أميركية مثلت "تهديدا حقيقيا".

وأضاف أن الشاب النيجيري عمر فاروق عبدالمطلب المتهم بمحاولة التفجير الفاشلة له صلات مع تنظيم القاعدة وتدرب على العملية في غضون أشهر باليمن، معتبرا أن تنظيم القاعدة بعد أن أضعفه تدخل القوات الدولية في أفغانستان والدعم الأمني الغربي لباكستان وجد ملجأ آمنا في أماكن أخرى مثل اليمن والصومال ودول الساحل.

غير أن علي الآنسي رئيس جهاز الأمن القومي، أكد أن اليمن ليس كما يروج له البعض ملاذاً آمناً للقاعدة، معتبراً مثل هذه التوصيفات نوعاً من المبالغة المبنية على مناكفات سياسية، مستشهداً بالعمليات الاستباقية الأخيرة لأجهزة الأمن ضد عناصر القاعدة وما سبقها من إجراءات احترازية حالت دون استهداف القاعدة لعدد من المنشآت الحيوية والمصالح الأجنبية.

وفيما تطرق في حديثه لبرنامج "المشهد" الذي بثته الفضائية اليمنية مساء السبت الماضي، إلى توقيع الحكومة اتفاقيات مع أمريكا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي والدول العربية في إطار التعاون والتنسيق الدولي لمحاصرة ظاهرة الإرهاب، شدد في هذا الصدد على ضرورة المبادرة بالمعلومات وليس فقط تبادل المعلومات، باعتبار الجريمة عالمية واليمن جزء من المجتمع الدولي.

وكان أوباما توعد بمعاقبة من خططوا للهجوم على الطائرة الأميركية. وقال في خطابه الأسبوعي من مقر عطلته في هونولولو (هاواي، الولايات المتحدة) "لقد تم ضرب معسكرات تدريب وتصفية زعماء وإحباط مؤامرات. وعلى كل المتورطين في محاولة الاعتداء يوم عيد الميلاد أن يعرفوا أنهم سيحاسبون هم أيضا".

وكشفت مجلة «نيوزويك» الأميركية أن الرئيس باراك أوباما ركز في الأشهر الأخيرة على التهديد الذي تمثله القاعدة في اليمن، وقد أصدر أوامره بتنفيذ عمليات سرية هناك. وعندما قصفت الطائرات العسكرية اليمنية أهدافاً قالت السلطات اليمنية إنها عناصر تابعة للقاعدة يومي 17 و24 ديسمبر الماضي، بما فيها محاولة قتل أنور العولقي، زوّدت الولايات المتحدة اليمن بمعلومات استخبارية وصواريخ وإسناد عسكري. وأكدت المجلة أن الجواسيس الأميركيين وأفراداً من قوات العمليات الخاصة موجودون حالياً في اليمن لتقديم المساعدة إلى القوات اليمنية.

وذكرت صحيفة "صنداي تايمز" أن أعضاء القاعدة المفرج عنهم من معسكر جوانتانامو انتقلوا إلى اليمن للانضمام إلى القتال ضد الغرب.

وقالت إن اليمن، البلد الذي تزيد فيه الأسلحة عن عدد السكان، وحيث تبلغ الأمية أكثر من 50 في المائة، وحيث ربع السكان عاطلون عن العمل، وحيث الاقتتال الداخلي أرغم الآلاف على الفرار من بيوتهم، صار مرتعا خصبا للجهاديين الذين يعتبرون أسامة بن لادن نموذجا يقتدون به. مشيرة إلى أن اليمن كان مصدراً غنيا لإنتاج وتصدير الجهاديين، حيث خرج منهم عشرات الآلاف من المقاتلين لمواجهة القوات السوفيتية في أفغانستان في الثمانينيات.

ولفتت الصحيفة إلى أن عدد القتلى أو المعتقلين في العنف الدموي في العراق، يظهر أن اليمن يستمر في كونه البلد الأول في تصدير المقاتلين في الصراعات الإقليمية في المنطقة، ومنها العراق.

مصدر يكشف لـ"النداء": التحقيقات تؤكد أنه انتقل إلى حضرموت خلال إقامته غير الرسمية

اليمن و"سي آي أيه" تستجوب ضباطاً في مطار صنعاء بتهمة تقديم تسهيلات للنيجيري عمر

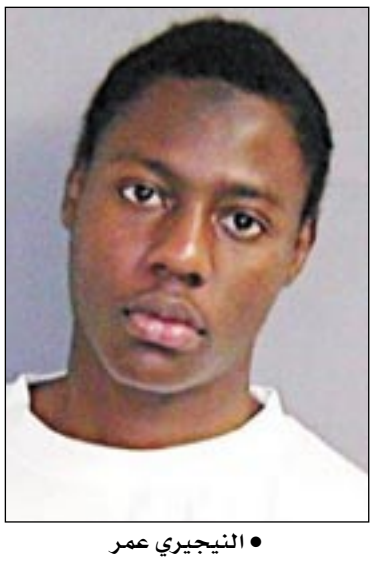

• النيجيري عمر

أكد مصدر خاص لـ"النداء" أن التحقيقات بشأن النيجيري عمر فاروق عبدالمطلب، توصلت إلى أنه غادر العاصمة صنعاء إلى حضرموت خلال المدة غير القانونية التي قضاها في اليمن بعد انتهاء مدة إقامته في 12 سبتمبر الماضي.

وقال إن كل المؤشرات تؤكد أن عمر الذي فشل في تفجير طائرة الركاب فوق الأراضي الأمريكية يوم عيد الميلاد، سافر إلى حضرموت وأمضى فيها من 21 سبتمبر إلى 7 ديسمبر الماضيين. لافتاً إلى أن أجهزة الأمن التي تحقق في الموضوع بالتعاون مع فريق أمني من وكالة الاستخبارات الأمريكية، لم تتوصل إلى الجهة التي قصدها في حضرموت كما والأشخاص الذي التقى بهم.

وأضاف المصدر أن قوات الأمن اليمنية و6 من وكالة الاستخبارات الأمريكية أجروا تحقيقاً واسعاً حول مغادرة "عمر" بعد 70 يوماً من انتهاء مدة إقامته في اليمن، وقال إن 7 من ضباط مطار صنعاء على الأقل يخضعون للتحقيق لمغادرة عمر عبر مطار صنعاء، بعد أن بقي في اليمن لأكثر من شهرين بصورة غير قانونية.

وعلمت "النداء" أن النيجيري عمر دخل اليمن في 4 أغسطس الماضي، بإقامة تنتهي في 21 سبتمبر الفائت، لغرض دراسة اللغة العربية.

وقال محمد الآنسي، مدير معهد صنعاء للغة العربية، إن "عمر" درس في المعهد "من 4 أغسطس حتى 21 سبتمبر، وبعد ذلك رتبنا له إجراءات السفر".

وبحسب المصدر الخاص، فإن "عمر" قصد وزملاؤه مطار صنعاء في 21 سبتمبر، قبل 5 ساعات من موعد إقلاع الطائرة المتجهة إلى أديس أبابا، وأنه طلب من زملائه المغادرة مخففاً عنهم عناء الانتظار.

وقال إن أجهزة الأمن تقوم حالياً باستجواب ضباط المطار الذين كانوا مناوبين في 7 ديسمبر الماضي، خلال مغادرة "عبدالمطلب"، للاشتباه في أنهم قد سهلوا له عملية مغادرة اليمن دون تغريمه.

وأوضح أن سلطات الهجرة والجوازات في مطار صنعاء منحت عمر فاروق النيجيري تأشيرة خروج لدى مغادرته صنعاء إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في الـ7 من ديسمبر، بدلا من منعه والتحقيق معه حول إقامته بشكل غير مشروع داخل البلاد، بعد مخالفته شروط الإقامة، والتي بدت واضحة في تأشيرة جواز سفره.

ومن المعروف -بحسب مدير معهد صنعاء- أن سلطات المطار تفرض على الطلاب الذين يمددون فترة إقامتهم دون موافقة المعهد، غرامات حسب اتفاق بين المطار والمعهد.

إلى ذلك، قال مدرسو "عمر فاروق عبدالمطلب" إنه كان شخصاً متديناً ومنطوياً على نفسه، وإنه في الفترة الأخيرة تخلى عن ارتداء الملابس الغربية، مفضلاً الزي الإسلامي "الثوب الأبيض الطويل".

ونقلت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية عن زملاء ومدرسي عمر ورفقائه في السكن، أنه كان يمضي ساعات طويلة في المسجد.

وأضاف المدرسون أن عمر تغير تماماً عما كان قبل 4 سنوات، حيث كان أكثر انفتاحاً في 2005، وكان يتحدث إلى الجميع، لكنه تغير في 2009، وكان يتغيب أحياناً عن الدروس.

وأشاروا إلى أنه لم يكن يهاجم سياسات الولايات المتحدة في "العراق وأفغانستان"، ولم يعبر عن مظالم المسلمين، وكان يوزع المال على اليمنيين والأفارقة الفقراء.

وأشارت الصحيفة إلى أن النيجيري "عمر" زار اليمن لأول مرة عام 2005، ولكنه غادرها ليزورها مرة أخرى في 2009، لدراسة اللغة العربية.

أحد زملاء "عمر"، وهو طالب كندي يدعى "ماثيو سالمون"، قال إنه سأل "عمر" عن المدة التي ينوي بقاءها في المعهد، فأخبره أنه سيبقى شهراً أو اثنين، ومن ثم سيعود إلى لندن للتسجيل هناك في إحدى الجامعات، لكنه اختفى في اليوم الثاني دون أن يودع زملاءه.

الباشا: العنف الجنسي في تصاعد

الشقائق يدرب المجتمع المدني وجهات الضبط والقضاء على حماية النساء والأطفال من العنف

■ أحمد الزيلعي:

نفذ منتدى الشـقائق العربي لحقوق الإنسان أمس الأحد ورشـته التدريبية الأولى والخاصة بـ(آليات الحماية القانونية للحـد مـن العنف للنسـاء والأطفـال) والـذي يأتي ضمن برنامجها الخاص بالحماية القانونية لنساء والأطفال ضحايا العنف والممول من قبل مملكة هولندا.

ورشة تدريبية يسـعى من خلالها المنتدى إلى رسم خطط وتحديد آليات مع شـركائها للحد مـن ظاهرة العنف الموجه ضد النساء والأطفال ومكافحته، خاصة منه العنف الجنسي، وتحسيس "رجال ونساء الدين"، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية المشـاركين في الورشة بمشكلة التحريض والعنف الجنسـي، الذي هو في حالة " تصاعد"، حسـب قول رئيسة منتدى الشـقائق العربي لحقوق الإنسان (أمل الباشا) في كلمتها التي افتتحت بها الورشة.

وتحدثت في هذا السـياق عن حالات اغتصاب- لم تحدد عددها- تقوم بها " مجموعة الحوثي" ومجموعة أطلقت عليهم صفـة "الأخرى"، "ضد النسـاء والحيـاة والنمو وكل ما هو باسم".

أما سـفير مملكة هولندا الداعمة لبرنامج منتدى الشقائق (هاري بركيما) فذكر بدعم ومسـاعدة بلاده لليمن منذ فترة طويلة في مجال رسـم السياسـات والخطط الخاصة بالحد من ظاهـرة العنف الموجه ضد النسـاء والأطفال، ملفتا إلى أن دعم حكومته لمثل هذه الندوات، هو مساهمة للوصول إلى الأهداف المرجوة في إطار مكافحة العنف، متحدثا عن نوعين من الدعم، فني ومادي لليمن في هذا المجال.

من جهتها، أشـارت المدربة في الورشة (شميسة رياحة) عن تصاعد وتكاثر حالات العنف الموجه ضد النساء والأطفال في الوطن العربي عموما، والذي نتج عنه آثار سـلبية كبيرة، داعية إلى تكاتف الجهود وحشـد الطاقات لما من شأنه الحد من ظاهرة العنف.

هـذا يتلقـى المتدربون وعلى مـدى ثلاثة أيـام عددا من المواضيـع التدريبية حول تعريف العنف، والعنف القائم على النوع الإجتماعي، والتمييز، وأشكال العنف، والعنف المسلط على الأطفال، وآثاره، ومسؤولية الدولة، إضافة إلى عدد آخر من المواضيع ذات الصلة.

وقد أعلن منتدى الشـقائق العربي لحقوق الإنسـان في وقت سـابق من العام منصرم، مؤشـرات عن العنف الموجه ضد النسـاء والأطفال، تصدرت النساء المتعلمات قائمة من تعرضـن لعنف الضـرب والإغتصاب، مشـيرا بالمقابل إلى انخفاض مؤشـر الشـكاوي من قبل الإنـاث وارتفاع نفس المؤشر عند الأطفال.

وبحسـب المؤشـرات فقد احتلت محافظة صنعاء المرتبة الأولـى في قائمة المحافظـات الـ(12) التي شـملها برنامج منتـدى الشـقائق الخـاص بـ(الحمايـة القانونية للنسـاء والأطفال ضحايا العنف) حيث سجلت (11) حالة اغتصاب و(9) حالات ضرب.

بين مؤتمرين...

بعد أيام من انعقاد مؤتمر لندن، حللت ضيفاً في «فردوس» المرشـح المنافس فيصل بن شـملان بعدن. كان قد وافق على أن أجري حواراً معه، هو الأول بعد انفضاض «العرس الديمقراطي» الذي آل إلى مأتم انتخابي بحسب تصريحات شهيرة أدلى بها في حفل تكريمه بصنعاء.

تحدث المرشح الرئاسي الخاسر بروحية المنتصر، منبهاً منافسه إلى ضرورة التقاط رسالة الناخبين يوم 20 سبتمبر، بصرف النظر عن النتائج المعلنة.

ولئن جدد رفضه تهنئة المرشـح الفائز رسـمياً، مشـدداً على أن موقفه شـخصي وغير ملزم لأحزاب اللقاء المشترك، فقد فصّل، برفعة ورصانة وقوة بيان، أسباب رفضه التهنئة، مشدداً على أن الأمر برمته ليس شخصياً.

لم أكن لأتشكك في ما يقول، فعبر محاور الحوار الذي استغرق أكثر من ساعتين، أكد صدقية موقفه، الموضوعي والأخلاقي، وهو يتحدث في الشأن العام.

ويحضرني في مقام الحزن هذا، رأيه في مخرجات مؤتمر لندن، التي صبت في صالح الدورة الرئاسية الجديدة لمنافسه. رحب المهندس فيصل بن شملان، ضمنياً، بنتائج مؤتمر لندن، إذ قال إن الأموال التي تحصلت اليمن عليها ليست هينة، معتبراً أن وعود المانحين جاءت من التقدير لأهمية اليمن. ثم تساءل: هل سـتتمكن السـلطة من تطوير الوضع الداخلي (بفضل هذه الأموال) والإمسـاك بالمسـتقبل، أم أنها ستظل عالة على الآخرين في عالم يتغير(!)؟

وأردف السؤال بآخر: هل ستتصرف (السلطة) بوازع من هذه الأهمية، أم ستستمر على نفس المسلك، فتقلل من شأنها؟

التطورات المتسارعة التي شهدتها اليمن في السنوات الثلاث الماضية تجيب على أسئلة بن شملان. ومطلـع هذا الأسـبوع أعلـن جوردن براون رئيـس وزراء إنجلترا، عن «مؤتمر لندن» آخر، نهاية الشـهر الجاري، وفي الإعلان الكثير مما يعد تصديقا لنبوءة رجل مترفع عن الأهواء معافى من مركبات النقص. فـي تصريحـات براون الكثير من «التقليل من شـأن السـلطة اليمنية»، بما يفيـد أن «لندن 2010» مغاير كلية لـ«لندن 2006»، في الشكل والمضمون. لم يشر براون إلى أي مشاورات مع الحكومة اليمنية سبقت إعلانه. لم لا (؟) فاليمن في 2010 ليست سوى حاضنة إرهابية، ومصدر تهديد إقليمي وعالمي، ودولتها فاشلة، وحكومتها "عالة على الآخرين في عالم يتغير". آية ذلك الترحيب الحار والعجيب في آن، الصادر من وزير الخارجية اليمني بإعلان براوان.

أزيد من ذلك أن براون عاد أمس ليفصّل رؤيته في حديث مع محطة "بي بي سي"، إذ شكّك في جاهزية الحكومة اليمنية لتلقي أي دعم دولي في مواجهة الإرهاب، مشدداً على ضرورة الحذر والتمحيص عند تقديم الدعم كي لا يصب في صالح الإرهاب نفسه.

عندما أطلق براون تصريحاته (التي تقلّل من شـأن اليمن وحكومتها) كان الرائي فيصل بن شـملان قد فارق الحياة. كان يعرف الجواب سلفاً، أو أنها الأقدار أرادت أن يحضر فيصل بن شملان إلى واجهة المشـهد الوطنـي مجـدداً، ولكن بالممات، ترفقاً باليمنيين لحظة الهـوان العميم، مواسـاة لهم في هوان بلدهـم، وأي عـزاء لليمنيـين في هـوان حكومتهم وبلدهـم أبلغ من حضور بن شـملان، القامـة والقيمة والقوة، البلسم لكل مجروح في يمنيته، والملاذ لكل مفجوع بقبائح زمن «لندن 2010».

ضغط...

الخمس.

محمد عبدالسـلام في رسـالته الخطيـة (التي يفترض أن يكـون الرئيـس علـي عبدالله صالـح قد اطلـع عليها) يطرح تصور الحوثي لبرنامج وقف الحرب، إذ يؤكد الالتزام بإزالة الألغام وفتح الطرقات كخطوة أولى تعقب إعلان وقف الحرب، قبل أن يشدّد على أهمية الجلوس لوضع آلية لتنفيذ النقاط الأربع الأخرى ضمن حلول تشـمل مطالب الحوثيين المتعلقة بإطـلاق السـجناء والإعمار وإعـادة المبعدين مـن الوظائف والسماح لأبناء المنطقة بممارسة حقوقهم الثقافية.

وفي رسالة أخرى، يلفت محمد عبدالسلام عناية الرئيس إلى أن البيان الصادر عن عبدالملك الحوثي بالترحيب بدعوة الحوار، تجنب أية إشـارة إلى مطالب الجماعة وذلك حرصاً من الحوثي على إنهاء الحرب وإذ يؤكد أن الوضع الميداني للجماعة قوي ومتماسك، يعبر عن أسـفه لما يجري من سفك للدماء.

وفـي رسـالة ثالثـة ينقل محمد عبدالسـلام عـن عبدالملك الحوثـي قولـه بـأن وقف الحـرب علـى المدنيين والأسـواق والمناطـق الآهلة بالسـكان سـيكون دليـلاً علـى المصداقية، ثـم يضيـف أن اسـتمرار الحرب رغـم إعلان الحوثـي قبوله بالنقاط الخمس يؤكد عدم مصداقية السلطة.

وبشـأن طلب الرئيس رسـالة خطية مـن الحوثي، يذهب محمد عبدالسلام إلى أن الغرض من هذا الطلب هو التوصل إلـى معلومـات حول الوضـع الصحـي لعبدالملـك الحوثي، خصوصاً وأن مسـؤولين رفيعـين في السـلطة يعتقدون أن الحوثي أصيب في ذراعه اليمنى جراء غارة جوية.

وكان عبدالملك الحوثي أرسـل صباح الخميس تسـجيلاً بصوته يستنكر فيه ما وصفه بـ«المجازر» التي يتعرض لها المدنيون جراء القصف اليومي للطيران السعودي واليمني.

ووضع التسـجيل الصوتي حداً لتصريحات رسـمية عن مقتله في غارة جوية.

وتأتـي هـذه الاتصالات بالتزامن مع ضغـط اميركي على الحكومـة اليمنيـة لوقف التصعيد في صعـدة وفي مواجهة الحـراك السـلمي في الجنوب مـن أجل التفـرغ للحرب على القاعدة.

وحسـب مصـدر خاص فـإن قائـد القـوات الاميركية في الشـرق الأوسـط بترايوس بحث مـع الرئيس علـي عبدالله صالح السبت تطورات الحرب على القاعدة في اليمن، مبدياً أمله في أن يتمكن الرئيس من إنجاز تسـويات سياسـية في جبهات أخرى (صعدة، واللقاء المشـترك، والحراك الجنوبي) لضمان النجاح في جبهة الحرب على القاعدة.

ومـن المرجـح أن يلتقـي قياديـون فـي اللقـاء المشـترك عبدالكريم الإرياني المستشـار السياسـي للرئيس. وعلمت «النداء» أن اللقاء سـيبحث رؤية المشترك لآليات تنفيذ اتفاق 23 فبرايـر الـذي تم بمقتضاه تأجيل الانتخابـات البرلمانية عامين كاملين.

وتضغـط واشـنطن وباريـس ولنـدن علـى طرفـي الأزمة السياسـية (السلطة والمشـترك) من أجل الإسراع في الحوار للتوصـل الى اتفـاق يحول دون فراغ دسـتوري وسياسـي. وتخشـى هـذه العواصـم مـن أن يـؤدي انسـداد قنـوات الحـوار بين السـلطة والمعارضـة إلى تقوية أطـراف أخرى، مثـل الحوثيـين والحـراك، وبمـا يصب فـي صالـح القاعدة والجماعات الإرهابية. وسبق لقياديين في المشترك أن التقوا بالإرياني السبت قبل الماضي.

وتتمسـك المعارضـة بمطلـب تهيئة الأجـواء للحوار قبل الخـوض فـي التفاصيـل. وتشـترط بدرجة رئيسـية اطلاق سـراح المعتقلين السياسـيين والمعتقلين بسبب الرأي ووقف الانتهاكات ضد الصحافة قبل أي حوار.

وعلى الرغم من مشاركة بعض قيادات المشترك في اللجنة التحضيرية لمجلس الشـورى برئاسـة عبدالعزيز عبدالغني، بحكم عضويتهم في مجلس الشورى، فإن مصدراً مسؤولاً في المشترك أفاد «النداء» بأن هؤلاء القياديين، وأبرزهم عبدالملك المخلافي الأمين السابق للتنظيم الوحدوي الناصري ومحمد عجلان رئيس شورى الاصلاح، قاطعوا جلسات اللجنة بناءً على قرار المجلس الأعلى للمشترك.

ورجحـت المصادر أن يتم اطلاق سـراح بعـض المعتقلين علـى ذمة الحراك الجنوبي خلال الأيـام المقبلة تمهيداً للبدء بالحوار.

شفيع...

الأسـبوع الماضـي، إلا أن مصـادر خاصة أفـادت «النداء» أن مسـؤولين فـي الدولة من محافظتي شـبوة وأبين، فضلاً علـى أعضاء في اللجنة الأمنية العليـا، عرقلوا قرار الإفراج بسـبب اسـتيائهم مـن كتابـات شـفيع العبـد، ومواقفه في المجلس المحلي لمحافظة شـبوة الذي يشـغل العبد عضويته بعد انتخابه عن مديرية الصعيد.

ويحاكم شفيع العبد أمام محكمة الصحافة بسبب مقال له في «النداء» عن سـلوك السلطة إزاء القضية الجنوبية، وفيه ينتقـد مسـؤولين كباراً في السـلطة ينتمون إلـى محافظات جنوبية وشرقية.

وعـزت مصادر محلية في شـبوة اسـتمرار اعتقال العبد خـارج القانـون، إلى سـعي أطراف فـي السـلطة للتنكيل به بسبب آرائه ومواقفه.

وتعرب أسـرة «النداء» عن اسـتنكارها الاجراءات القمعية التـي تسـتهدف شـفيع العبـد، وتدعـو نقابـة الصحفيـين والاتحاد الدولي للصحفيـين والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى الضغط على السلطات لوقف الانتهاكات الواقعة ضده.

وتأمل «النداء» أن يسارع مدير أمن عدن إلى الوفاء بوعده بالإفراج عن الزميل العبد.

ياسر...

أمام الرأي العام المحلي والدولي.

ولـم يصدر أي تعليق من نقابة الصحفيين اليمنيين حول التطورات الأخيرة لقضية المقالح ما أدى إلى اسـتياء واسع في الوسط الصحفي.

وتم اختطاف المقالح مساء 17 سبتمبر الماضي من شارع تعز بالعاصمة بعيد مغادرته منزل أحد أصدقائه. وكان تلقى تهديدات عبر الهاتف من أشخاص ناقمين بسبب نشر موقع الاشـتراكي -نت، الذي يديره، تفاصيـل عن غارة جوية على سوق الطلح بصعدة راح ضحيتها عشرات المدنيين.

ورغم مرور عشرة أيام من كشف السلطة عن مكان اعتقاله إلا أن الأجهـزة الأمنيـة مـا تـزال ترفـض السـماح لأسـرته بزيارته.

وعلمت «النداء» أن الشـيخ ياسـر العواضي نائب رئيس كتلـة المؤتمـر النيابيـة، تمكـن مـن زيـارة المقالح الأسـبوع الماضي للاطمئنان علـى وضعه الصحي. ونقلت مصادر عن العواضي قوله إن المقالح في صحة جيدة. ومعلوم أن علاقة صداقة تجمع العواضي بالمقالح.

واشنطن...

وقـال بيان من السـفارة الأمريكية إن السـفارة الأمريكية فـي صنعـاء أغلقت أمس الأحد "بسـبب تهديـدات قائمة من تنظيـم القاعدة في جزيرة العرب لمهاجمة المصالح الأمريكية في اليمن".

وأفـادت مصـادر خاصة "النـداء" بأن السـفارة الأمريكية عممـت علـى الأمريكيـين المقيمـين فـي اليمن توخـي الحذر والتخفيف مـن تحركاتهم. وأضافت أنها أعفت الموظفين من حضور الدوام إلى حين إشعار آخر.

وكانـت السـفارة البريطانيـة أغلقت أبوابها، بعد سـاعة تقريباً من إغلاق السفارة الأمريكية.

وعلمـت "النداء" أن السـفارة البريطانية أبلغت موظفيها بعدم الحضور لأسباب أمنية.

وقالت وزارة الخارجية البريطانية إن السفارة البريطانية في اليمن أغلقت لأسباب أمنية.

واستشهدت المتحدثة باسـم وزارة الخارجية البريطانية "بأسباب أمنية" وراء إغلاق السفارة، ورفضت ذكر ما إذا كان هناك تهديد أمني معين وراء القرار.

إلـى ذلـك، قالـت مصـادر خاصة إن السـفارة الإسـبانية فرضـت قيـوداً على دخولهـا متوقعة إغلاقهـا اليوم الاثنين أمام الجمهور.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الإسبانية إن "سفارة إسـبانيا في اليمن ما زالت مفتوحة وتعمل كالمعتاد، ولكنها قيدت الدخول إليها لأسباب أمنية".

وذكرت المصادر الرسـمية أن وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي التقى السـفير الأمريكي بصنعاء السـيد ستيفن سيش.

ووفقا لوكالة سـبأ تناول اللقاء الزيارة التي سـيقوم بها وزيـر الخارجيـة إلى واشـنطن في الـ20 مـن يناير الجاري، والتحضيـر لهـا بمـا يضمـن تعزيز مجـالات التعـاون بين البلدين الصديقين.

ولم تشـر المصادر الرسـمية إلى بحث موضوع تهديدات تنظيم القاعدة، والإجراءات الأمنية المتخذة.

فيمـا بحث نائـب رئيس الوزراء لشـؤون الدفـاع والأمن وزيـر الإدارة المحليـة الدكتـور رشـاد العليمـي مـع سـفير بريطانيا بصنعاء تيم تورلوت المواضيع المتعلقة بالجوانب الأمنية والتعاون الثنائي بين البلدين.

وأشـاد نائـب رئيـس الـوزراء لشـؤون الدفـاع والأمـن بالتعـاون الثنائـي بين البلديـن الصديقين، مؤكـدا ضرورة تعزيـز التعاون بـين البلدين في مختلف المجـالات التنموية والاقتصاديـة والأمنية. وأعرب عـن تقديره لجهود الحكومة البريطانية الداعمة لليمن.

كما التقى العليمي السفير الإيطالي بصنعاء ماريو بوفو بمناسـبة انتهاء فترة عمله، حيث بحـث معه أوجه التعاون الثنائي بين اليمن وإيطاليا في المجال الأمني.

وفـي اللقاء أشـاد نائـب رئيس الـوزراء لشـؤون الدفاع والأمـن بالتعـاون الثنائي بين البلدين فـي مختلف المجالات التنموية والاقتصاديـة والأمنية.. مثمناً الجهود التي بذلها السفير خلال فترة عمله.

أعذب التهاني وأصدق الأمنيات نتقدم بها إلى الزميل
زكريا الحسامي
بارتزاقه مولودته البكر التي أسماها
«بشينة».
ألف مبروك وتتربى في عزك
أسرة «النداء»
●●●
نهنئ ونبارك للزميل العزيز
عادل دخان
بمناسبة ارتزاقه مولوداً جديداً أسماه
«عبدالسلام»
جعله الله قرة عين لوالديه
المهنئون:
محمد صالح عباس، سليم الخطيب
محمد ناصر معصار، عبدالحكيم دراج
ملاطف بجاش، علي ناصر راشد
وجميع الأهل والأصدقاء

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامـي غالـب
سكرتير التحرير
بشيـر السيـد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

ليالي رعب ودوي قنابل وتبادل كثيف لإطلاق النار

الضالع على شفير الانفلات الأمني الشامل

■ الضالع - فؤاد مسعد:

تعيش الضالع وضعا استثنائيا يتصاعد أحيانا ويعود للتهدئة أحيانا أخرى، ويخضع في مجمله للتطورات التي تشهدها المناطق الجنوبية والمجاورة منها على وجه الخصوص، حيث صارت تشهد في معظم الليالي اشتباكات مسلحة بين الأمن ومسلحين، وتستمر هذه الاشتباكات في بعض الأحيان أكثر من ساعة، وتستخدم فيها الرشاشات، كما يتخللها دوي القنابل وأصوات الانفجارات التي تثير الرعب لدى سكان المدينة.

هذه المناوشات الخاطفة لا يكشف عن ضحاياها في ظل تعتيم طرفيها اللذين يريد كل منهما الظهور بمظهر المتفوق وصاحب السيطرة، بينما تتناقل مصادر محلية أنباء إصابات يتكبدها الطرفان، إلا أنها غير مؤكدة، ومع ذلك تبقى أضرار أخرى ماثلة للعيان، وفي مقدمتها الخوف الظاهر على المواطنين الذين صاروا يتوقعون حدوث مشكلة في أي وقت، وبالتالي فهم يحسبون حسابهم لمثل هذه المفاجآت غير السارة، ولعل هذا السبب الذي جعل كثيرا من الأسر تقرر مغادرة الضالع بحثا عن أماكن آمنة بعدما يئسوا من الحصول على الهدوء والسكينة.

في الفترة الأخيرة تزايدت أنباء الانفجارات والاشتباكات التي يكون قطبيها جنود ومسلحون مجهولون لا يتم الكشف عنهم. ومع أن قيادات الحراك لا تعلن مسؤوليتها عن تلك الأعمال، ولا تزال خطابات الحراك على اختلاف مكوناته، تتبرأ من العنف والأعمال المسلحة، إلا أن أصابع الاتهام الرسمية لا تكف عن الإشارة إلى الحراك كفاعل وحيد، وإلى أنصاره بوصفهم عناصر تخريبية تسعى لإثارة الفتنة وتكدير السلم العام وإقلاق السكينة العامة حسب الإعلام والتصريحات الرسمية.

ولا يزال الغموض يكتنف مثل هذه المواجهات، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام التكهنات والتحليلات إزاء هذه التطورات غير المسبوقة، والتي تعيد لأذهان مواطني الضالع ما كان يحدث أواخر التسعينيات في ما كان يعرف حينها بأحداث "موج" و"حتم".

أحداث

– في منتصف نوفمبر الماضي لقي المواطن سيف علي غالب مصرعه، وأصيب علي مثنى مسعد وسط أحد شوارع مدينة الضالع، وحينها تضاربت الأنباء حول الحادثة، ففي حين قالت مصادر محلية إن الشخصين (القتيل والجريح) أثناء مرورهما قوبلا برصاص الجنود بسبب تشغيلهما لأغنية "عبود خواجة" الخاصة بالحراك الجنوبي، قالت مصادر أمنية إن المذكورين هما ضمن مجاميع مسلحة هاجمت إدارة أمن مديرية الضالع مساء اليوم نفسه، ولاذت بالفرار وقد تعقبهما الأمن فقتل أحدهما وجرح الآخر.

وقد شهدت مدينة الضالع بعد ساعة من وقوع ذلك الحادث وحتى ساعة متأخرة من الليل تبادلا كثيفا لإطلاق النار بين الأمن ومجهولين دون حدوث إصابات، كما أغلقت المحلات التجارية أبوابها وعاشت المدينة ليلة مرعبة، عمت فيها الفوضى والانفلات الأمني.

وإثر ذلك، أقدم مسلحون صبيحة اليوم التالي على إحراق شاحنة تابعة للواء 35 مدرع المرابط بالضالع، كانت تقوم بتوزيع المواد الغذائية للمواقع والنقاط العسكرية التابعة للواء.

وقال شهود عيان إن المسلحين أوقفوا الشاحنة في الخط الرئيسي أمام مفرق مديرية الأزارق، وأنزلوا شخصين منها وجردوهما من الملابس، ثم أشعلوا النار في الشاحنة، وظلت ألسنة اللهب تتصاعد منها حتى الظهيرة، إلى أن جرى سحبها من قبل اللواء بعدما دمرتها النيران بالكامل.

– يوم الأحد 200/12/27، اندلعت مواجهات عنيفة بين الأمن ومجاميع تابعة للحراك، نجم عنها مقتل مواطن وإصابة 6 آخرين، وذلك إثر تنفيذ عصيان مدني دعت له مكونات الحراك الجنوبي للتضامن مع ضحايا الغارات الجوية التي تعرضت لها محافظتا أبين وشبوة.

– يوم الاثنين 2009/12/28، شهدت الضالع عددا من الانفجارات المدوية تلاها إطلاق نار متواصل من أسلحة خفيفة ومتوسطة تواصل لما يقارب نصف ساعة، وأفادت "النداء" مصادر محلية أن الانفجارات ناتجة عن استهداف مجهولين لأحد الأطقم العسكرية بقذائف "آر. بي. جي"، ونقطة مرابطة جنوب الضالع.

وفي حين لم تسفر هذه القذائف عن إصابات فقد أدت الاشتباكات إلى إصابة قائد الشرطة العسكرية باللواء 35 مدرع، ليتم نقله إلى أحد مستشفيات إب.

– صباح الأربعاء 2009/12/30، دوت أصوات انفجارات بالقرب من مبنى المجمع الحكومي للمحافظة الموجود بمنطقة سناح شمال المدينة، وكالعادة دون إصابات.

نزوح

وفي ظل هذه الأجواء الملبدة بغيوم الخوف والرعب، بدأت بعض الأسر في مدينة الضالع تشد أمتعتها للرحيل بعد توتر الأوضاع الأمنية، خصوصا في الفترة الأخيرة، إضافة إلى ما تناقله المواطنون على نطاق واسع من أنباء عن احتمال تعرض المدينة لغارة جوية على غرار ما حدث في أبين وشبوة في الأيام الماضية.

وقال لـ"النداء" مواطنون إن الشائعة انتشرت في أوساطهم خصوصا في ظل التدهور الذي تعيشه المدينة والانفلات الأمني الذي يرشح الضالع للالتحاق بركب المناطق التي صارت تعرف بأنها خارج نطاق السيطرة الحكومية.

وفي فترة المساء تهدأ الحركة إن لم تنعدم تماما بفعل انتشار الخوف في أوساط الموطنين الذين تطاردهم أشباح الرعب، لتنتعش في المقابل أصوات رصاص ودوي الانفجارات التي لم تعد حكرا على منطقة دون أخرى.

دانت أحزاب اللقاء المشترك في محافظة الضالع في بيان صدر عنها مؤخرا ما تسميها "الأعمال غير القانونية من قطع للطريق وتفجيرات وتهديد السكينة العامة ومن أي جهة كانت باعتبار هذه الأعمال مخالفة للقانون وتجر البلاد إلى ما لا تحمد عقباه".

وطالبت السلطة "بتحمل مسؤولياتها في حماية الأمن العام باعتبارها الجهة المسؤولة عن أمن المواطن وأمن الوطن". وبحسب البيان فإنها تحذرها -السلطة- من استخدام الورقة الأمنية لأغراض سياسية، داعية أبناء المحافظة لمزيد من الحذر وعدم الانجرار وراء ما يسعى له البعض من الزج بين أبناء المحافظة وخلق صراعات وثارات هم في غنى عنها بهدف تشتيت النضال ومنع الوصول إلى التغيير المنشود، وتؤكد على أن النضال السلمي هو الوسيلة المثلى للتعبير عن المطالب بمختلف أنواعها.

منظمة الاشتراكي في الضالع اعتبرت أن الانفلات الأمني المريع الذي وصلت إليه المحافظة سببه عجز الأجهزة الأمنية عن القيام بمهامها تجاه أمن وسلامة المواطنين الذين يصرفون على هذه المؤسسة الأمنية من قوتهم كضرائب يدفعونها للسلطة التي تصرفها في البذخ وشراء الذمم والولاءات وإفساد الحياة السياسية والاجتماعية -حسب بيانها الأخير- وحملت الأمن المسؤولية الكاملة إزاء ذلك.

وإليها حملت هيئة شورى الإصلاح بمحافظة الضالع السلطة "مسؤولية الانفلات الأمني الذي تشهده المحافظة واليمن عموما..". ودعت في بيان صادر عن دورتها الأخيرة "السلطة إلى القيام بواجباتها الأمنية في توفير السكينة العامة للمواطنين وحماية الطرقات والحفاظ على ممتلكاتهم وأرواحهم".

واستنكرت الهيئة "لجوء السلطة إلى قمع الحراك السلمي وسكوتها عن الأعمال المخلة بأمن الوطن بل ووقوفها موقف المتفرج أمام حوادث القتل والتقطع التي تتكرر هنا وهناك دون أن تحرك ساكناً"، ودانت أعمال القتل والتقطع التي أدت إلى إزهاق أرواح عدد من الأبرياء.

من جهته، اكتفى مدير أمن المحافظة بالإشارة إلى أن الأمن لديه قائمة بأسماء المتهمين بما أسماه زعزعة الأمن والاستقرار في المحافظة.

الحصيلة

مواطنون قتلوا برصاص الأمن وآخرون ضحايا أعمال عنف مجهولين خلال الفترة من سبتمبر 2007 حتى ديسمبر 2009.

1 – وليد صالح عبادي 2007/9/10
2 – محمد قايد أحمد 2007/9/10
3 – محمد عبدالله الوداد 2009/1/17
4 – ناصر علوي صالح البيضاني 2009/5/3
5 – توفيق محمد عبدالله الجعدي 2009/5/31
6 – محمد صالح راشد 2009/7/25
7 – محمود علي مثنى 2009/9/30
8 – محمد علي مثنى 2009/9/30
9 – محمد عبدالله صالح الردفاني 2009/9/30
10 – سيف علي غالب 2009/9/30
11 – توفيق أحمد ناجي 2009/12/27

أسماء الجرحى من المواطنين:

1 – مفيد أحمد محمد الخرارة
2 – محمد مقبل طالب
3 – عبدالحافظ إسماعيل
4 – مالك حسن صالح الصافي
5 – نادر محمد مقبل
6 – موسى صالح رضوان
7 – يعقوب حسن محمد
8 – سيف محسن أحمد قريش
9 – نشوان صالح المعكر
10 – عبدالله سيف طالب
11 – علي محسن العمري
12 – عبدالله هادي محمد
13 – محسن محمد محسن
14 – عمر محمد مساعد
15 – علي مثنى سعيد
16 – عماد قايد صالح
17 – غازي علي غازي
18 – معاذ أحمد صالح
19 – نصر شايف مقبل
20 – عبدالرحيم طاهر
21 – عبدالله محمد مقبل الحيدري
22 – عرفات عبدالله محسن الطب
23 – عارف علي مسعد المصري
24 – صلاح بن صالح العجردي
25 – تمام علي محسن سنان
26 – باسم عبدالله مقبل
27 – غسان علي ناجي
28 – مصطفى محمد عبدالله
29 – أمين قاسم محمد
30 – سعيد صالح العودي
31 – عبدالعزيز حسين علي
32 – فضل أحمد عبدالله
33 – وليد عبدالواحد
34 – وليد علي محسن
35 – عارف محمد ناصر نويصر
36 – عبدالرحمن الحاج طالب علي
37 – محمد صالح مهتم
38 – خالد قائد محسن
39 – جاسر الحدي
40 – محمد عبدالله اليمني
41 – أحمد عبدالله هادي

الجنود القتلى والجرحى خلال المسيرات وأعمال العنف:

القتلى:
1 – عبدالملك دحان حمود 2009/10/24
2 – محسن يحيى محمد يحيى 2009/10/24

الجرحى:
3 – محمد الأشول -طلقة
4 – نجيب سعيد الزيدي
5 – نقيب ناصر المزروعي
6 – عبدالله صالح الحزية
7 – محمد علي حسن علي
8 – بسام سيف محمد عقلان
9 – محمد علي أحمد حسن
10 – محمد أحمد علي المشرحي
11 – صالح حيدرة قاسم
12 – صلاح القاسمي
13 – حامس أحمد صالح جبارة
14 – نجيب منصور المنصوب
15 – عصام عبدالله أبو طالب
16 – محمود علي العماري
17 – محمد علي الجرباني
18 – صالح حسين صالح
19 – عمار محمد محسن
20 – فهمي صالح السعيدي
21 – نبيل عبدالملك
22 – وليد مانع علي النشيري
23 – محسن قاسم حسين قاسم
24 – سرحان صالح قاسم
25 – خليل حسن علي عبدالله
26 – محمد قاسم علي حسن
27 – منصور حمود غالب أسعد
28 – رشاد أحمد سعيد علي
29 – محمد سلطان أحمد عبدالمولى
30 – علي محمد رويشان
31 – يحيى راشد الصلاحي
32 – وليد علي حسين الخضر
33 – عبده محسن عبدالله
34 – سفيان منصور شايف
35 – حسن محمد حسن شيحات

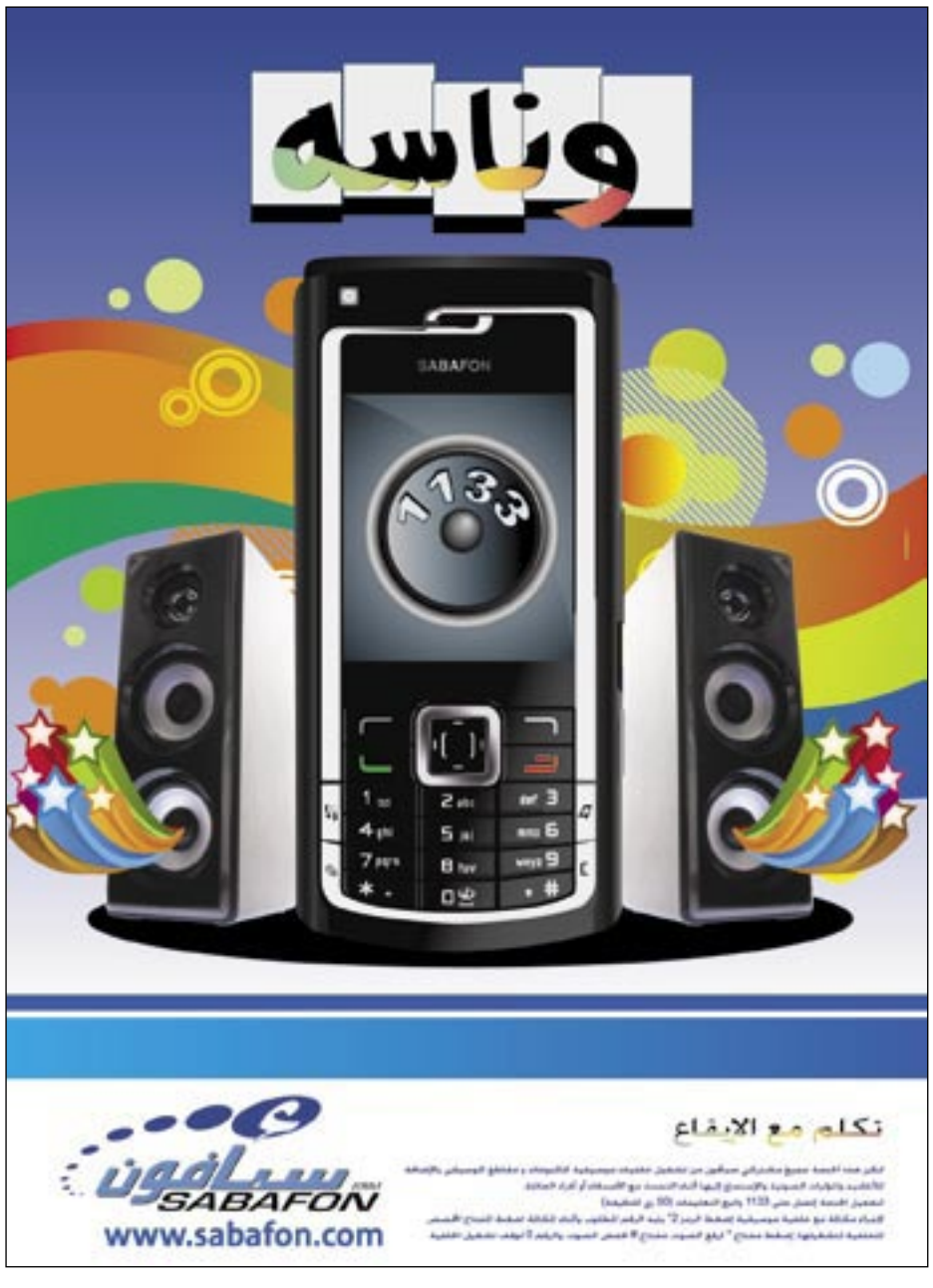

«كان بعد حاله، متعلم، مصلي، لا ينهب أحد ولا يعتدي على أحد»، وقال آخر: «طيب ليش ما يذيعوا الخبر في التلفزيون؟»

الشارع يتذكر بن شملان

■ علي الضبيبي

كل اليمنيين تقريباً يعرفون اسم فيصل بن شملان، لكن كثيراً منهم، حتى نهار أمس، لا يعرفون أنه مات.

الحاج يحيى قاسم أحد الذين صدمهم هذا النبأ المباغت. وعندما أخبرته عبر التليفون بالموضوع لم يصدق، وكان رده: «يا ذاك مش معقول! أخلف علمك».

ترك فيصل بن شملان في نفوس اليمنيين ذكرى جميلة، وبالكاد اقتنع الحاج قاسم أن مرشح الرئاسة، الذي كان يلوّح لجماهير الناخبين بيديه في مهرجان الحديدة، قد فارق الحياة مساء الجمعة الماضية. نعم اقتنع الحاج يحيى قاسم، 70 عاماً، وأظنه بكى. كان يحب بن شملان كثيراً، ولا تزال صور المرشح الرئاسي الشهير ملصقة على جدران ديوانه البسيط في أقاصي ريف ريمة.

في أبريل 2006، كان الراحل الكبير المهندس فيصل بن شملان يجوب المحافظات وجماهير الكادحين يهرعون لاستقباله في ساحاتها الكبيرة. وكان الحاج يحيى حسن قاسم من هؤلاء المتحفزين الذين كانوا يتباهون بخطاباته وصوره ويفاخرون بتاريخه الحافل.

غادر المهندس فيصل بن شملان الدنيا متخففاً وبلا ضجيج، وهذه عادته دائماً عندما يقرر الرحيل. فرجل الدولة الكفء، عندما قرر ترك وزارة النفط عام 1995، لم يحدث أية جلبة، ولئن حصل شيء من ذلك فلم يكن هو السبب. فلا تزال قصة إعادة السيارة إلى حوش الوزارة، صباح ذلك اليوم المكلوم، عالقة بأذهان الموظفين القدامى في وزارة النفط والثروات المعدنية «لا أحد يستطيع أن يزايد على نزاهة المهندس فيصل بن شملان ووطنيته» قال أحد أولئك الموظفين الذي طلب إخفاء هويته. وهذا الراحل الكبير أيضاً، عندما اقتضى الأمر سنة 2001 أن يعلق عضويته في مجلس النواب، كان عند مستوى القرار، وكان انسحابه في منتهى الهدوء. رفض حينها أن يرفع يده لتعديل المادة 64 من الدستور القائلة بتمديد أعمار أعضاء ذلك المجلس سنتين برلمانيتين، وفي 2006 رفض الاعتراف بنتيجة الانتخابات الرئاسية عائداً إلى شقته في مدينة عدن مرتاح الضمير.

هذه حالة نادرة في تاريخنا الوطني، وحتى قبل رحيله الأخير بساعتين، مساء الجمعة الفائتة، أوصاهم فيصل بن شملان «أن يدفنوه بعد أقرب صلاة، وأن يحملوه إلى المقبرة مثله مثل بقية الناس»، وهكذا رحل نهائياً.

الشاب توفيق يوسف الوصابي، مصلح ساعات في جولة الجامعة، هو الآخر تفاجأ بالخبر ظهر أمس. لم يكن يدري أن بن شملان مات قبل يومين. وتساءل مستغرباً: «طيب ليش ما يذيعوا في التلفزيون الخبر؟». لا أحد من الحاضرين لحظتها كان يملك الإجابة، لكن عجوزاً مسنة أجابت: «لأنه قضى عمره في خدمة الوطن قبحهم الله قبيحه!».

يعتقد هذا الشاب الفقير والمحروم من التعليم أن رحيل بن شملان خسارة على اليمن، قائلاً: «كان أفضل واحد بيننا». هذا رأيه، وتحت هذه القناعة انتخبه رئيساً للجمهورية اليمنية قبل 4 سنين. لكن في نظر الشابين الجامعيّين عبدالرحمن السفياني وعماد العجل، كان رحيله مؤسفاً «لكن عادي جداً». يضيف عبدالرحمن: «هناك حزن ولكن لم يحدث أي هزة في المجتمع» وزاد قال إن بن شملان لم يكن معروفاً على نطاق واسع «إلا يوم ترشح للرئاسة».

السفياني شاب في الـ28 بكلية التجارة، وصديقه العجل في كلية العلوم، والأخير قال: «أنا بصراحة لم أنتخبه، ولكن أعتقد أنه شخصية وطنية كبيرة. وأنا أشعر بالحزن الشديد عليه ومتعاطف جداً مع عائلته».

في جولة الجامعة الجديدة هناك كثير من الناس يتحدثون عنه، ولم يخف محمد النعماني، وهو صاحب كشك، أسفه «لرحيل آخر الناس المحترمين في هذا العالم». قال: «عندما تلقيت نبأ وفاته حزنت كثير والله»، وأضاف: «كان رجل نظيف لم يوجع أحد». وفي اعتقاد النعماني إن موت المهندس فيصل بن شملان «يشكل خسارة وطنية كبرى، وبالذات في هذا الزمان الذي تتداعى فيه الخطوب على البلاد من كل صوب». وعندما سألته: «ما عساه أن يفعل الآن وهو ماكث في بيته ومتحلل من كل وظائفه الرسمية؟»، أجاب النعماني: «كان على الأقل يفيدهم برأيه».

في الانتخابات الرئاسية الأخيرة تمكن فيصل بن شملان من قلوب الناس، وبالذات المعذبين منهم والموظفين أيضاً. فهو على الأقل قدّم لهم رؤيته لتحسين الأجور، ودفع بمنافسه علي عبدالله صالح لاعتماد ما أصبحت تعرف بـ«إكرامية الرئيس». تقول إحدى المعلمات "إ.س.ر" إن اسم فيصل بن شملان «ترك في نفوسنا ذكرى جميلة». لكن تلك «المكرمة الرئاسية» لم تصمد أكثر من سنتين «وإذا بنا في رمضان الماضي نشتي بن شملان يظهر من جديد» تضحك.. قالت إن رحيله «محزن جداً جداً»، وإن الصورة التي تعامل بها الإعلام الرسمي إزاء هذا الأمر «محزنة أكثر وتعبّر عن نفسيات مريضة وخصوم غير شرفاء».

كانت أسماء أحمد ناصر، وهي طالبة في كلية التربية بصنعاء، تقلّب الصحف وفي نفسها أسى: «رحمك الله يا مرشحنا». وعندما طلبت تعليقها على هذا النبأ الحزين، ردت: «خسارة، خسارة». قالت أسماء إنها كانت متأثرة جداً بشخصية المهندس فيصل بن شملان: «كنت أحبه قوي قوي، وما حسينا أبداً إنه كان يكذب علينا». وأضافت متنهدة: «كان صادق وواضح ويصلح يطلع زعيم وطني مش معقد ولا أناني». لكن، وهي تأسف لرحيل المرشح الذي منحته صوتها في انتخابات 2006، لم تخفِ أسماء أنها أيضاً تحب: «فخامة الرئيس علي عبدالله صالح». وقالت وشخصية رئيسنا أيضاً «محبوبة عند نسبة كبيرة من اليمنيين».. سألت أسماء «الباري عز وجل أن يصبّر عائلة بن شملان ويجبرهم، وأن يطلع من هذه الأسرة شخص يخلفه فيهم ويخلف اليمنيين».

تمر اليمن بمرحلة هي الأصعب في تاريخها تقريباً، ولابد أن كثيراً من النبهاء استحضروا شخصيات وطنية عديدة هذه الأيام، ومن بينهم شخص المهندس بن شملان. يقول محفوظ هزاع، إنه فعلاً تذكره قبل أن يموت بـ3 أيام تقريباً، وأضاف: «لكن عندما جاء الخبر الفاجع زعلت جداً».

محفوظ، خريج كلية الطب ويجهد نفسه هذه الأيام لنيل درجة الماجستير في الكيمياء العضوية، وقال معبراً عن مشاعره الحزينة: «عندما يفقد صوت من الساحة الوطنية له تأثيره فيها، سواءً بشكل إيجابي أو معارض، فإنه يحمل الآخرين مسؤوليات كبيرة لكي يجهدوا أنفسهم بقوة في اتخاذ القرار الصحيح لملء الفراغ الذي تركه». ومن وجهة نظره، فإن فيصل بن شملان «كان آية في النزاهة ونظافة اليد، كان رجل دولة ومثالاً لتحمل المسؤولية الكبيرة أمام الشعب وأمام التاريخ». مضيفاً: «أعتقد أنه أدى واجبه وترك لنا مهمة القيام بالباقي».

«لا أحد مسرور بموت إنسان لكن هناك سفهاء يا ابني، سفهاء لا يحترموا الإنسان لا حي ولا ميت» قالها ذلك المسن الخارج من صلاة الظهر لتوه في جامع الرقاص بصنعاء، عندما استفسرته عن موقفه من فيصل بن شملان الذي كان مرشحاً للرئاسة. لكنه أضاف: «كان بعد حاله، متعلم، مصلي، ما ينهب أحد ولا يعتدي على أحد، والله هو المطلع على ما في السرائر مش أنا»، واعتذر عن الكشف عن اسمه.

مات المهندس فيصل بن شملان واليمنيون يترقبون «متى ينقض عليهم البيت»، وعبَّرت الطالبتان في كلية الآداب جامعة صنعاء (بدون اسم) عن تعازيهما الحارة لأسرة الراحل، وأسفهما البالغ من تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد «لدرجة أنني بعض الأحيان أحس أنني شاجنن» قالت إحداهما، وأضافت الأخرى: «لا تصدقوش، البلاد في حالة لا هو ولا غيره يقدروا يصلحوها الآن». مضيفة: «الذين يقولوا إن بن شملان كان شايقدر يسوي شي مبالغين».

أما مرام محمد، وهي طالبة متفوقة في المعهد العالي للعلوم الصحية، فإنها لم تفقد الأمل بعد، قالت: «شايخارج الله». وأضافت: «إذا شعر اليمنيون بالخطر فعلاً فإنهم سينقذوا بلادهم، أما اذا هم جالسين مريعين للعالم يأتي فسلامي عليهم».

ومرام لا تبالغ في مدح بن شملان، ولا تقلل من قدرات الرئيس علي عبدالله صالح. قالت: «اذا كان بن شملان سيشارك في إصلاح البلد بصدق ووطنية فرحيله خسارة، وإذا كان العكس فرحيله مثله مثل أي واحد، وفي كل الأحوال الله يرحمه».

قالوا عنه:

● عاش خفيفاً ورحل خفيفاً.. كان مثالاً للنزاهة والشجاعة في زمن قل فيه من يحملون صفاته، فرحمه الله.. سيعيش في قلوبنا وسيبقى.

محمد عبداللاه القاضي
مقرر لجنة التنمية والنفط في مجلس النواب
وعضو اللجنة الدائمة في المؤتمر الشعبي العام

● رحل المهندس فيصل بن شملان واليمن في أمس الحاجة لحكمته ونزاهته وتواضعه الجم.. كان رجل دولة، ومسيرته لا يسطر مثلها سوى العظماء من أمثاله.

الشيخ مفرح بحيح

● لم أعرف هذا الرجل عن قرب، إلاّ أن معلوماتي عنه، التي أثق بها، أنه كان كفؤاً ونزيهاً مما كان يدفع بالحزب الحاكم في الجنوب أن يمكنه من مواقع حساسة مع أنه حتى لم يكن عضواً في الحزب.. كان صاحب قرار وكان كتلة من القيم والمبادئ التي يضحي بأي شيء يتعارض معها، حتى وإن كان منصباً رفيعاً في الحكومة، وخير مثال؛ استقالته من وزارة النفط عام 1995، ومن مجلس النواب سنة 2001.. واضح أنه كان صلباً وشجاعاً لا ينحني للضغوط من أين أتت، وخير مثال؛ أن الكثيرين، حتى من المعارضة، حاولوا إقناعه أن يبارك للرئيس فوزه في الانتخابات، إلاّ أنه أبى، لا بدافع شخصي، وانما لقناعته أن الانتخابات كانت مزورة.. إنه بالفعل مدرسة في الوطنية والنظافة والتضحية في سبيل مبادئه وقيمه.

من كان يعرف عنه خطأ فليرم قبره الشامخ بحجر، إلاّ أنني على ثقة أن الجميع سوف ينهالون عليه بالورود بمن في ذلك خصومه، وإن بدواخل أنفسهم أو خلسة في الظلام.

الشيخ حسين العجي العواضي
المنسق العام لتحالف قبائل مأرب والجوف،
معارض سياسي مقيم في سوريا

● كان فيصل بن شملان يمثل لي الإنسانية بمعناها السامي، مصوغة في أجمل قالب من الحكمة والرزانة.

كان في البرلمان يمثّل مرجعية نرجع إليه في كل صغيرة وكبيرة، فلا نجد إلاّ رأياً سديداً وموقفاً ناضجاً وطنياً ومسؤولاً. يكفيه اعتزازاً أنه عندما توارت الكثير من رجالات اليمن برز كقائد لأشواق اليمنيين وآمالهم وطموحاتهم لحمل راية التغيير. سيتذكر التاريخ هذه القامة الوطنية السامقة، وهذا الجهبذ، وستنظر الأجيال القادمة في هذه القمة الشامخة مستلهمة منها الزاد والذخيرة لإحداث التغيير المنشود الذي تصبو إليه.

علي حسين عشال
عضو مجلس النواب

● أحد الهامات الوطنية في البلد، وبرحيله تكون اليمن خسرت فارساً من فرسانها، بالذات في الظروف الصعبة التي تعيشها، لأنه بحنكته وحكمته ووطنيته كان يستطيع أن يسهم في معالجة المشاكل القائمة. وكان له آراء سديدة كان أدلى بها في فترات من حياته، ولو تعامل معها الناس بشفافية لكانت كفيلة بمعالجة كثير من المشاكل التي تعصف باليمن الآن.

نأمل بالقائمين على شؤون الوطن أن يضعوا آراء هذه الشخصية الوطنية الكبيرة محل اهتمام ودراسة، لأنها تصدر من رمز وطني بهذا الحجم.. مات وهو يأمل أن يرى اليمن وقد تجاوزت كل المحن، وقد صار اليمن سعيداً.

ولكن هذا قدر الله.. نسأله تعالى أن يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته.

سالم منصور حيدرة
عضو مجلس النواب

● أعزي أسرة مرشح الرئاسة فقيد اليمن رائد تفعيل تجربة التداول السلمي للسلطة المهندس فيصل بن شملان، وأحزاب المشترك والشعب اليمني.

علي بن إبراهيم بن يحيى حميد الدين

شملان.. المُنفرد والنزيه الذي أعاد الاعتبار للسياسي

شكل حضور بن شملان دوماً استدعاءً دائماً ومؤرقاً لقيم تبدو خاسرة الآن في اليمن: النزاهة والاستقلالية والمصداقية والشجاعة. وبين عامي 1934 و2010 استغرق حياته في إنجاز سيرة نموذجية لرجل عصامي ومحترم استطاع أن يترك علامة فارقة في أي محل كان فيه، سواء في السياسة أو الإدارة، بأقل قدر من التناقض مع قيمه المعلنة.

في 2006 تقاطع النموذج الشخصي والعام المتفرد الذي قدمه مع استيقاظ حماسة من نوع ما لدى اليمنيين، لتصبح تلك المحطة التنافسية على الرئاسة مقرونة بوعد تغيير ارتبط كلياً به، وأصبح الرجل الكهل ذو النظارات السميكة والشعر الأشيب مفتاحاً لفورة مشاعر افتقدتها جموع الناس طويلاً قبل أن يصعد هو إلى واجهة السياسة.

لقد ارتبطت محطات السيرة الشخصية لبن شملان مع تحولات اليمن، ومنفرداً استطاع أن يؤسس لنفسه خياراً برجماتياً مستقلاً ونزيهاً، رغم هواء الإسلامي "المعقلن" بشدة، في وجه عواصف الأيديولوجيا واستقطابات السياسة والمصالح. وهكذا كان حاضراً وشاهداً ومشاركاً بدءاً من لحظته الزمنية الأولى التي تقاطع فيها وعيه مع النموذج السياسي للسلطنات الحاكمة في حضرموت قبل الاستقلال، ثم تكيفه ودخوله في العمل الإداري والسياسي، وزيراً ومديراً ونائباً، ضمن التشكيلة السياسية التي حكمت جنوب اليمن، مع احتفاظه باستقلاليته تجاه محتواها الأيديولوجي. ثم وزيراً مع الصيغة التي حكمت بعد 1994، ليغادر عقب ذلك منصبه بشكل احتجاجي، عائداً بعدها بـ14 عاماً مرشحاً رئاسياً "مستقلاً" لأحزاب المعارضة!

"رئيسنا" كما يحلو للكثير من نشطاء السياسة المعارضين في اليمن، صعد نموذجاً مُنهكاً لأنداده من الساسة، فهو أعاد الاعتبار لقيمة السياسي المبدئي أمام الجمهور، ليس بالمعنى المتصلب أو الراديكالي، بل المعنى القيمي، وشكلت ممانعته الشخصية لتوجيه تهنئة بالفوز للرئيس علي عبدالله صالح بعد الانتخابات الرئاسية، تأكيداً على انسجامه الشخصي مع خطابه المعلن، وفارزاً الآخرين الذين "أقروا" بالأمر الواقع في موقع أقل قياساً به، حيث بدوا تكثيفاً بليغاً لكيف أوهنت المساومات والمصالح "الصغيرة" قيمة السياسي واعتباره في اليمن.

إن بن شملان الجنوبي الذي تمسك بـ"وحدة" عادلة، والذي صوب آخر آرائه ضد الكراهية التي ينتجها خطاب التحريض ضد الآخر، وضد إغلاق خيارات الحوار وتبديد الموارد في بلد يهدده "الجوع" أكثر من أي شيء آخر، رحل واليمن في أشد أزمانها حرجاً. تحتاج بالفعل لـ"الرشد" الذي ميز رأيه في أحوالها وشؤونها، وللثقل الأخلاقي الذي يضيفه حضوره كرجل محترم ونزيه كان لديه دوماً ما يضيفه باعتداد وإدراك واستقلالية.

ماجد المذحجي

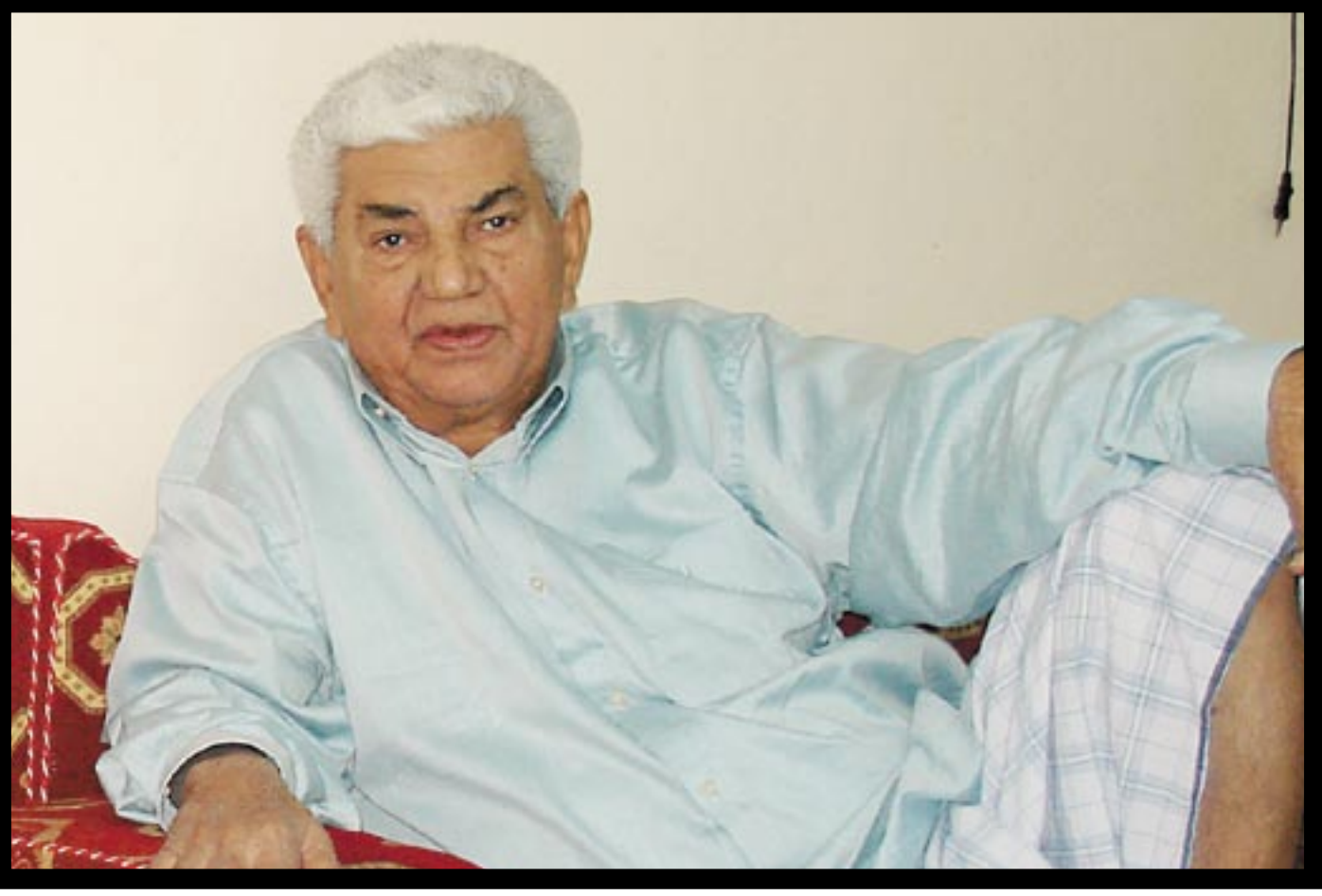

حيدر العطاس: جدَّد آمال الناس في التغيير وإصلاح المسار

رحـل عن دنيانا الفانية العزيز فيصل عثمان بن شـملان، إلى جوار ربه. رحمه الله رحمة الأبرار وأسكنه فسيح جنانه.

عرفته منذ خمسينيات القرن الماضى صادقا شجاعا صريحا، يصدح بكلمة الحق حتى لو كانـت عليه أو على أقـرب الناس إليه. نزيه ورع يهتم بقضايا الغير أكثر من اهتمامه بقضاياه وشـؤونه الخاصة. تميز بسـلوكه وعطائه منذ كان طالبا في مدرسـة غيل باوزير المتوسـطة بحضرموت، ثم مدرسـا بها، حين تعرفت عليه، وقد وجدته محبوبا من الطلاب والمدرسين على السـواء، حيث فرض حبه بصدق تعامله وصفاء نفسـه وحبه للآخرين وحب الخير والصلاح للجميع. كان الطلاب والمدرسون عندما تستعصي عليهم مشكلة من مشاكل ذلك الزمان الطيب يلجؤون إليه ليجدوا عنده الحل، فهو، إلى صدقه وبساطته، اشتهر بحزمه وصرامته، مميزا بين الصح والغلط والحق والباطل، لا يرجو من ذلك إلا خير وصلاح الجميع.

والمحطة الثانية كانت لقائي به مع عدد من زملائه طالبا جامعيا في لندن في المرحلة النهائية. وقتها قدمت كطالب جامعي للتدريب في بريطانيا أثناء عطلة الصيف. كنا حينها لا نضيع وقتا في سـبيل البحث عن العلم والمعرفة، فوجدته أيضا يحظى بنفس التميز في السـلوك والعطاء بين زملائه ويحظى بحبهم جميعا. لا يدخر جهدا في تقديم المساعدة والنصح لنا لإكمال مهمة التدريب العملي بنجاح. كان ذلك في صيف العام 1965، لكن تلك اللحظات الرائعة تهجس في خاطري ما تزال لكأنها وقعت بالأمس! إنها الذكريات مع الكرام لا تنسى ولا تبلى.

والمحطـة الثالثة كانت لقائي به في ذروة النضال لإسـقاط المناطق قبيل إرغام الاسـتعمار البريطاني على الرحيل وإنجاز الاسـتقلال الكامل لأرض الجنوب الأبي المحتل. قدمت كطالب في السـنة النهائية قبل التخرج إلى المكلا فوجدته على رأس اللجنة الشـعبية لإدارة شـؤون حضرموت، فقد وقع الخيار عليه من بين الكثير من الشـخصيات والكوادر لتلك الصفات التي يتميـز بها. بادرني فور لقائي به طالبا مني مرافقة الأسـتاذ الجليل الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه، رحمه الله، إلى العراق ولبنان ومصر لاسـتقدام مدرسـين للمدارس الثانوية، فقد كان قلقا من أن يحل العام الدراسـي قبل وصول المدرسـين ليشغلوا الفراغ الذي تركه المدرسون الأجانـب الذين رحوا مع المسـتعمر. أنجزنا المهمة وعاد الدكتـور بافقيه إلى المكلا وعدت أنا إلى القاهرة لاسـتكمال الدراسـة. كان ذلك في شهر أغسـطس من العام 1967. وفي الـ30 من نوفمبر من نفس العام رحل الاسـتعمار وأعلن الاستقلال الوطني للجنوب كاملا، وفي أول حكومة لجمهورية اليمن الجنوبية اختير طيبا الذكر المرحومان بإذن الله تعالى المهندس فيصل بن شملان وزيرا للأشغال العامة والمواصلات، والدكتور محمد عبدالقادر بافقيه وزيرا للتربية والتعليم.

أما المحطة الرابعة فقد ثبتت قناعاتي بمثالية وشجاعة وصدقية شخصية المرحوم. كان ذلك في العام 1969 عندما أقر إعادة هيكلية السلطة بفصل منصب رئيس الدولة وتشكيل حكومة جديدة، تم اختيار مهندس الثورة والاسـتقلال فيصل عبداللطيف الشـعبي، رحمه الله رحمة الأبرار، لرئاسـة الحكومة الجديدة، وكان رئيس الحكومة المكلف جدد اختيار المهندس فيصل بن شملان لعضوية الحكومة في منصب وزير الأشغال والمواصلات، لكنه اعتذر وكان قد قدم اسـتقالته من الحكومة قبل ذلك بأكثر من شهر، وذهب إلى قريته: السويري، بالقرب من مدينة تريم، وتم اختياري لنفس المنصب، لكنني طلبت إعطائي بعض الوقت لمحاولة إقناع الأخ فيصل بالعدول عن رأيه وقبول إعادة ترشـيحه لشـغل منصب وزير الأشـغال. كنت حينها مهندسا للكهربـاء بالمكلا، ولم يمض على تخرجي أكثر من 8 أشـهر، وكنـا نتهيب هذه المناصب قبل اكتساب الخبرة الكافية. ذهبت إلى الأخ فيصل إلى السويري، وجلست معه يومين في محاولة لإقناعه بالعدول عن رأيه، لكنه اعتذر معللا بصدق سـبب اعتذاره إذ قال: لا أسـتطيع شـغل أي منصب سياسـي في حكومة يلوح في الأفق أنها سـوف تتبنى نهجا أختلف معه، مشـيرا بذلك إلى ما طرح في المؤتمر الرابع بزنجبار. قلت له كلنا نختلف مع ذلك، فرد لكنك عضو في التنظيم وأنا لسـت عضوا، وتملك حق المناقشـة داخل التنظيم وأنا لا أملك هذا الحق. وعندما هممت بالحديث قال لا أنوي الانضمام للتنظيم، فأنا أفضل أن أظل مستقلا. احترمت فيه هذا الموقف الصريح والشجاع وتدبست أنا في المنصب؟! وتضاعف احترامي له عندما أعاد المنزل والسيارة اللذين خصصا له كوزير، واكتفى بالسكن في شقة بالمعلا، في الوقت الذي يتطاحن فيه الناس للحصول على المنصب والمنزل والسيارة بحق أو بغير حق.

كثيـرة هي المواقف والمحطات التي جمعنا العمل فيهـا. وكان المرحوم دائما يتميز بمواقفه الصادقة والشجاعة، وبنزاهته النادرة، هو الذي تولى الكثير من المناصب الكبيرة والهامة، فقد عمـل مديرا للهيئة العامة للكهرباء في عدن، ثـم مديرا عاما لمصافي عدن بعد أن آلت ملكيتها للدولة من الشـركة البريطانية بموجب الاتفاق، وقد شـهدت هاتان المؤسسـتان أزهى فترات تطورهمـا في عهده، لأنه كان صادقا ومخلصا في إدارته لهما، ولم يسـع لحظة للاسـتفادة الشخصية من هذه المناصب، وإنني لمتأكد بأن هذه الهيئات بكت عليه مرتين؛ الأولى عند تركه العمل في إدارتها، والثانية عند رحيله الأبدي عن دنيانا الفانية.

كان موقفـه عدم الاسـتعجال في إعلان الوحدة، لكنه عمـل خلالها بإخلاص في كل موقع شغله، مقدما النصائح والآراء النيرة والمخلصة لكل الأطراف لإصلاح المسار والنهج والقيادة، لكن أحداً لم يسمع منه، فحلت كارثة حرب صيف 1994 لتقضي على الآمال والأحلام، مقصية الشـريك في الوحدة، وقد سعت قيادة الحرب المنتصرة إلى تزيين نفسها بشخصيات جنوبية كشـخصية المرحوم وغيره، واعدة بإصلاح ما أفسدته الأيام، لكن سرعان ما انكشف المستور لتظهر العورات على حقيقتها، فلم يسـتطع، كغيره، التعايش مع الكذب والنفاق والفسـاد، إذ قدم اسـتقالته قبل انقضاء سـنة من تبوئه منصب وزير النفط، المنصب الذي يسـيل له لعاب الكثير من الرجال.

أتذكر مكالمة هاتفية جرت بيننا عندما زار لندن بعد الحرب. كنت حينها في واشنطن، وكان ذلك قبيل اسـتقالته بحوالي شهرين. قال كلمة أكدتها الأيام والأحداث: لا فائدة ترجى للشعب ولا أمل من هذه القيادة طالما ظلت ترعى الفساد...

ومرت الأيام مؤكدة مقولته تلك، وضاق الحال بالبلاد والعباد، وتحركت المعارضة الشـعبية الممثلة بأحزاب اللقاء المشـترك تنشد التغيير، فصدق كغيره انطلاقا من إيمانه بالتغيير كشرط للخـروج من الأزمات المتلاحقة قبل أن تصير البلاد إلى مصير مجهول، وتقدم الصفوف حين تراجع البعض، وخاض المعركة الانتخابية ببسـالة نـادرة وصدق رؤى، فاحتضنته الجماهير التي هبت في مشـهد رائع يؤكد حاجتها إلى التغيير لا من أجل التغيير، ولكن من أجل إنقاذ البلاد من الأوضاع الماسـاوية وإصلاح المسـار وتدارك المصير المهلك الذي تقود إليه سياسة الفساد والإفساد التي اسـتوطنت مفاصل السلطة وأركانها. فاجأت جماهير الشعب السلطة بهـذا الموقف الرائع المنحاز إلى ممثل الشـعب، فطار صواب سـلطة الفسـاد المتهالكة التي لم تتورع عن اسـتخدام آخر أدواتها الإرهابية بتفجير الأوضاع في مسـرحية هزلية سـخر منها الصديق قبل العدو، لكنه هو سـلاحها الأخير والأمضى، في نظرها، للاحتفاظ بسـلطة الفساد.

لقد سجل الأخ المهندس فيصل بن شملان، في آخر محطات حياته، هذا الموقف الرائع الذي حطم قيود الخوف والخنوع، مجددا آمال الشـعب في التغيير وإصلاح المسـار، وهو الموقف الذي سـيظل محفورا في ذاكرة التاريخ. فنم يا أبا تمام قرير العين، فقد بدأ سـلاح الإرهاب، الذي رفعته السلطة في وجهك وفي وجه جماهير الشعب، لاختطاف نتيجة تصويتها، بالانهيار بعد أن بلغ مداه، حيث أرادت تفجيره، هذه المرة، في وجه الحراك الجنوبي السلمي الذي ينشد التغيير وإصلاح المسـار، فارتد إلى نحرها، وسيكون هذا الارتداد بعون الله ومشيئته ونضال الشعب السـلمي الذي حان الوقت لالتحامه في ساحة الشمال للالتحاق بساحة الجنوب دون تلكؤ أو تأخير، سببا في التعجيل بإسقاط سلطة الفساد وتصفية كل أدوات وأوكار الإرهاب.

رحمة الله وغفرانه عليك يا أبا تمام.

حيدر أبو بكر العطاس

● باريس 3 يناير 2010

علي ناصر محمد:

كان وطنياً من طرازٍ نادر وإداريا مقتدراً ووحدويا ترجم عشقه للوحدة في ميادين العمل

ببالـغ الحزن والأسـى تلقينا نبأ وفـاة المغفور لـه بـإذن الله الأسـتاذ المناضـل والقيـادي البارز المهنـدس فيصل بن شـملان بعد صراع مع المرض الـذي لـم يكن سـوى نزر بسـيط في بحـر صراعه الطويـل، مكافحاً في صفوف المناضلين في سـبيل تحقيـق الثورة في الجنوب، ومرابطاً في مسـيرة بنـاء الدولة، وقياديـاً وإدارياً مقتدراً في كل المهام التي أوكلت إليه والمناصب التي تبوأها في وزارة الأشـغال والهيئـة العامة للكهربـاء ووزارة النفط وغيرهـا من المناصب. وقد تعرفت عليـه في فترة تحملـه لهـذه المسـؤوليات، والتـي كان فيها مثالاً للكفـاءة والنزاهـة قبـل الوحـدة وبعـد الوحدة.. الوحـدة التي لا تزال تشـهد للفقيـد الكبير بحجم بصماتـه في عشـقها قـولاً وعملاً، وقـد ترجم ذلك العشـق فـي كل ميادين العمـل التي سـجل فيها أمثلـة للشـرف ونظافة اليـد لا تزال مضـرب مثل في الأوسـاط السياسية والشـعبية، فقد كان فقيد الوطـن الكبيـر المهندس فيصل بن شـملان الرجل الذي لا يرضى بغير ما يرضاه أبناء شعبه، ولذلك فإنه سـارع إلى مغادرة البرلمـان عندما قرر تمديد فترتـه لعامين، لأنه وفـي لإرادة الناخبين، ويحترم العقد الذي بينه وبين مواطنيه، فضلاً عن المواقف الرجوليـة المتعـددة التـي سـجلها فـي رصيـده المشرق، ويجري تداولها في كل الأوساط كإشارات لأنموذج الرجل الوطني من الطراز النادر.

إن السـجل الناصع لفقيد الوطـن الكبير جعله الرجـل الوحيـد الـذي حظـي باختيـار النخـب السياسـية والوطنيـة ليكـون المنافـس الوحيـد والأقـوى لرئيـس الجمهوريـة فـي الانتخابـات الرئاسـية 2006، والتـي لـم تفلـح خسـارته فيها في ثنيه عن مواصلة ملامسـته المسـتمرة لقضايا الوطـن، بالرغم من اسـتفحال المرض الذي لا شـك أنه كان الاصطفاء الإلهي لرجل من شأنه الطبيعي أن يلحـق بالأخيار في الفـردوس الأعلى، وبوفاته خسرته صديقاً عزيزاً شريفاً ومناضلاً صلباً.

رحم الله فقيدنا الكبير.. وأسكنه فسيح جناته، وتقبله مـع الصالحين في عليـين، وألهمنا وإياكم وكل ذويه ومحبيه الصبر والسـلوان. "إنا لله وإنا إليه راجعون".

الرئيس/ علي ناصر محمد

قال الوجيه: نحن كشعوب إسلامية نكبل أنفسنا بهذه الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وبإمكان إسرائيل أن تعلن حربها على أعضاء حركة حماس الذين هم في اليمن ولا نستطيع أن نقول إنها سياسة، والبركاني يصفها بـ"النمطية"، وجباري يقول بأنها تخاف الدستور ولن يصوت عليها

البرلمان يصادق على اتفاقية تحمل دلالات غامضة

■ هلال الجمرة

أثارت الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب جدلاً برلمانياً في جلسة الاثنين الماضي، قبل أن يحسم نواب الكتلة الضخمة (كتلة المؤتمر) الخلاف بالتصويت عليها في جلسة الثلاثاء.

استمع البرلمان إلى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون الدستورية والقانونية والشؤون الخارجية والمغتربين بشأن دراستها للاتفاقية في جلسة الاثنين. وعقب الانتهاء من الاستماع طلب النائب علي العمراني الحديث، وقال إن اليمن لن يستفيد كثيراً من هذه الاتفاقية، لكن التصديق عليها سيجنب اليمن بعض مخاطر الإرهاب. وطرح مقترحاً بإضافة فقرة إلى إحدى المواد.

تنبّه النائب صخر الوجيه إلى النص اللائحي للمجلس الذي ينص على أن أي تقرير يوزع ويقرأ ثم يناقش بعد 48 ساعة بعد توزيعه، وأبلغ رئيس الجلسة بأنه لا يجوز أن تناقش الاتفاقية قبل مرور 48 ساعة، ولا بد أن يقرأها أعضاء المجلس أولاً ليعرفوا ما تضمنته موادها.

وفور انتهاء صخر تحدث سلطان البركاني، رئيس كتلة المؤتمر، للتعليق عليه، وقلل من أهمية الالتزام بالوقت المنصوص في اللائحة. وقال: أعتقد أن الحديث عن موضوع الوقت غير مهم، لأن الاتفاقية هي اتفاقية نمطية ولها فترة داخل المجلس. وأضاف: ليس بالضرورة التصويت عليها بعد 48 ساعة، لأنها ليست مشروع قانون. ومتحرشاً بالوجيه زاد: أنا ألاحظ أن أصحاب تهامة والسواحل قد أحبطوا كثيراً من البقاء وطول الانتظار.

● جباري

● المعمري

● البركاني

وانتقد النائب عبدالله خيرات مواد الاتفاقية التي يرى أنها مخالفة "للشريعة الإسلامية". وكشف عن خطورة مواد "تعتبر جمع الأموال وأفعال الخير أساليب إرهابية، وهي (الإتفاقية) أيضاً تتعلق بالسيادة الوطنية"، طبقاً لقوله. واقترح على المجلس إحالة الاتفاقية إلى لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية لتبدي رأيها.

لكن النائب عبدالعزيز جباري كان واضحاً مع الجميع، إذ رفض مناقشة الاتفاقية أصلاً، فضلاً عن إعلان امتناعه من التصويت عليها.

ووصف الاتفاقية بأنها "كارثية ومخالفة للدستور"، مستشهداً بإحدى المواد التي تلزم اليمن بتبادل تسليم المطلوبين "حتى مع الدول التي لسنا موقعين معها اتفاقية". وشدّد على موقفه الرافض للاتفاقية قائلاً: أعتبر الاتفاقية مخالفة للدستور ولن أصوت عليها.

وضمّ النائب علي المعمري صوته إلى طلب صخر الوجيه تطبيق اللائحة والمناقشة بعد 48 ساعة، وبعدها يدلي الأعضاء بآرائهم.

وأيد محمد النقيب النائبين الوجيه والمعمري، وحثّ القاعة على التريث في هذه الاتفاقية وقراءتها "لأنها تحمل نصوصاً دقيقة وخطيرة"، وفقاً لقوله.

وعقّب الراعي على المطالبين بتأجيل التصويت قائلاً: أي حاجة مخالفة للشريعة لسنا موافقين عليها. وكان يدفع باتجاه مقترح سلطان البركاني بالتصويت الفوري على الاتفاقية. وطرح المقترح للتصويت بمعنى أدق "للتصويت على مخالفة اللائحة التي تنص على مناقشة أي تقرير بعد 48 ساعة من توزيعه".

بدا صخر الوجيه مستاءً من النواب الذين يريدون التصويت على الاتفاقية فوراً. وقال: أرجو من الإخوة الذين يقولون إن هذه الاتفاقية نمطية، كما أرجو من اللجنتين أن تفسر لنا الفقرة 3 من المادة 3. وأضاف: "ليس من الضرورة أن تجمع المال لتنفيذ جريمة، وعلى من يجمع المال سواء كانت جمعية خيرية أن تبرر سبب جمعها للمال". مشيراً إلى ما تضمنته المادة 14 والتي تلزم الدولة بتسليم المطلوبين حتى مع الدول التي لا يوجد اتفاقيات تبادل تسليم المطلوبين معها، موضحاً أن هذا "معناه أن بإمكان إسرائيل أن تعلن حربها على أعضاء حركة حماس الذين هم في اليمن، ولا نستطيع أن نقول إنها سياسة".

ولفت إلى أن الاتفاقية لم تتضمن تعريفاً واضحاً للإرهاب "تعريف الإرهاب عندنا في الدول العربية والإسلامية غير الإرهاب الذي تقصده أمريكا. معنى هذا نحن كشعوب إسلامية نكبل أنفسنا بهذه الاتفاقية"، حد قوله.

وعرّف الراعي مصطلح الإرهاب بأنه "الإرهاب الذي يبقرّح نفسه.. هذا هو الإرهاب".

وأوضح عبدالقادر الدعيس أن الاتفاقية "لا تقبل أي تعديل، فإما أن نقبل بها كما هي أو نرفضها". وأكد ذلك النائب أحمد صوفان، وقال إن اليمن في أمس الحاجة إلى هذ الاتفاقية لا سيما وهي تواجه هجمات إرهابية شديدة، وأكثر الدول تعرضاً للإرهاب. وفضّل عدم التصويت عليها إلا بعد 48 ساعة لكي يفهم النواب مضمونها. وأقر المجلس إحالتها إلى لجنة تقنين أحكام الشريعة وتأجيل مناقشتها إلى جلسة الثلاثاء. وفي جلسة الثلاثاء صادق المجلس على هذه الاتفاقية.

ووصف النائب صخر الوجيه نصوص الاتفاقية بأنها تحمل دلالات غامضة، وأن واضعيها قد تعمدوا صياغتها بلغة مطاطية تحمل أكثر من معنى".

الاتفاقية التي قال الراعي بأنها مجمدة في المجلس منذ 4 سنوات، وسعت من دائرة تجريم الأموال لدرجة أن أي أفعال يدعى بارتكبها يفترض صحتها وعلى من يدعي غير ذلك فإن عليه إثبات ما يدعيه، حسب ما تتضمنه المادة 2 من الاتفاقية. واعتبرت أن الأصل في جمع الأموال هو التجريم، وأن الاستثناء هي الإباحة.

وبحسب آراء قانونية فإن هذه المادة لم تستثن من نطاق انطباق أحكامها إلا إذا كان مرتكب الفعل من رعايا الدولة وداخل نطاقها الإقليمي شريطة ألا يترتب عليه أي أضرار لدولة ثالثة. لم يشمل هذا الاستثناء إجراءات التعاون القضائي، وتبادل تسليم المطلوبين ولا حتى المناضلين ضد الاحتلال الأجنبي أو مرتكبي الجرائم السياسية كما تؤكد المادة 14. معتبرة أن هذه الاتفاقية أساس لتسليم المطلوبين حتى مع الدول التي لا يوجد اتفاقيات تبادل تسليم المطلوبين معها، طبقاً للمادة 11.

اللافت أن الانضمام إلى الاتفاقية يستوجب على الدولة الطرف التعاون مع كل أطرافها بما في ذلك الدول التي ليس بينها وبين اليمن علاقات من أي نوع كان، وفقاً لنص البند (ب) من الفقرة 2 من المادة 2 بما في ذلك تبادل تسليم المطلوبين بمن فيهم مواطني الدولة نفسها.

وتفيد الفقرة 5 من المادة 11 أن هذه الاتفاقية تنسخ وتعدل أي اتفاقيات سابقة لتبادل تسليم المطلوبين. وتعتبر أساساً لتسليم المطلوبين مع كل الدول الأطراف دون استثناء وفقاً للفقرة الـ3 من نفس المادة. ما يجعلها تتعارض مع كل التشريعات الوطنية التي تعتبر الجرائم السياسية غير خاضعة للتبادل والتسليم وفقاً للمادة (12/14).

ولا تجيز للدولة الطرف التمسك بحقها في عدم تسليم موطنيها لأنها تعتبر الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 منها أنها تعتبر قد ارتكبت في إقليم أي دولة قررت لنفسها الولاية القضائية على هذه الجرائم، وفقاً للمادة 11 فقرة 4. وكل ما تجيزه للدولة بشأن تسليم رعاياها هو التمسك بحقها في إعادة مواطنيها إلى إقليمها لقضاء فترة العقوبة، بحسب المادة 10، فضلاً عن احتوائها العديد من حالات عدم التقيد بالضمانات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تضمنتها الصكوك الدولية.

وفي ما يتعلق بالولاية القضائية فإنها قد تنعقد لدولتين في وقت واحد في ذات الجريمة، إذ إن الاتفاقية لم تضع معياراً يحدد أياً من الدولتين تنعقد لها الولاية، وتركت الأمر لاتفاق الأطراف، وفقاً للمادة (5/7).

ويؤكد قانونيون أنها -أي الاتفاقية- تتيح للدول الأخرى -وخصوصاً الكبرى- التدخل في سياسات الدولة الطرف الداخلية؛ الاقتصادية والاجتماعية، بحجة أن سياساتها في هذه المجالات لا تخدم غايات الاتفاقية، وفقاً للمادة 6. وتتعارض في بعض أحكامها مع التزامات اليمن بموجب أحكام منظمة المؤتمر الإسلامي، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب.

صخر الوجيه يناقش قانون مكافحة غسل الأموال وحيداً ونواب المؤتمر يصوتون فقط

لم يحدث نقاش البرلمان أي تعديلات على مواد مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في جلسته المنعقدة الثلاثاء. ولم يصوت سوى على 3 مقترحات بالتعديل، فيما تجاهل مقترحات أخرى بعد أن قال وزير المالية لرئيس المجلس: "مواد القانون جاءت من الأمم المتحدة ولا يجوز أن يحذف المجلس أو يعدل مادة".

في جلسة الاثنين وزع تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون الخارجية والمغتربين والدستورية والقانونية بشأن مشروع قانون مكافحة غسل الأموال، وقرئ على المجلس، وفي الجلسة التالية تمت مناقشته.

كان النائب صخر الوجيه أكثر النواب تفاعلاً مع النقاش، وكان يقدم العديد من المقترحات في مواد القانون. إلا أن حماسه تبدد وانتهى عند المادة الـ10 من القانون، وتحول إلى مشاهد لوقائع التصويت.

بدايةً، كان النقاش طبيعياً إلى حد ما. وتقدم النائب المستقل صخر الوجيه، وهو الذي وصف بعض مواد المشروع بـ"الكارثية والمطاطية التي قد تتيح للأجهزة الأمنية انتهاك كرامة وحرية الآخرين"، بمقترح أن تحذف كلمة "أو سلطة مختصة" في بند الحجز في المادة الـ2 من القانون، لتصبح وإن يتم الحجز من قبل القضاء فقط. معتبراً هذه هي سلطة القضاء فقط. وأقر المجلس هذا المقترح.

وتقدم النائب نبيل باشا بمقترح في المادة الـ3 الفقرة أ على أن تضاف إلى المادة كلمتا التهرب الضريبي إلى التهرب الجمركي، معتبراً "التهرب الضريبي جريمة كبيرة".

● الوجيه

● الصهيبي

● باشا

وفي الفقرة السادسة من هذه المادة قدم الوجيه مقترحاً مفاده: أن تحذف كلمة غير المشروع من الفقرة لتصبح "على جرائم الاستيراد والاتجار للأسلحة". وكانت جرائم الاستيراد والاتجار غير المشروع للأسلحة، فقال الوجيه بأن عبارة غير المشروع تفتح باباً للحكومة بعقد صفقات مشبوهة. وتم التصويت على هذا المقترح.

أبدى وزير المالية استياءه من المقترحات المقدمة بالتعديل لبعض الفقرات أو الكلمات في مشروع القانون. وقال لرئيس مجلس النواب صراحة: مانشتيش أي تغيير في مواد القانون لأن هذا سيصنف اليمن بأنها ممول الإرهاب.

واقترح الوجيه في الفقرة (ب) من المادة 4 التي تنص على أنه "يعد مرتكباً لجريمة تمويل الإرهاب كل من شرع في ارتكاب أو شارك أو حرض أو عاون على ارتكاب أي من الأفعال الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة"، أن تحذف كلمة "عاون أو حرض". موضحاً أنها كلمات مطاطية. وخاطب وزير المالية ورئيس المجلس قائلاً: أرجو ألا نحمل الناس هذه الكلمات لأنها تدع ثغرة أمام الأجهزة الأمنية لانتهاك أي شخص بحجة أنه عاون أو حرض".

فيما رأى النائب عبدالرزاق الرقيحي أن تكون كل من شرع في ارتكاب أو شارك في ارتكاب أي من الأفعال الواردة لأن "المشترك هو الفاعل مع الفاعل الأصلي". وصوّت المجلس على هذا المقترح.

لم يرض نعمان الصهيبي وزير المالية بالحدف وحاول التوضيح "بأن المعاون والمحرض يحدده القضاء". لكن الراعي طرح مقترح الرقيحي للقاعة بعد أن أكد: نصوّت على المادة مثلما اقترح عمي عبدالرزاق. كرر الصهيبي محاولاته ونبّه الراعي "إن العبارات التي جاءت في المشروع هي من الأمم المتحدة ولا يجوز أن يحذف المجلس أو يعدل مادة".

وأبدى النائب علي المعمري استغرابه من كلام الصهيبي وقال: "أرى وزير المالية يقول إن هذا المشروع جاء من الأمم المتحدة ولا يجوز أن نعدل فيه؛ إذن لماذا تم طرحه على مجلس النواب لمناقشته وإقراره؟ ولم لا تفرضه علينا الأمم المتحدة فرضاً؟". وأضاف: القانون لا بد أن يناقش ونعدل فيه.

وصحّح النائب صخر الوجيه ما قاله الصهيبي بأن "هذا الكلام غير صحيح، ولو أنه لا يجوز التعديل فيه لما طرح كمشروع قانون بل كان سيطرح كاتفاقية". وواصل تقديم المقترحات في المادة الـ7 اقترح حذف كلمة "المؤسسات غير المالية". لكن من هذه الفقرة بدأ الراعي في طرح المادة كما جاءت من اللجنة ويرفع يده للتصويت عليها ما يؤثر على سلامة التصويت وعلى قناعة النواب. وبعدها يطرح مقترح صخر ويقول: ومن هو مع مقترح صخر يرفع يده. ولا يرفع سوى 3 نواب.

قرئت المادة الـ8، وتقدم الوجيه بمقترح، وقرئت الـ9 والـ10 وتقدم بنفس المقترح لأنها تتحدث في موضوع واحد، وكان مقترحه في المواد الأربع الأخيرة أن تحذف المؤسسات غير المالية، ويقتصر الإجراء فقط على المؤسسات المالية. وأوضح للنواب وللحكومة: يا إخوان.. ليس من مسؤولية الأمين أو الكاتب أو تاجر العقارات أن يتأكد أن المال هذا ليس لصالح غسيل الأموال، بل مسؤولية المؤسسات المالية. ووجه كلامه إلى رئيس المجلس: وزير المالية يقرأ عليك (رئيس المجلس) صدر المواد فقط، لم لا يكمل إلى نهاية المادة؟ وإلا نصوت فقط على الجزء الذي قرأه لأنه قد تناول كل ما يعنيه الوزير، أمّا مضمون المواد فمجحف. وزاد: بإمكان سمسار الأراضي أو كاتب العقارات أن يبتز المستفيد أو المشتري بالمال مقابل ألا يبلغ بأن ماله يعمل لصالح غسيل الأموال، وهذه جريمة ويجب أن نتنبّه لها.

توقف صخر الوجيه عن تقديم المقترحات بعد أن لاحظ "عدم الجدية في التعامل مع هذه القوانين، وأن الهدف هو التصويت عليه كما هو". وأوقفه التعب واليأس. وأغلق مشروع القانون الذي كان يناقش منه وحزم أوراقه وغادر القاعة ساخطاً. وبعد وهلة عاد إلى مقعده واكتفى بمتابعة ما يدور صامتاً.

ومنذ توقف الوجيه عن تقديم المقترحات لم يتقدم أي نائب آخر بأي مقترح، وبقي النائب محمد المقداد يقرأ ونواب الشعب يرفعون أيديهم للتصويت والموافقة. حتى إن النائب علي القشيبي تعب من رفع يده بين الفينة الأخرى للتصويت على المواد مادة مادة، وقال للنائب الذي بجواره: اطرحهن كلهن (مواد المشروع) نصوت عليهن مرة واحدة.

وصوّتت القاعة على مشروع القانون مادة مادة، ثم طرح للتصويت النهائي ورفعت الجلسات.

تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق في نهب أراضي تبن من قبل المستثمر الهمداني

■ لحج - أنيس منصور:

كلفت هيئة رئاسة مجلس النواب لجنة مصغرة من لجنة الخدمات للنزول لمحافظة لحج لتقصي الحقائق حول الشكوى المرفوعة من مشائخ وأعيان وأبناء مديرية تبن بخصوص الاعتداء على أملاكهم من قبل المتنفذين، بالإضافة إلى استكمال وتقصي الحقائق حول قضية العزيبة.

وحسب مذكرة نائب رئيس مجلس النواب أكرم عطية لمحافظ لحج فإن اللجنة المشكلة برئاسة النائب عبدالكريم الأسلمي وعضوية النواب محمد سيف الشميري، عبد ربه أحمد العمري، صالح علي فريد البرهمي، ومحمد صالح البرعي، مكلفة بنزول إلى المحافظة لتقصي الحقائق حول ما جاء في الشكوى المقدمة من مشائخ وعقال وأبناء مديرية تبن المتضمنة الاعتداء عليهم وعلى أملاكهم من قبل شركة الهمداني للتجارة والاستثمار العقاري المحدودة والهيئة الإدارية للمجلس المحلي في المحافظة وفرع هيئتي الأراضي والاستثمار، بالإضافة إلى استكمال الموضوع المتعلق بقضية العزيبة التي سبق أن قامت اللجنة بتقصي الحقائق حولها في نهاية مايو الماضي.

وحددت المذكرة الاثنين القادم موعد لقاء اللجنة البرلمانية بالجهات المعنية ممثلة في المجلس المحلي بمديرية تبن وشركة الهمداني والهيئة الإدارية للمجلس المحلي في المحافظة وفرع هيئتي الأراضي والاستثمار، مطالبة المحافظ بتسهيل عمل اللجنة، وتوجيه الجهات المختصة بتوفير كافة الوثائق والبيانات التي تطلبها اللجنة خلال نزولها الميداني حتى تتمكن من إنجاز المهمة المكلفة بها.

وستلتقي اللجنة بالمعنيين في السلطة المحلية ومع بعض مدراء المرافق وأصحاب الشكوى.

وجاء في المذكرة الموجهة من نائب رئيس مجلس النواب أكرم عبدالله عطية لمحافظ لحج الأخ محسن النقيب، ما يلي: نود الإحاطة إلى أن اللجنة المصغرة من لجنة الخدمات المكونة من الإخوة:

1 – عبدالكريم محمد الأسلمي رئيسا
2 – محمد سيف الشميري عضوا
3 – عبد ربه أحمد العمري عضوا
4 – صالح علي فريد البرهمي عضوا
5 – محمد صالح البرعي عضوا
6 – طه محمد الخاوي سكرتيرا

تم تكليفها للنزول إلى المحافظة لتقصي الحقائق حول ما جاء في الشكوى المقدمة من مشائخ وعقال وأبناء مديرية تبن المتضمنة الاعتداء عليهم وعلى أملاكهم من قبل شركة الهمداني للتجارة والاستثمار العقاري المحدودة والهيئة الإدارية للمجلس المحلي في المحافظة وفرع هيئتي الأراضي والاستثمار، بالإضافة إلى استكمال الموضوع المتعلق بقضية العزيبة التي سبق أن قامت اللجنة بتقصي الحقائق حولها بتاريخ 2009/5/30، حيث ستقوم اللجنة بالنزول إلى المحافظة، وسيكون اجتماعهم معكم في تمام العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2010/1/4 بمقر المحافظة وبحضور الجهات المعنية ممثلة في المجلس المحلي بمديرية تبن وممثلي شركة الهمداني الهيئة الإدارية للمجلس المحلي في محافظة لحج وفرع هيئتي الأراضي والاستثمار.

وعليه نأمل العمل على تسهيل عمل اللجنة وتوجيه الجهات المختصة بتوفير كافة الوثائق والبيانات التي تطلبها اللجنة خلال نزولها الميداني حتى تتمكن من إنجاز المهمة المكلفة بها.

يذكر أن مشائخ وأعيان وأبناء مديرية تبن –محافظة لحج قد رفعوا في وقت سابق شكوى موقعة من 570 شخصية إلى مجلس النواب، شارحين فيه ما تعرض له ابن منطقتهم جمال سالم الصوبلحي من قبل شركة الهمداني، والتي قالت الشكوى إنها اعتدت على 100 فدان من أملاك المواطن جمال سالم.

كما بينت الرسالة الجهات التي ساندت وسهلت عملية البسط والاعتداء على الأرض.

مصادر أشارت إلى أن مجلس النواب عقب تسلمه الشكوى قبل عدة أشهر، شكل لجنه للنزول، إلا أن تدخل بعض الجهات عرقل عملية نزول للجنة المصغرة في ذلك الوقت.

لكن مجلس النواب جدد تمسكه بنزول اللجنة من خلال تحرير المذكرة الحالية الموجهة لمحافظ لحج. ويعم التفاؤل أبناء تبن من قيام اللجنة بإنصافهم في قضية ابنهم جمال سالم، وكذلك حقيقة ما يحدث لأراضي العزيبة من نهب من قبل متنفذين لإنصافهم وإعادة أراضيهم التي يمتلكونها بوثائق شرعية أباً عن جد.

وسبق أن رفع ملاك أراضي كود بيحان ومزرعة شبام بمديرية تبن أصواتهم عالية أمام ديوان مكتب محافظة لحج في اعتصامات سلمية عنوانها من أجل يمن موحد أخرجوا ناهبي وسماسرة الأراضي في محافظتي لحج وعدن، خصوصا الاعتداءات السافرة والعدوانية على البسطاء.

ويصف المترددون على أجهزة السلطات دور السلطة المحلية بدور صناع الحلول الترقيعية والمزاجية لكسب رضا هذا أو ذاك من ذوي النفوذ والسلطة على حساب الضعيف من أبناء المحافظة المسلوبة حقوقهم تعد تصرفات باطلة وغير شرعية لا يقرها دين، وكذا غياب المعالجات الحقيقية يبقي الأسباب ويفرز نتائج خطيرة.

وتحدث أبناء تبن وملاك الأراضي التي استولى عليها المدعو جمال مصلح الهمداني تحت مسمى الاستثمار، عن وجود اعوجاج في النهج والتشريع لأعمال النهب والسلب لأراضي المواطنين، الأمر الذي معه ينبغي على السلطة مراجعة طريقة تعاملها مع المواطن وبمصالحة.

وتظل الأسباب باقية كبقاء النار تحت الهشيم، يبقى وميضها سبباً لإشعالها. وتتجدد اشتباكات شبه يومية وصراعات ليس لها نهاية بفعل التواطؤ والترقيع والرشاوى. وثمة تساؤلات تفرض نفسها: لماذا يسيل لعاب النافذين على حقوق الضعفاء فقط؟ ولماذا لا تقوم السلطة والقائمون على أجهزتها بواجباتهم بإصلاح ما أفسده المتنفذون، والتعامل مع المواطنين ومعالجة مشاكلهم وفق الثوابت المتعارف عليها، والتي على الجميع احترامها حاكماً ومحكوماً، والعمل بموجبها؟

يقول الشيخ محسن مفلحي مسؤول ملاك الأراضي: قيادة المحافظة قدموا رغباتهم ومصالحهم الذاتية على واجباتهم الدينية والوطنية، الأمر الذي جعلنا كالمسكين بعنق الزجاجة لا أمل له بالخروج إلا بكسرها طالما والثوابت قد تغيرت من قبل ساسة المحافظة.

وتقول امرأة مسنة: إن لجأنا إلى الدستور والقانون دائما تكون الغلبة لمن يدفع أكثر.

المئات من أبناء تبن يدعون فقط من أجل أن تسلم الوحدة اليمنية ويتعايش الشعب سلميا، يدعون لتقويم الاعوجاج ونبذ ثقافة النهب والاستقواء، والعمل بمبادئ العدالة والإنصاف، وسن مبدأ الثواب والعقاب، ومحاسبة الفاسدين، فروائح أفعالهم النتنة فاحت وأزكمت الأنوف، إن تجاهلتها أنوف القائمين لكن نفوس الشرفاء لا تقبلها.

الحبيشي: قسم الشرطة أطلق اللص قبل استكمال التحقيق

■ إب - إبراهيم البعداني:

طالب المواطن حافظ الحبيشي، 35 عاماً، مدير أمن محافظة إب العميد ناصر الطهيف، بإلزام مدير قسم شرطة المنطقة الجنوبية بمدينة إب بإعادة أحد اللصوص الذي قام بسرقة 100 ألف ريال من داخل غرفته.

وقال الحبيشي إن المدعو "ن.ش" قام بسرقة 100 ألف ريال وفر من إب إلى مديرية ذي السفال، وأن أمن ذي السفال تمكن من إلقاء القبض على الجاني بعد تلقيه بلاغاً بذلك، وتم تسليم الجاني إلى أمن إب الذي بدوره أحاله إلى قسم شرطة المنطقة الجنوبية للتحقيق معه.

وأكد أن الجاني اعترف في محضر التحقيقات بالتهمة الموجهة إليه، والتزم بإعادة المبلغ للحبيشي، وبعد ساعات من وجود الجاني بقسم الشرطة تفاجأ الحبيشي بإطلاق سراحه وعدم إحالته إلى النيابة المختصة للتحقيق معه.

الحبيشي أكد في رسالته لمدير أمن إب أن المبلغ الذي سرق منه كان عهدة عنده، متسائلاً كيف تصرف قسم الشرطة بهذه الطريقة وأطلق الجاني الذي يسرح ويمرح في شوارع إب دون حساب؟

وحمل الحبيشي مدير قسم شرطة المنطقة الجنوبية المسؤولية كونه أطلق الجاني قبل استكمال التحقيق أو إلزامه بإعادة المبلغ المسروق.

حق الرد

قال تعالى: «ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل» صدق الله العظيم

الأستاذ الفاضل: سامي غالب رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم

تحية طيبة..

إشارة للموضوع أعلاه.. فقد طالعتنا صحيفتكم الغراء في عددها رقم 216 الصادر بتاريخ 2009/12/21، في الصفحة رقم 9 بقلم يكتب من وحي الظلمة تحت عنوان: «قتلى ومعتقلون في قرية المجحفة بسبب أراض ومناشدات لوقف إراقة الدماء وإزهاق الأرواح بين آل السَّلامي وآل باسيد». ونحن هنا نستكفي بالقول إنه من المؤسف أن صحيفتكم سلمت أمرها إلى ذلك الشخص المدعو فكري مطيلس، فهو غير محايد ويجر لنفسه ولأهله من آل مطيلس منفعة ويدفع عنهم ضرراً، بكتابته لذلك الخبر. ومما يؤكد ذلك أنه اكتتب السطور عبر الإملاء، وليس عبر المعاينة للوقائع الميدانية، وما هو ثابت من آثار إطلاق النار على السيارة التي كان يقودها المجني عليه سعيد صالح حسين –رحمه الله– مما جعل من حروف موضوعه اجتراحاً للحقيقة، وطمساً لوجهها وحجباً له، وليس لهدف يرجى منه خدمة الحق والحقائق، وهو الأمر الذي أوقع كاتب الموضوع في زلة الاستسلام لأساليب التضليل وفي الإيهام للجناة بمصداقيتهم، وهو ما كنا نرجو ألا تقع فيه صحيفتكم، إن كان كاتب تلك المادة قد ذهب بنفسه لتقصي الحقائق كما هي ثابتة في السيارة وفي جثة المجني عليه –رحمه الله–.

ولكي نوضح الحقيقة في هذا الجانب للجميع نقول:

1 – إن حي المجني عليه استقل سيارته بمعية بعض الأشخاص ممن لا تتجاوز أعمار غالبيتهم الخمس عشرة سنة لزيارة وعيادة شخص مريض في قرية المجحفة.

2 – إن حي المجني عليه تعرض لطلقة نارية أصابته في مقتل –في خلفية رأسه– أزهقت روحه –الطاهرة– في الحال، كما تعرضت السيارة التي يقودها لإطلاق النار وللرمي بالأحجار مما عرضها للتلف والضرر.

3 – إن الجناة آن سمحوا لحي المجني عليه –رحمه الله– بالدخول لعيادة المريض قاموا بوضع الحواجز في طريق الخروج لمنعه وقطع الطريق عليه واحتجازه دون أي مسوغ.

ورغم أن مادة الموضوع هو متعلق بواقعة جنائية، يفترض مهنياً وأخلاقياً، أن يتجرد القائمون على نقل أحداثها من كافة المؤثرات، على افتراض أنه يجب البحث عن الحقيقة ولا يتعاطى إلا معها، حتى تكون صحيفتكم أداة رئيسية في التعاطي مع القضايا وفقاً لحقائقها، ولا تتعاطى مع فرقعات حتى لا تكون حبلى بتلفيق الوقائع وعدم المصداقية، ومرتعاً لشراء الذمم والولاءات والمحسوبية، لتفريخ كل قبيح وحمايته.

هذا ما لزم التوضيح بشأنه والذي نأمل منكم نشره، كحق قانوني كفله لنا قانون الصحافة والمطبوعات.

والله الموفق،،،

صادر عن لجنة متابعة قضية الشهيد
سعيد صالح حسين
المكلفة من قبل مجلس قبيلة العزيبة
عميد: بدر صالح علي العزيبي

توجيهات عدة بنقلها إلى مكان آخر لم تجد طريقها للتنفيذ رغم تقرير حماية البيئة بخطورتها على صحة الأسرة

كسارة في كشر تؤرق حياة أسرة القاضي منذ أشهر

■ منصور أبو علي

«لا داعي لتردد المواطن، اضبطوا صاحب الكسارة بموجب التوجيهات السابقة، وسبق أن وجهناكم أكثر من مرة»، هكذا وجه مدير أمن محافظة حجة رئيس المركز الأمني بمنطقة عاهم في كشر حجة، محمد غانم، بشأن حل المشكلة وضرورة نقل كسارة الأحجار العاملة في منطقة سودين كشر حجة، والعمل بما تضمنه تقرير النزول الميداني المرفوع من مدير عام فرع حماية البيئة بحجة للأخ المحافظ قبل أكثر من 6 أشهر.

محمد عبدالله عايض القاضي، المواطن المقصود في توجيه مدير أمن محافظة حجة، يطالب الجهات المختصة منذ أشهر بأن تنقذه من خطر الكسارة، فهو أكثر السكان تضرراً من أدخنة وغبار الكسارة، كونها تبعد عن منزله بمسافة لا تتجاوز 100 متر.

يقول القاضي إنه منذ جلب الكسارة في مايو 2009 حتى الآن، وهو يتابع لدى الجهات المعنية، معبراً عن رفضه مع الأهالي لوجودها، وقد حصل خلال الفترة الماضية على تقرير صادر من فرع حماية البيئة بحجة، يوصي بنقل الكسارة من موقعها إلى أي موقع آخر، بالإضافة إلى مذكرتين صادرتين من محافظ حجة إلى مدير عام مديرية كشر، مع أكثر من 5 توجيهات صادرة من مدير أمن المحافظة لرئيس المركز الأمني في عاهم، وجميع المذكرات والتوجيهات تتضمن ضرورة وأهمية العمل بما جاء في تقرير مكتب البيئة ونقل الكسارة إلى موقع آخر حفاظا على حياة المواطنين والبيئة في منطقة سودين، إلا أن كل تلك الأوامر والتوجيهات قوبلت حسب وصفه بأذن من طين وأذن من عجين من قبل الجهات المعنية في محلي وأمن مديرية كشر.

وأكد أنه في ظل استمرار تجاهل الجهات المعنية لتنفيذ ما ورد في تقرير حماية البيئة، حرصاً على حياة الأهالي ومواشيهم ومزارعهم في المنطقة، والحفاظ عليها من الأضرار المستقبلية الناجمة عن استمرار تواجد وعمل الكسارة وسطهم، لا يمتلك سوى نيته في الانتقال مع أسرته إلى منطقة أخرى حتى تنتهي فترة السنوات الـ10 المنصوص عليها في عقد الاتفاق المبرم بين صاحب الكسارة وصاحب الأرض العاملة عليها، خاصة وأن أطفاله يعانون حالياً من حالات مرضية كالسعال والتهابات الصدر.

حمام الشوق

هشام السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

● العنوان اسم مستعار لفتاة من صعدة، مواظبة على المشاركة في برامج الإذاعات المحلية بصوتها الناعم، الرقيق، الطفولي الذي يجبرك على مصادقته.
● الاسم المستعار الذي اختارته لنفسها يفصح عن رسالة، لعلها أرادت أن توصلها لمن يسمع خواطرها ومختاراتها التي تحلق بها في فضاءات أحلامها وأمانيها وتطلعاتها كفتاة تعيش -نظريا- القرن الحادي والعشرين.
● منذ شهر، غاب هديلها /صوتها.. فقد نزحت بفعل الحرب الأخيرة من صعدة.. واحتاجت أن تستعير -ليس اسماً فقط- بل أرضاً، وطناً، داراً، مخيماً وسماءً بلا قذائف تفرد فيها بحرية جناحيها، وآذاناً تنصت لهديلها.
● يا حمامة شوقنا.. هل أنتِ بخير؟
● ما أغبى هذا السؤال!
● بل هل ما زلتِ على قيد الحياة؟ هل أخطأك النسور؟
● بل هل بقي في اليمن حمام -من أصله-؟!

2009/9/5

مدينة السلام

حبيبتي صعدة، ليتك تعلمين ما بقلبي من شوق وحنين إليك. كم أنا مشتاقة للعودة إليك.. كم أنا مشتاقة لهواك، لجمال طبيعتك، لأهلي، لداري، وحارتي.

أتألم عندما أشاهدك في التلفاز.. وأنت تدمرين، وأنا عاجزة عن المساعدة.. لكي تعودي كما كنت «مدينة السلام». صعدة أنت حبيبتي، فيك مسقط رأسي، حاولت أن أنساك.. ولكن فشلت محاولاتي.. لأنك استوليت على قلبي، وعقلي، لذلك صعب بل من المستحيل نسيانك.. فأنت الفاتنة. كم أشعر بالوحدة وأنا بعيدة عنك. إنني والحمد لله في أحسن حال.. لا ينقصني سوى العودة إليك.

بعدي عنك هد حيلي.. لم يشعر أحد من حولي بمعاناتي.. أدري بأن الجميع مشتاقون للعودة إليك، ولكن أستطيع أن أحلف لك بأنني أكثرهم شوقا إليك.. أضحك مع من حولي ربما أسميها مجاملة ليس إلا، ففي داخلي نار تشتعل شوقاً إليك..

حبيبتي صعدة، أدري بأنك تتألمين من الذي يحصل لك.. أدري بأنك تطلبين منا المساعدة لكي يعود لك الأمن والأمان، لكي تعودي «مدينة السلام». فلتعذريني حبيبتي لأني عاجزة عن المساعدة، ولكن الذي أستطيع فعله هو الدعاء إلى الله بأن تعودي كما كنت: صعدة الساحرة، صعدة السلام.

أقسم لك بأنني كتبت هذه الكلمات ودمعي يتساقط على الورق، وقلبي يتألم عليك.. ففيك عشت طفولتي، ومازلت أحتفظ بأحلى الذكريات التي تذكرني فيك.

آه يا قطعةً من قلبي.. آه كم تألمت عندما سمعت أحد الإعلاميين وهو يطلق عليك بدلاً من مدينة السلام، اسم الأرض المحروقة. آه كم أنا مشتاقة لسماع ذلك اليوم؛ يوم الانتصار على العابثين والحاقدين على أمن هذا الوطن الغالي، واستقراره، يوم يعود الفلاح إلى مزرعته، والطالب إلى مدرسته، يوم يلتئم شمل الأسر بعد الفرقة. آه كم وكم أحبك وأعشقك يا مدينة السلام صعدة.

«حمامة الشوق من صعدة» إلى منتدى الشباب

● كاتب المقال هي «حمامة الشوق» وهو رد على ما نشر في زاوية لهشام السقاف بعنوان «حمامة الشوق» في 9 سبتمبر، العدد 206.

وقفات ورؤى مع بعض المفاهيم في محاضرة بمركز ابن عبيدالله السقاف

في إطار نشاطه الثقافي الأسبوعي، نظم مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيؤون مساء السبت، محاضرة بعنوان "وقفات ورؤى مع بعض المفاهيم" للسيد عبدالرحمن بن طه الحبشي، الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة الأحقاف بتريم، استعرض فيها عدداً من المفاهيم والرؤى التي نلامسها ونتعايش معها في مجتمعاتنا، والتي بحاجة إلى وقفات وتأملات ودراسة وبحث، ونشرها في الأوساط عامة الناس بما يفيد وينفع، مبينا في محاضرته أن بعض المفاهيم التي قد يتسبب عدم إيضاحها أو فهمها على وجهها الصحيح في تدني مستوى الفهم وإعاقة في التفكير عند البعض، وهذا ما يؤدي إلى إرباك المجتمع وإدخال الفرد في إشكالات معرفية وعلمية. داعيا في هذا الصدد إلى إيجاد مؤلفات تعنى برفع مستوى التفكير، وتهتم بترسيخ لغة التفاهم الفكري بين العامة والعلماء، وذلك من خلال الحفاظ على المفاهيم والقيم الراسخة في مجتمعنا منذ القدم، وإظهار الخافت منها وتصحيح بعض المفاهيم المغلوطة والمستحدثة.

وأشار الحبشي في محاضرته التي حضرها عدد من الأساتذة والمهتمين والباحثين ورواد مركز ابن عبيدالله السقاف، إلى أن لكل مجتمع قيماً وثوابت يتعامل في نطاقها العلماء والدعاة مع مجتمعاتهم، وأن المتلقين تختلف مستوياتهم من عصر إلى آخر. منوها إلى أن النطاق يعتبر هو محل تأثير العلماء والجهة التي يتخاطب معها المرشدون والمصلحون الذين يحرصون على الرفع من مستويات العامة ممن يعنيهم العالم بخطابه ويقصدهم بوعظه وإرشاده.

وقد أثريت المحاضرة بالمداخلات والنقاشات المستفيضة من قبل الحاضرين، والتي نوهت في مجملها إلى الدور الكبير للعلماء والدعاة الأجلاء، وأهمية دورهم في كشف المفاهيم المغلوطة والمدسوسة إلى مجتمعاتنا من بعض الجهات المعادية لديننا الإسلامي الحنيف، والمؤججة للخلافات والفتن، مطالبين العلماء والدعاة بإيضاح تلك المفاهيم إلى عامة الناس بالحقائق والدلائل والبراهين التي تؤكد جنوح تلك الفئة، والحث على نشر قيم ومبادئ الوسطية والاعتدال ونبذ كل المفاهيم التي تدعو إلى التطرف والتعصب والغلو، وإلى ضرورة أن تقترن الدعوة إلى الله بالعلم والمعرفة بعلوم الدين والشرع، وعدم الفصل بين مفهوم الدعوة إلى سبيل الله ومفهوم العلم.

وفي نهاية المحاضرة قدم الحاضرون عدداً من الاستفسارات المتعلقة بموضوع المحاضرة، وقام المحاضر الأستاذ عبدالرحمن بن طه الحبشي بالرد والتعليق عليها.

إعلان من البنك الدولي

يسر مكتب البنك الدولي بصنعاء أن يدعو جميع مؤسسات المجتمع المدني اليمنية المهتمة في الحصول على معلومات من البنك الدولي موافاة مكتب البنك بأرقام التواصل معها بما في ذلك التلفون، الفاكس، العنوان والبريد الإلكتروني، وذلك بإرسال التفاصيل إلى:

البريد الالكتروني: wbyemen@worldbank.org

نتقدم بخالص العزاء والمواساة للزميل الإعلامي

رشاد ثابت

في وفاة المغفور لها **والدته** والمغفور له **أخيه**

سائلين المولى تعالى أن يتغمدها بواسع رحمته ويدخلهما جنانه

وأن يلهم أهلها الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

سامي غالب، د. نزار غانم، سعيد فرحان أبو عمر، الفنان كرامة مرسال، الشاعر عبدالقادر الكاف، الفنان حسن بن طالب، هشام علي السقاف وجميع الزملاء

عزاء ومواساة

نتقدم بخالص العزاء والمواساة للصديق

عبدالكريم عبدالقوي عبده قاسم

وأخويه **محمد ومجاهد**

بوفاة **والدهم**

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

عبدالوهاب عبدالله خالد
حمود مهيوب الطيار
عبدالناصر عبده عبدالله قاسم

البقاء لله

نتقدم بخالص العزاء والمواساة إلى الأستاذ

محمود الجمهوري

وأخويه **علي ومنصور**

بوفاة **«والدتهم»**

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

السيد علي حسين، نجيب محفوظ، سامي نعمان، رياض الشوافي، وضاح السيد

الفوضى الخلاقة والمحنة العربية

عبدالباري طاهر

وضع الرئيس الأمريكي السابق العالم أمام تهديد "التطهير" بسياساته الحربية المانوية عالم الخير وعالم الشر، وتقاسم مع الجهادي السلفي بن لادن والظواهري هذا التقسيم البائس، وإن ادعى كل واحد منهما أنه رمز "الخيرية والدين".

لم يكن بوش فرداً معزولاً، بل كان المعبر الأمين عن قوى عالمية «امبريالية» تدأب على عسكرة الكون حتى أعماق البحار والأفلاك السماوية، وانتهاب خيرات الشعوب واستعبادها بمنطق استعماري مدجج بهجنة "الحروب الصليبية"، ومنطق القوة المجردة من القيم والأخلاق والمبادئ. وبوش قد ارتبط اسمه بتدمير البيئة، وإعلان الحروب. وهي -أي القيادة الأمريكية- وهي تتواجه وتتقاتل مع تيارات أخرى (سلفية جهادية)، تعبر عن عجزها في فهم الدين وروح العصر والحداثة بالعودة إلى الماضي للتقاتل به وعليه.

في هذين التيارين الكبيرين تتوسط أنظمة عالمثالية ورابعة حسب نظرية المفكر سمير أمين في الأطراف والمحيط، وهي المجموعات العالم ثالث ورابع، فهناك مناطق خطت بعض الخطوات في التصنيع، ولكنها غير قادرة على تحديات السوق العالمية "منها في الوطن العربي: الجزائر، مصر، العراق"، ومنها مناطق ظل اقتصادها قائماً على تقسيم العمل الخاص بالمرحلة السابقة "التخصص في إنتاج الخامات" (الدول الخليجية) أو الزراعية (السودان)، وقد كان الفشل هو العنوان الأبرز لفشل الكثير من هذه الأنظمة (المجموعتين). ومن هنا كما يرى كانت ردود الأفعال مختلفة ومتفاوتة.

وينسب أمين الفشل إلى أسباب متعددة ليس من بينها "معاداة الإسلام للتقدم".

يتحاور مفكران عربيان مهمان: سمير أمين مدير منتدى العالم الثالث، وصاحب نظرية المركز والأطراف، وبرهان غليون مدير مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر في جامعة السربون في باريس.. يتحاوران "حول الدولة والدين"، يتفقان ويختلفان من حول قضية مهمة ومؤرقة، ولكنهما يكادان يجمعان على خطورة أوضاع عالمنا.

بوش الابن أحد أهم عناوين الإرهاب وصناعه خاتمة القرن العشرين ومطلع الحادي والعشرين.

قاد بوش برعونة وطيش كبيرين، إرهاب الدولة الكبرى وإرهاب الاستعمار ضد بلدان العالم الثالث والرابع، وحتى الإرهاب الأصغر لبعض حكام هذه البلدان. فوجدت هذه البلدان نفسها أمام 3 أنواع من الإرهاب: إرهاب أمريكا الدولة الكبرى في العالم، مسنودة بإرهاب الدول الاستعمارية والتابعة، ثم ثانياً إرهاب الأنظمة المستبدة والفاسدة (التابعة) في عالمنا الثالث والرابع، ثم إرهاب الاتجاهات المتطرفة، ومن أهمها: الجهادية السلفية. والأطراف الثلاثة يرفد بعضها بعضاً.

وسواء تحالفوا أو تقاتلوا فكل منهم يقوي الآخر، أو يخلق له الأرضية والمبررات لنشر إرهابه. أحداث الـ11 من سبتمبر 2001 في نيويورك، مكنت أمريكا من غزو أفغانستان واحتلال وتدمير العراق، وفي الوقت نفسه أعطى الغزو الاستعماري الأمريكي والعدوان الإسرائيلي ضد لبنان وفلسطين الذريعة والمتكأ للتيارات السلفية الجهادية وللآيات الإيرانية الخروج من الأحداث رافعين رايات الجهاد والإرهاب، وفرض منطقهم على الحياة والعصر بسيف التكفير وحد الإرهاب.

يقول غراشي يدخل المجتمع في أزمة عضوية حين يلف العجز السلطة والمعارضة معاً، وكان لينين يقول: يدخل المجتمع في سيرورة من التفكك والاستنقاع حين يساوي العجز بين السلطة والمعارضة. يضيف المفكر الفلسطيني فيصل دراج أن المرئي في الوطن العربي ومنذ سنين يجاوز ما قال به غراشي ولينين معاً، ذلك أن ما يوحد السلطة والمعارضة معاً ليس العجز وحده، بل تقاسمهما لتصورات وممارسات متشابهة كما لو كانا وجهين مختلفين لعملة واحدة.

يدرك كثيرون أن أمريكا والاستعمار قبلها مسؤولون عن نشر بذور الإرهاب وغرسه في العديد من بقاع الأرض، وأن إسرائيل في فلسطين والمشرق العربي قد مثلت بؤرة إرهاب يمتد لما يقرب من ثلث قرن، ولا تزال حرائقه ممتدة حتى اليوم.

والأنظمة العربية بفسادها واستبدادها مصدر رئيسي أيضاً للتطرف، سواء تحالفت مع إسرائيل أو تحاربت. أما التيارات الجهادية السلفية فهي الابنة الشرعية لهذه الأنظمة التي غرست التعليم المذهبي والسلفي الجهادي، وأفسدت خطاب المسجد، ونشرت الأمية والفقر والمرض، وتحالفت مع أمريكا لمحاربة الإرهاب في حين كانا يقويانه ويستخدمانه لفرض سياساتهما التدميرية.

أليست سياسات النهب والحروب التي مارستها البلدان الاستعمارية ضد البلدان المستعمرة هي مسؤولة عن خلق مناخات وبيئات الإرهاب في عالمنا؟ تتلاقح سياسات ومناهج دول أو دولة المركز مع حكام بلدان الأطراف لتعميم الفقر والجهل والمرض. فهذه السياسات تنتج موضوعياً وعملياً التيارات المتطرفة والإرهابية التي تجد نفسها "منتج" السياسات الاستعمارية والوطنية الفاسدة، وأداة بيد الحكام الفاسدين والمستبدين لقمع التيارات الداعية للحرية والمناضلة من أجل الديمقراطية والعدالة والمساواة. ثم أيضاً ضحايا وجلاوذة في آن. يتراوح إنتاج العربية السعودية من النفط ما بين 11 و15 برميلاً من النفط، ومع ذلك فأهلها فقراء، وبنيتها هشة تستطيع مطرة لساعات أن تدمرها، لعدم وجود صرف صحي لعاصمة التجارة والاقتصاد.

وتغطي السلطة اليمنية على فسادها واستبدادها وعجزها عن التنمية والبناء والإصلاح، بالهروب إلى حروب مكرورة ومتناسلة تعممها على اليمن كلها.

ولعل فلسطين هي الأنموذج الأفجع للخيبات الكبرى التي تحول حركة تحرر وطني إلى أداة مساومات وقمع ضد شعب يناضل ثلثي قرن لاستعادة أرضه وحريته.

تؤيد جماعة عباس الفاسدة والتابعة بناء جدار فولاذي يسلم غزة للحصار الإسرائيلي، ويحقق لإسرائيل ما عجز عن تحقيقه جيش الدفاع الإسرائيلي. وتتحالف أمريكا وإسرائيل ومصر لخنق غزة وحرمان مواطنيها من أبسط حقوق الحياة. إن لم يكن هذا إرهاباً فلا معنى للإرهاب.

فأمريكا هي الصانع الأكبر للإرهاب سواء في حماية وتقوية الإرهاب الإسرائيلي، أو في مساندة أنظمة تابعة تنتج سياساتها العامة الإرهاب.

غزة نيويورك وراءها سياسات خطرة تدعمها أمريكا، وانتصار طالبان في أفغانستان وحتى حربها مع زعماء الحرب وضدهم تتشارك فيها أمريكا والمال العربي.

لا يستطيع الذين تصنع مجمل سياساتهم الإرهاب، أن يقضوا على الإرهاب.

أمريكا تصنع "الإرهاب"؛ إرهاب الدولة العظمى، ثم تعلن الحرب عليه، وهو المستحيل عينه. فاحتلال أفغانستان (حتى لو تم بموافقة دولية) يبقى في نظر الأفغان (أهل الأرض) إرهاباً. واحتلال وتدمير العراق إرهاب بامتياز، والدفاع ودعم وتشجيع جرائم الحرب الإسرائيلية إرهاب. والإرهاب يخلق غالباً مقاومة وطنية، وقد يخلق إرهاباً.

والإرهاب وباء ينتشر بسرعة العصر نفسه، فاحتلال أفغانستان والعراق وما يجري في فلسطين قد أسهم بنصيب وافر في تقوية عضلات الإرهاب في أكثر من مكان.

تعلن السلطة اليمنية الحرب على شعبها في أكثر من منطقة، وتتشارك مع الأمريكان والسعودية في "الخراب والتدمير الشامل" في صعدة والمحفد ومناطق مختلفة من اليمن. تقاتل الأمريكان والسعوديين واليمنيين وربما غيرهم ضد القاعدة والسلفية الجهادية بصورة عامة، نوع من أنواع العبث، وتقوية الإرهاب ونشره.. كيف؟

فحرب أمريكا ضد الإرهاب إرهاب حقيقي، فهو إضافة إلى حربه الاستعمارية، يصنف أمما وشعوبا ومعتقدات ومناطق، ويضعها في خانة الإرهاب، كما أن بلداناً حليفة أو بالأحرى تابعة كمصر والسعودية واليمن، تنتج الإرهاب الذي "تحاربه يوماً"، فهي بفسادها واستبدادها وطائفية وعشائرية حكمها تخلق الإرهاب خلقا.

التعليم في العربية السعودية رغم المعالجات المهمة فيها للمناهج فما تزال "الجامعة الإسلامية" في "المدينة"، و"هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" تنشر السلفية الجهادية، وتدفع بها إلى مناطق مختلفة. أما اليمن فقد اختارت ضمن تقسيم العمل والظروف الاقتصادية والسياسات اللاوطنية، تشجيع التعليم المذهبي، ونشر السلفية الجهادية في اليمن، والتعويل على التجنيد للالتحاق بالإرهاب في أفغانستان والبوسنة والشيشان والعراق والصومال، ثم في اليمن ذاتها. فالإرهاب يمثل مصدراً من مصادر الدخل. فهل يمكن للذين يصنعون الإرهاب أن يحاربوه؟

تحاول الدولة اليمنية خلط الأوراق بين القاعدة والحراك الجنوبي والحوثيين والمعارضة السياسية (اللقاء المشترك)، وفي الوقت ذاته تحاول جر السعوديين والأمريكان إلى التشارك في حربها ضد هذه الأطراف، غير مدركة أنها تعمل على توسيع الحرب، ومدها إلى مناطق عديدة تتجاوز اليمن.

خلط الأوراق يحول قوى عديدة خصوصاً في الجنوب إلى "قاعدة"، ويقطع الطريق على الحل السياسي، ويحول اليمن إلى ميدان حرب دولية تدمر اليمن لصالح تجار الحروب وصناع الفتن والاقتتال.

ولم يتعظ بوش الجديد -القديم بمأساة أفغانستان وباكستان والعراق والصومال، وهي جرائم تشارك فيها الأطراف الثلاثة: أمريكا، والمال العربي، والتجييش العربي الذي كانت اليمن طرفاً فاعلاً فيه.

إخماد أنفاس المعارضة السياسية (اللقاء المشترك)، والانتصار على التمرد الحوثي، والالتفاف على مطالب الحراك الجنوبي السلمي بعد دمغهم بالإرهاب، وربطهم بالقاعدة، وسيكون المال السعودي وبعض الخليجي والمشاركة الأمريكية وقود هذه الحرب. فهل ينجح النظام في ربط الحراك بالإرهاب كما نجح في ربط الحوثية بإيران؟ وهل ينجح في عزل المعارضة السياسية وتفكيكها؟ إنه الرهان القادم والتحدي الحقيقي.

وهل تنجح السعودية في إلحاق اليمن بها! في ظل مباركة "يمنية" وتغاض دولي؟

وهل يستمر بوشٌ الجديد في نهج سلفه بوش القديم، رغم أنه -أي بوش الديمقراطي والجديد- قد نجح ببرنامج مختلف، وشعارات مختلفة، وكسب حماس وتأييد قوى إسلامية عالمية توجت بمنحه جائزة نوبل للسلام؟!

النهج القديم ما يزال هو الممارس على صعيد دولي، وكان تراجع "بوش الجديد" عن طلبه وقف الاستيطان في فلسطين إلى قيادة إسرائيل، وتحدي هذه القيادة المتطرفة لطلبه شاهد اللامبدئية والضعف.

دعوة لساستنا.. للاستئناس بأفكار الأستاذ أنيس حسن يحيى

نادرة عبدالقدوس
nadra1@maktoob.com

"اسم على مسمّى" يقولونها على كل من تتوافق سلوكياته وأخلاقياته مع اسمه، ولا أدري مدى صحة هذا القول، إلا أننا لا ننكر وجود كثير من أمثال هؤلاء المحظوظين.

وبين ظهرانينا رجل يحظى بحب الناس وباستئناس آرائه التي لو أخذ بها رجال السلطة بالأمس أو اليوم لكانت حياتنا أجمل، ولكانت بلادنا تنعم بالهدوء والاستقرار والأمن. إنه الرجل الطيب، رجل المواقف الصعبة، وصاحب الآراء الشجاعة ولو على حساب حياته، الأستاذ أنيس حسن يحيى.

فمن يعرف أبا باسل عن كثب يتمنى أن يوجد في البلاد عشرة فقط من أمثاله، لكانت الدنيا بخير.

ربما سيقول قائل إن في كلامي بعضاً من المغالاة، بيد أني والله أقول الحقيقة والحق في هذا الرجل الذي لم يُعرف قدره طوال العقود الماضية، سواءً في دولة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، ومن ثم الديمقراطية الشعبية، أم في دولة الجمهورية اليمنية.. ولن أخوض كثيراً في مزايا الرجل؛ فهو يستحق أكثر مما نقول أو سنقول، ومن يعرفه عن كثب مؤكد سيعتب علينا التقصير في كثير من هذه المزايا التي حباه الله بها.

لم يُعرف عن الأستاذ أنيس حسن يحيى تواضعه الجم وحبه للناس والاهتمام بقضايا البسطاء منهم فحسب، بل إن القاصي والداني في بلادنا وعدداً كبيراً من ساسة العالم العربي والأجنبي الذين تعرفوا عليه في سنوات تقلده للكثير من المناصب السياسية والحكومية في بلادنا، يعرف جيداً عشق هذا الرجل لوطنه وانغماسه في همومه وقضاياه السياسية والاقتصادية والصعد الأخرى التي تؤرقه وتشغله عن رفاهيات الحياة وعن أسرته أحياناً، فانعكس ذلك على صحته منذ سنوات، وها هو جسده يشكو الوهن. فهل هناك من سياسي في مكانته الفكرية والسياسية في اليمن يعاني بصمت؟

كتب، وما زال السياسي المثقف أنيس حسن يحيى يكتب الكثير من الآراء التحليلية الرصينة المفعمة بالمنطقية العلمية التي بحاجة إلى الوقوف أمامها والتمعن فيها للخروج من أزمات الدولة السياسية والاقتصادية، وهي الأزمات التي تعيد الوطن خطوات إلى الوراء، وتجعلنا، شئنا أم أبينا، في مصاف البلدان المتخلفة وليست النامية فقط.

ومن خلال قراءاتنا لهذه المقالات القيّمة نجد أن جلها تدعو إلى جعل الحوار بين السلطة والمعارضة ضرورة ملحة، وجسراً متيناً للوصول إلى بر الأمان، والدعوة كذلك إلى إعمال العقل عند اتخاذ القرارات السياسية المصيرية، وأن يتم التفكير جلياً بإنسان هذا الوطن لأنه أعظم رأسمال وثروة بشرية لا يمكن استغناء اليمن عنه.

هذه المحاور الثلاثة هي أساس كتابات الأستاذ أنيس، وهي شغله الشاغل. ورغم وهن عظامه وشعوره بثقل القلم في يده، إلا أن ذلك لا ولن يثنيه عن الكتابة والتسابق مع الزمن ليتم وصيته على القائمين على شؤون البلاد والعباد، ولكن هل من راع واعٍ؟ وهل من مستجيب لهذه الدعوات؟ وهل من محب للوطن وإنسانه أكثر من حبه لنفسه ولملذات السلطة؟ هنا مربط الفرس.. وليمتلك أحدهم الشجاعة ويجيب على هذه التساؤلات.. وأضف: لماذا يُترك أمثال هذا السياسي المحنك الذي سبر أغوار الحياة السياسية وشرب مرارتها كثيراً، ولم يرفع الراية البيضاء استسلاماً وخنوعاً لمغرياتها التي تدير الرؤوس، ولم يذق حلاوة كؤوس أخرى وضعت أمامه مراراً، دون استشارته والأخذ بآرائه؟ إنه رجل المبادئ التي لا يحيد عنها قيد أنملة، صديق البسطاء من الناس، ونصير المستضعفين، والمسكون بحب الوطن. أليس هو من وقف إلى جانب أبناء المنصورة بمدينة عدن، في بداية التسعينيات، أثناء مطالبتهم بمساحة أرض صغيرة لإقامة ملعب لهم ولأطفالهم؟ أليس هو من دفع ثمن هذا الموقف رصاصات صدرت من فوهة رشاش مستهتر ظالم كاد يودي بحياته لولا ستر الله وحفظه ودعاء المحبين له؟

● أنيس حسن يحيى

والمعروف عن الأستاذ أنيس أنه في كل أزمات الوطن السياسية التي يمر بها الوطن نجده يدفع ثمناً باهظاً دون أن يكون له ضلع فيها سوى أنه كان ينشد السلام وعدم اللجوء إلى إزهاق الأرواح، وهذا ما لم يحبذه متعطشو الحروب واختلاق الأزمات. ففي عام 1978 كانت له آراء ومواقف مشهود لها في قضية الرئيس الأسبق سالم ربيع علي، وكان ضد تلك الطريقة غير الإنسانية في اتخاذ قرار إعدامه دون محاكمة عادلة، وكذلك في حرب 1986، في جنوب اليمن، حيث كان وسيطاً سلمياً يدعو إلى الحوار بين الإخوة الأعداء وإماطة اللثام عن نقاط الاختلاف بينهم وعدم اللجوء إلى العنف، وهي من مبادئ الحزب الاشتراكي اليمني الذي أسسه مع رفاق آخرين كانوا مثله زعماء لأحزابهم التي ذابت في بوتقته. ولكن هيهات، ووقعت الواقعة التي أنهكت البلد النامي، الذي كان محلقاً نحو أفق التغيير، وابتلعت تلك الحرب الملعونة آلاف البشر من الكوادر الشابة والخيّرة في مجالات العمل المختلفة، وفي مختلف التخصصات العلمية والثقافية والأدبية والفكرية، أما هو فدفع الثمن أن نُفي إلى وجهة بعيدة لسنوات عدة. ثم جاءت الطامة الكبرى في حرب عام 1994، بعد التئام شطري الوطن، وكان أيضاً وسيطاً للخير وداعياً إلى الرشد وعدم اللجوء إلى العنف، وإلى المضي نحو تحقيق أهداف الوحدة بين النظامين السياسيين على أرض الواقع، لينعم الشعب اليمني بحصادها دون نقصان وبالتساوي، إلا أن جهوده باءت بالفشل وحدث ما حدث، وغاب عن الوطن للمرة الثانية سنوات ليعود إلينا مجدَّداً ومجدِّداً، ولكن لا حياة لمن تنادي.

لقد تناول عدد من الكتاب حياة هذا الرجل العظيم بمواقفه والمجد لأفكاره والثابت بمبادئه والصامد عند الخطوب، ولكن رغم كل ما قيل أو يقال فهو أقل بكثير عن حقيقته.. هو باختصار اسم على مسمّى.. وبإيجاز أكثر أقول إنه من الغباء ألا تستأنس القيادة السياسية في الدولة أو في الحزب الاشتراكي اليمني، الذي ينتمي إليه أستاذنا ومعلمنا أنيس حسن يحيى، والأحزاب السياسية الأخرى، بآرائه الصائبة وبأفكاره القيّمة لإنقاذ الوطن من شرنقة النزاعات المسلحة التي تثيرها أياد ليست بالخفية، وتختلقها نفوس مريضة لا تحب إلا ذاتها، أما الوطن فليذهب إلى الجحيم.

تعلمنا من أستاذنا أنيس، منذ عقود من الزمن، أن الإيمان بالحق قوة، وأن الجهاد في سبيل الوطن يتطلب نكران الذات وقول الحق وقوة العزيمة والإرادة والتفاؤل بغد أفضل وألا نستكين أو نخضع لليأس.

لك كل الحب والاحترام أستاذنا الكبير أنيس حسن يحيى، وكل سنة وأنت طيب وبيننا ننعم بأفكارك وننهل منها زاداً في مشوار حياتنا وحياة الأجيال القادمة، ومبارك عليك ذكرى ميلادك الخامسة والسبعون.. أطال الله في عمرك أيها الأنيس الطيب.

دور يبحث عن يمن

علي سيف حسن*

■ الإهداء:

إلى دعاة الحوار والساعين إليه في كل المواقع ومن مختلف الأطراف، وإلى كل المتطلعين إلى يمن جديد أهدي مقالي الذي سبق نشره في العدد الأول من مجلة "مدارات" الصادرة عن مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، لتعلموا أن التنازلات التي يجب أن نقدمها لبعضنا البعض، والتي قد تبدو جسيمة بل ومريرة، تظل صغيرة، صغيرة، وصغيرة جداً أمام ما سيحققه اليمن من استقرار وتنمية بفضل الوفاق السياسي والتوافق الوطني.

اللهم أزل عن آذاننا وقراً، وأزل اللهم عن قلوبنا الغفلة، واجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وممن يعتبرون الحسن حسناً لذاته والقبيح قبيحاً لذاته. اللهم آمين.

لست بحاجة إلى تركيز النظر لأرى في أفق اليمن دوراً محلقاً يبحث عن يمن ليحط رحاله فيه. فالمحيط الإقليمي والبعد الدولي بحاجة ماسة ليمن قادر على القيام بدور يتوافق مع الحديث النبوي الشريف الذي أوصى باليمن إذا ما اشتدت المحن. وهم فعلاً اليوم يواجهون تحديات محن شديدة، وقد استخدموا كل ما هو متاح أمامهم لمواجهة هذه التحديات، إلا أنهم مازالوا بحاجة إلى دور لا أحد يستطيع أن يؤديه غير اليمن.

على مدى التاريخ والقادة الإستراتيجيون يعرفون أهمية اليمن وتأثيراتها السلبية والإيجابية عليهم. وكان رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم، الذي يعتبره غير المؤمنين به أعظم القادة الذين عرفتهم البشرية، قد نبه وأكد على الدور الإستراتيجي الهام لليمن.

كما أن قادة ومؤسسي دول الجوار وبنظراتهم الثاقبة، وكما يردد الرواة، قد أوصوا خلفاءهم بأن خيرهم وشرهم من اليمن، وبالغريزة الفطرية لدى الإنسان، وبالحصافة والبديهة تم تقديم خيار درء المفسدة على خيار جلب المصلحة في علاقاتهم معنا.

وكذلك فعل الأبعدون.

لماذا اقتصر خيار الجميع في علاقتهم معنا على إستراتيجية درء المفسدة، وهي حالة استثنائية ومؤقتة في كل العلاقات بين الشعوب والأمم؟

ولماذا لم ينتقلوا إلى إستراتيجية جلب المصلحة بالرغم من أنها هي العلاقة الطبيعية والمستدامة في العلاقة بين الشعوب والأمم؟

لا أريد أن أحمل الآخرين المسؤولية وتبرئة الذات، كما أنني لا أحب جلد الذات أيضا. سأكتفي بالقول إننا نحن اليمنيين لم نتمكن من التعرف على اليمن كما هو بكل مكوناته واكتفينا بمعرفة ما هو ظاهر وبارز لنا كيمنيين من يمننا.

وضاق بنا الأفق إلى حد أننا لم نعد نرى في اليمن سوى كثافة سكانية وموارد شحيحة مستنزفة. تصورنا هذا عن ذاتنا بلغ إلى عقول وتفكير التكنوقراط المهتمين باليمن من الجوار ومن القوى الدولية.

وبالنتيجة ضمرت طموحاتنا وتراجعت من إستراتيجية إدارة التنمية إلى مهارات إدارة الفقر، ومعها تقزمت آفاق علاقاتنا مع الجوار والعالم من آفاق الشراكة إلى قنوات المساعدات، وأصبحنا نتعامل مع العالم والجوار كمانحين لا كشركاء.

يمن كهذا لا يستطيع أن يحقق سوى تحفيز واستنفار المخاوف الغريزية لدى الجوار والعالم، ويعزز لديهم صوابية اختيارهم لإستراتيجية درء المفسدة في علاقتهم معنا. بالمقابل، وكرد فعل غريزي أيضا، فقد تعزز لدينا الارتياب والتوجس منهم، وكحلقة مغلقة تعززت إستراتيجية درء المفسدة وتجنب الخطر المتبادلة بيننا وبينهم.

يمن كهذا ليس هو اليمن الذي يبحث عنه الدور، يمن كهذا غير مؤهل لخلق إستراتيجية علاقات مع الآخرين قائمة على أساس جلب المصلحة. فأي يمن يبحث عنه الدور المحلق في مدارات اليمن وأفقها؟ إنه اليمن الذي يتجاوز حدود الكثافة السكانية والموارد المستنزفة. إنه اليمن بتاريخه العريق، وموقعه الإستراتيجي الهام، وغنى تنوعه: البيئي، الطبيعي، الاجتماعي، الثقافي، السياسي، والإعلامي.

إنه اليمن كما هو فعلاً لا كما نراه نحن اليوم. إنه يمن النخبة السياسية والثقافية والاقتصادية المقتدرة على التخيل والإبداع، وتمتلك الأفق الواسع النظر بامتداد خارطة العالم لترى أن النمو والتنمية لا يعتمدان على الموارد الطبيعة فقط، فكثير من دول العالم الغنية بالمورد الطبيعية تعاني من شقاء التخلف، وكثير من الدول شحيحة الموارد تنعم بالرفاه.

إنه اليمن صاحب الإرادة الوطنية الواثقة والمقتدرة على إعادة صياغة أسس العلاقة مع الآخرين، من إستراتيجية درء المفسدة إلى إستراتيجية جلب المصلحة. فما الذي لدى اليمن كل اليمن ليقدمه للجوار والعالم كمصلحة هم بحاجة إليها ليستطيع في المقابل طلب مصلحة مقابلة تمثل الثمن العادل لما يقدمه؟

لنبدأ بالنظر إلى الطرف الشرقي لليمن والذي يمثل بوابتنا نحو الخليج العربي حيث تتوفر كل الشروط والمتطلبات لنقل وتخرين جزء كبير من نفط الخليج بأمان وبما يجنبه مخاطر المرور في مضيق هرمز.

هذا الدور يمثل حاجة إستراتيجية لمنتجي النفط ومستهلكيه في الخليج والعالم. وهذا الجزء من اليمن يمثل الموقع الإستراتيجي الأنسب.

وبالنسبة لنا فإن مشروعاً كهذا يحقق عوائد تنموية نحن بأمس الحاجة لها، ويستحق أن نقايضه بمصالح لا تقل أهمية لنا كما هي بالنسبة لهم. المانع أو العائق الوحيد أمام جلب المصلحة المتبادلة من خلال هذا المشروع هو هيمنة ثقافة التوجس والارتياب لدى الأطراف المستفيدة من المشروع. وهي هواجس مشروعة ومنطقية في ظل سيادة إستراتيجية درء المفسدة. إلا أنها يمكن أن تضع لها الاحتياطيات والمعالجات إذا ما توفرت الإرادة لاعتماد إستراتيجية جلب المصلحة.

كل ما تحتاجه هذا الأطراف مجتمعة أو بمبادرة أحدها، هو فقط الإصرار على تبني المشروع باعتباره أساساً لمزيد من مشاريع المصالح المتبادلة، وحينها ستوجد الكثير من المتاحات للتعامل مع مبررات التوجس والارتياب. إن أبسط البدائل المتاحة والممكنة والفاعلة لتحقيق ذلك تتمثل بمنح حق إدارة تشغيل وأمن هذه الأنابيب والخزانات إلى شركة مختلطة نساهم نحن في تأسيسها مع بقية الشركاء المستفيدين من المشروع، منتجي النفط الخليجيين والشركات النفطية العالمية.

وإذا ما وصلنا إلى مثلث عدن الكبرى، والذي يمكن تحديده مبدئيا بذلك المثلث الممتد من شقرة إلى المخاء مروراً بمنطقة العند، والذي يمثل واجهة اليمن التاريخية والمستقبلية نحو العالم، والمنفذ الأكثر تناسباً لدول الخليج العربي نحو أفريقيا، سنجد موضعا استراتيجيا مناسباً ومنافساً لاستضافة المخازن التجارية ومجمعات الصناعات التجميعية للشركات الخليجية والعالمية المتطلعة إلى الأسواق الأفريقية.

ونبقى في مداراتنا حول الشواطئ والجزر اليمنية بما تمثله من منتجعات سياحية وصحية يحتاجها السياح من مختلف بلدان العالم وشعوب الأرض، وبما يملكونه من استعداد ومقدرة على دفع الثمن العادل لذلك.

تتجه المدارات نحو العمق اليمني ومرتفعاته، الذي يمثل حصن اليمن وتحصيناته عند الضرورة والحاجة. هنا سنجد التاريخ اليمني العريق متجسداً بالمواقع والآثار التاريخية للعديد من الديانات السماوية والحضارات الإنسانية. هذه المواقع تمثل بالنسبة لليمن، كما هي بالنسبة لبقية شعوب الأرض، ثروة هائلة ومصدرا لمصالح مستدامة. وكل ما تحتاجه هو إعادة تأهيلها والمحافظة عليها وجعلها متاحة وآمنة للراغبين بزيارتها من كل بقاع الأرض كسياحة دينية وثقافية متزايدة.

ومع ارتفاع مداراتنا يبدو اليمن أمامنا كياناً واحداً بكل مكوناته وبموقعه الإستراتيجي الهام الذي قد يبدو بعيداً عن حدود الدول العظمى إلا أنه في الواقع قريب جداً من مصالحها وأمنها. فما الذي يحتاجه العالم من بلد يحتل هذا الموقع الإستراتيجي الهام؟ وما الذي يمكننا أن نقدمه نحن للعالم من خلال علاقة جديدة قائمة على أساس جلب المصالح المتبادلة؟

إن العالم ودول الجوار معاً بأمس الحاجة إلى الأمن والاستقرار في هذه البقعة من الأرض، وهم يعلمون جيداً، وبحكم تقييمهم لدور اليمن على مر التاريخ، ولما تمثله المكونات الطبيعية والسكانية لليمن من مصدر خير أو شر للآخرين. لقد عرفوا يقيناً أن اليمن الحالي مقتدر على أن يكون مصدراً للمخاطر، وعلى هذا الأساس تبنوا إستراتيجية درء المفسدة في علاقتهم الحالية مع اليمن. لكن المنطق والحصافة يؤكدان حاجتهم واستعدادهم للانتقال إلى إستراتيجية جلب المصلحة كونها الخيار الطبيعي والمنطقي القابل للاستدامة لهم ولنا.

فهل نحن قادرون على توفير الأمن والاستقرار لنا ولهم؟ نعم نحن قادرون على ذلك، ولدينا كل المقومات اللازمة لذلك. وكل ما نحتاجه هو إرادة وطنية جمعية واثقة ومقتدرة على التغلب على الهواجس والارتياب، وتجاوز علاقة درء المفسدة إلى علاقة جلب المصلحة مع الأهل ومع الآخرين. إن إرادة كهذه لا يمكن أن تتوفر بدون وفاق سياسي وتوافق وطني جمعي يعزز هذا الاختيار ويبدد مصادر التوجس والارتياب، ويوفر الثقة والاقتدار الوطني للتعامل مع احتمالات الكمائن السياسية.

هذه مجرد ملامح لما يمكن أن يقدمه اليمن للجوار والعالم، ويستطيع أن يتبادل معهم المصالح، وأن يرتقي بعلاقته معهم من مستوى المانحين إلى مستوى الشركاء. ومازال بالإمكان رؤية فرص وممكنات ومتاحات كثيرة، المهم أن تتوفر الإرادة والتوافق الوطني لذلك.

إن يمناً كهذا سيكون قادراً على توفير متطلبات الدور الحائم في مدارات اليمن، وسيكون قادراً أيضا على أن ينتقل بنا نحن اليمنيين من حالة انشغالنا ببعضنا -كما هو حاصل حاليا- إلى حالة انشغالنا عن بعضنا كما يجب أن تكون عليه حالتنا.

إن التعمق في البحث عن الأسباب الحقيقية وراء الكثير من الأزمات والمشاكل التي نعيشها حاليا، بما فيها المشاكل في الجنوب أو في صعدة، ترجع أساساً إلى تمركز كل مصالحنا كأفراد وجماعات حول ما تبقى من موارد مستنزفة، وحول ما يتاح لنا من منح ومساعدات. سيتزايد تكالبنا وتنازعنا بل وتصارعنا حول ما تبقى لنا من موارد على وشك الاستنزاف، وحول ما تيسر لنا من منح ومساعدات من مانحين متوجسين منا، ما لم تحدث المعجزة الاستثنائية لهذا الجيل، ويمتلك إرادة وطنية واثقة ومقتدرة، محمية ومعززة بوفاق وطني، تستطيع تفعيل واستخدام كل المكونات اليمنية، وتوفر المجال والفرص لكل منا، أفراداً وجماعات، لتحقيق الذات، وجني المصالح المشروعة بصورة عادلة تتناسب مع ما بالإمكان أن يقدمه كل من مكونات اليمن البشرية والطبيعية والثقافية والسياسية، في عملية تبادل جلب المصالح مع الآخرين.

* رئيس منتدى التنمية السياسية

أيُّ ملفات الرئيس يا ترى تلك التي تجعل أكبر تحالف معارض في البلاد مجرد مراقب، وفي أحسن الأحوال "معلق سياسي"؟!

صُنّاع الانهيار

عبدالعزيز المجيدي
aziz.press7@gmail.com

ما من بلد يمكن أن يحظى بعام جيد وهو يستهل أول أيامه بتحذير عريض وخشن قادم من خلف المحيطات. لا بد أن جوردون براون رئيس الوزراء البريطاني، كان يعني تماما كيف أن اليمن أصبح مصدرا لمخاطر تهدد أمن العالم كما فعل الجمعة. ربما كان بوسع اليمنيين تجنب مثل هذا المصير حيث بات بلدهم ضمن "أفضل" 3 بلدان تتصدر قائمة أوائل مزودي وسائل الإعلام بالأخبار السيئة. لكن ما الذي فعله ساسة البلد وأحزابها كي يمنعوا هذا الانزلاق الخطير إلى منافسة أفغانستان والصومال؟

لا شيء، باستثناء أن السلطة استمرت في إنتاج سياسة الفشل والدفع بالبلد إلى الحال الذي صار يهيج براون وحتى أوباما. أما المعارضة فقد ظلت تلهو بكل الفرص الثمينة خلف أطول عملية تحضير "لحوار" أصبحت لجنته تمتلك مقرا رسميا ودائما!

ليس ثمة شك أن عام 2009 بالنسبة لهذا البلد كان أسوأ من سابقه، مع أننا لم نسمع أن اليمن عاشت سنة جيدة خلال العقدين الأخيرين. وإذا كان هناك ما يمكن تسجيله كعام أفضل، فهو ليس سوى ذلك الذي كان أقل سوءاً.

لكن كل ذلك الزمن المطوي في التاريخ لم يكن خاليا من بعض المزايا بالنظر إلى ما أصبح عليه المشهد. كانت المشاكل أخف، وكانت فرص حلها داخليا أكبر. نحن الآن ندلف باب 2010 الوخيم، وكنا قبله بشهدنا الكثير من المقدمات الواعدة بمآلات كارثية. والآن لم نعد نملك شأننا. لقد تركنا كل شيء يمر حتى بات العالم ينظر إلينا كمصدر لخطر وبيل بعد أن طالته شظايا استرخائنا الطويل. لقد أصبحت قدرتنا أقل، إن لم تكن معدومة، على إبقاء مشاكلنا شأناً داخليا، وأصبحت مواجهة كل معضلاتنا أمرا يخص العالم على نحو متزايد.

لنتذكر أن أحزاب المعارضة استقبلت العام الفائت بتحضيرات أطلقتها خلال الربع الأخير من عام 2008، لبدء حوار وطني شامل. لا شيء محوري ومهم حدث على هذا الصعيد، باستثناء أن تحضيرات المشترك أخذت تلتهم كل الفرص الممكنة والزمن الثمين لصالح الهروب من مواجهة مسؤوليتها في مواجهة الكوارث الفادحة التي تفتن النظام بصنعها. وها هو العام التالي يتدحرج ولا مؤشرات بأن المعارضة أصبحت تدرك كيف أن سكونها الطويل أصبح شريكا في صنع هذا الانهيار الذي يلوح كأقرب شيء يتحقق في حياة البلد ومواطنيه.

لقد كانت أحداث العام الفائت عاصفة في هذه الخريطة المنذورة للذعر، مقابل أداء معارض كان باهتا وباعثا للقرف أحيانا. خلاله اشتدت أزمات البلد وانزلقت متزامنة على أكثر من بقعة: في الشمال طحنت الحرب الملعونة كل رمق متبق، في "بروفات" هزأت بالدماء والعقول والكرامة. مع ذلك لم تنته بدحر الحوثيين، بل بدفع خارطة الحرب والتدخل أقصى مدى ممكن لتصبح حربا إقليمية بامتياز. وفي الجنوب لم نشهد حلولا ومعالجات لأزمة استفحلت ودفعت بدعاة الوحدة في مطلعها إلى التشيع للانفصال، بل شاهدنا كيف أن البلد لم يكن مطواعا لشيء باستثناء صناعة الكراهية ووعود الحروب "من طاقة إلى طاقة"، مصحوبا بفشل غير مسبوق في إدارة البلد، شمل كل المجالات. والآن هناك ملف يبدو أن العالم قد سئم "الحكمة اليمانية" في معالجته. إن على البلد الآن أن يتهيأ للتعايش مع أوضاع شبيهة بالوضع الحالي لباكستان، حيث متواليات الانفجارات والاضطرابات العاصفة في المواجهة مع القاعدة، وربما يصبح هذا المآل حلما مقابل الاندفاع الواضح صوب النموذج الأفغاني.

لم يكن الناس يحتاجون منذ سنوات إلى من يذكرهم بأن البلد يمضي إلى حتفه بسبب سياسات السلطة، بل إنهم كانوا بحاجة لمعارضة حقيقية تقودهم لإيقاف هذه المهازل، وتقوم بما ينبغي على أية معارضة تدعي أنها ممثلة لتطلعات الناس ومخاوفهم، أن تفعله. لم تقل لنا المعارضة مثلا، ماذا كانت تفعل بينما كانت السلطة تمضي في بناء نظام "حكم فردي عائلي" -حد وثيقة إنقاذ التشاور- على أنقاض ما يفترض أنه حكم جمهوري يقرره الشعب.

لقد بلغت فداحة ما تصنعه السلطة بالبلد حد هذا الخطر الوشيك، حيث باتت الأنظار تتجه إلى اليمن باعتباره بلدا مهددا بالتفكك ويخوض حربا أهلية. مع ذلك فإننا لم نشاهد حماسة في مواجهة هذه المخاطر المتكالبة، توازي تلك التي ذرفتها بعض أطراف المعارضة على شوارع العاصمة وبعض المحافظات لمصلحة هتافات ضد انفراد الحاكم بالانتخابات واللجنة العليا. وقتها لم نسمع من أحد أن النزول إلى الشارع تصرف غير حصيف كما فعلت وهي تبرر هروبها من استحقاقات قضايا كبيرة ومصيرية في الجنوب والشمال، رغم أن كثيرا من دماء المحتجين سالت، ولم يعبر أحد من القادة "الكبار" عن خشيته من انفلات الأوضاع!

أحيانا يصاب المرء باليأس، فما من بلد ينهار بهذه الطريقة ثم يتذكر بعض سياسييه أنهم معارضة فيعقدون مؤتمراً صحفياً!

لا يجد الباحث عن تفسير لهكذا أداء إلا باعتبار الأمر كهولة أصابت العمل الحزبي في اليمن قبل أن يبلغ مرحلة الفتوة. وأحيانا تمرق فكرة "شيطانية" تعيد المسألة إلى تفسيرات أخرى لها علاقة بتداخلات معقدة لبعض الأطراف، وتشكل مجالا ضاغطا للمصالح. ينضج هذا التفسير أكثر مع استعادة تهديدات الرئيس بين الحين والآخر، في وجه معارضيه بفتح الملفات. أية ملفات يا ترى تلك التي تجعل أكبر تحالف معارض في البلاد مجرد مراقب، وفي أحسن الأحوال "معلق سياسي" كما ذهب مرة سامي غالب في افتتاحية "نداء" تاريخي؟!

على المعارضة أن تعترف بأنها فشلت في التعامل مع مشاكل البلاد، وعليها أن تقر بأن القضايا كانت أكبر من قدرتها على الفعل، ثم تغادر المشهد بهذه الخطوة كفضيلة أخيرة. ذلك أكرم للجميع من هذا الهروب المارثوني إلى حوار دخل عاما آخر أصبح خارج سيطرة اليمنيين تماماً.

يا دولة رئيس الوزراء الغوا المادة 9 من اللائحة ونفذوا القرار 231 لسنة 1992

مجزرة جديدة بحق من تبقى من الموظفين المنقولين من المحافظات الجنوبية لمقتضيات تحقيق "الوحدة!" (2-2)

ياسين علي

هؤلاء لم يعودوا ولا نستبعد أن يكون قد عاد معظمهم خلال الـ11 عاماً الماضية (1997 – 2008). فكلما تذكروا أنهم بلا سكن ولا أرض، وأيضاً لن تتسع لهم بيوت أسرهم، إذا عادوا إليها، بعد أن صاروا أنفسهم أصحاب أسر / عوائل كونوها خلال 19 عاماً، يعدلون عن قرار العودة، علهم يمنحون أرضاً أو سكناً، أي لعل القرار 231 ينفذ، وكلما بدا لهم أمل في حل مشكلتهم ومأساتهم السكنية، أو يصور لهم على أنه كذلك، يظلون سنين منتظرين تحقق الأمل وما صور لهم، وفي كل مرة يكتشفون أن ما بدا لهم أو صور لهم، لم يكن سوى سراب ووهم وخديعة، فيقرروا مرة أخرى العودة، وهكذا دواليك، ولا زالوا حيث هم، منتظرين الذي لن يأتي (مع الاعتذار لجودو).. فأين يعيشون ويسكنون إذا عادوا؟! ومن أين لهم أن يدفعوا إيجارات سكن تفوق مداخيلهم إذا بقوا أو غادروا، ليسكنوا بالإيجار؟!

هكذا، إذن، وضعتهم أقدارهم (بالأصح والأدق، وضعتهم ضمائر المتسببين في مأساتهم وزملائهم) بين المطرقة والسندان، بين شقي رحى، بين خيارين كلاهما مر وعلقم وضياع عمر! ويخشون أن يغادروا الدنيا تاركين أسرهم وأطفالهم بدون سكن، والأكثر حزناً وبؤساً ومأساوية أن بعضهم دلف العقد الخامس من عمره أو مات كمداً أو ذهب تقاعداً وهو بدون سكن.

هؤلاء المساكين المغدورون والمقهورون، عندما تناهى إلى مسامعهم مطلع عام 2008، أن مجلس الوزراء بصدد وضع لائحة جديدة لبدل السكن للموظفين المنقولين، استبشروا خيراً وعاودهم الأمل مجدداً بعد أن تملكهم اليأس والإحباط والإحساس بالضياع، ليس لأن اللائحة، كما قيل لهم، سترفع قيم بدل السكن، بعد أن ظلت جامدة طيلة 18 عاماً، فرفعها غير مجدٍ طالما تحديد ورفع إيجارات المساكن يقرره ملاك العقارات وعلى كيفهم، فضلاً عن ذلك (وهو الأهم) أنهم ينتظرون إعطاءهم حقهم الأساسي (مساكن أو أرض) لا أن يظلوا يسكنون بالإيجار إلى ما لا نهاية، بل لاعتقادهم أن حقهم الأساسي سيجد له مكاناً في اللائحة، حتماً المجلس سيضمنها ما يقضي بتمكينهم وزملائهم (سواء الذين عادوا أو توفوا أو تقاعدوا) من حقهم هذا، وفي مدة محددة ومعلومة تمنوا ألا تطول، ذلك أن هذا الحق يفترض أن يكونوا قد حصلوا عليه في القرن الماضي، تحديداً خلال السنوات (1990 – 1992)، وفاتهم أن المجلس الحالي والمجالس السابقة، لو شاؤوا /أرادوا أن يمكنوهم منه لنفذوا القرار 231 لسنة 1992.

ما جعلهم يعتقدون ذلك، حد اليقين، اعتبارات جمة، أخلاقية، إنسانية، وقانونية، افترضوا قيامها وتوفرها لدى الجهات المعنية، وهي ذات الاعتبارات التي افترضوا توفرها لديها طيلة الـ18 عاماً المنصرمة، كلما عنَّ لهم وزملائهم مخاطبتها بشأن حقهم وأوضاعهم المأساوية؛ فمن غير المعقول أن مأساتهم وعذاباتهم وإهدار حقهم، طيلة تلك السنوات، لم توقظ ضمائرها أو تستفز فيها الوازع الديني والأخلاقي و(الوطني!) و(الوحدوي!). وإذا كانت الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية و(الوحدوية!) و(الوطنية!) ترفاً بالنسبة لها، ولا تلزمها فعل ذلك، أي تمكين هؤلاء من حقهم، فالدستور والقانون وحقوق الإنسان والقرار 231 لسنة 1992، وشرف وواجب المسؤولية ومنطق مكافحة الفساد، يوجب عليها فعله، لكنهم كانوا، أيضاً، واهمين في ما اعتقدوه هذه المرة أيضاً. لم يدر بخلدهم أن المجلس الحالي سيفعل بهم أكثر وأفظع مما فعلته بهم وزملائهم مجالس الوزراء السابقة، فإذا كانت السابقة قد ظلت تتلهى بمأساتهم، وجعلتهم يترنحون بفعل الضربات التي وجهتها لهم، فالمجلس الحالي وبلائحة أسماها زوراً وبهتاناً "لائحة استحقاق بدل السكن للموظفين المنقولين"، سيوجه لهم ضربة قاضية في الرأس أو تحت الحزام، تطيح بهم أرضاً، وتلغي تماماً إمكانية استمرار بقائهم، على ضآلتها، وتدفعهم إلى حافة الجنون ووهاد الشقاء والضياع، وليس إلى العودة للجنوب! سجلها تحت الرقم 9 من اللائحة.

أولاً وقبل أي شيء آخر، وبصرف النظر عما إذا كانت أحكام المادة 9 قانونية أو غير قانونية (وهي بالتأكيد غير قانونية)، فاللائحة أصلاً وأساساً، وبحكم القانون والمنطق والقرار 231 لسنة 1992، يفترض ألا تكون لها أية علاقة بالموظفين المنقولين لمقتضيات تحقيق الوحدة (المقصود بهم، بطبيعة الحال، من تبقى من المنقولين من الجنوب)، فاللائحة موضوعها تنظيم استحقاق بدل السكن للموظفين المنقولين، بينما هؤلاء –أي المنقولون لمقتضيات تحقيق الوحدة– وضعهم والتزام الدولة تجاههم في مجال السكن يختلف، تماماً، عن وضع المنقولين العاديين والتزام الدولة تجاههم في مجال السكن، فالأولين مصدر ومرجع تحديد وتناول وضعهم بشأن استحقاقهم بدل السكن والتزام الدولة تجاههم، القرار 231 لسنة 1992، ودواعي نقلهم وطابع القرارات التي عُينوا ونُقلوا بها تختلف عن دواعي نقل وقرارات تعيين ونقل الآخيرين، والتزام الدولة تجاه الأولين، هو إعطاؤهم مساكن أو أرضاً وبدل سكن، أيضاً، إلى أن يحصلوا على مساكن أو أرض، أما التزامها تجاه الآخيرين، هو إعطاؤهم بدل سكن، فقط. ومع ذلك، لا بأس أن تكون للائحة علاقة بهم، ومن زاوية محددة، وهي تأكيد حقهم في سريان قيم البدل الجديدة عليهم إلى أن يعطى لهم حقهم الأساسي، بعبارة أخرى؛ إلى أن ينفذ القرار 231 لسنة 1992، مادام موضوعها بدل السكن، وهم لم يحصلوا بعد على حقهم الأساسي (وإن كان تأكيد أو عدم تأكيد ذلك، في حقيقة الأمر، لا يقدم ولا يؤخر، فاستحقاقهم البدل وزيادته، أساسه القرار وليس اللائحة)، وبالتالي لا يجوز لها أن تشملهم أو تتطرق لهم اللائحة إلا على هذا النحو، لكنها ضربت بكل هذه البديهيات والقواعد والمبادئ التشريعية القانونية، عرض الحائط، إذ مدت نفوذها إلى هؤلاء، لا لتؤكد على حقهم في سريان القيم الجديدة عليهم أو على حقهم الأساسي، بل لاقتلاعهم ولانتهاك وإهدار الحقين.

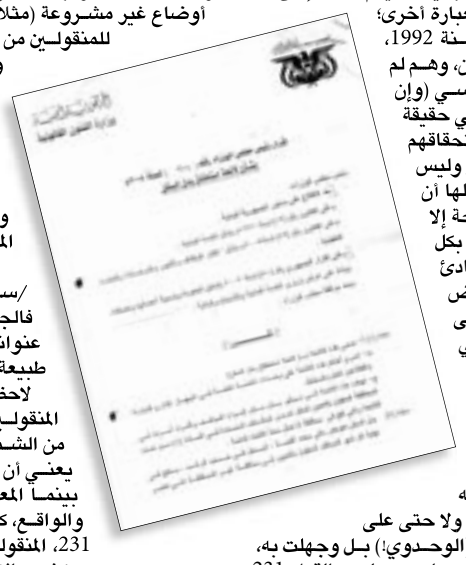

فاللائحة جاءت خلواً من حقهم الأساسي، تجاهلته تماماً، لم تشر إليه، مطلقاً، ولا حتى على سبيل النفاق التشريعي أو (الوحدوي!) بل وجهلت به، أيضاً، وإمعاناً منها في التجهيل به جهلت بالقرار 231 لسنة 1992، ذاته، وهو ما سنبينه عن التطرق للمادة 9، حيث صورت حقهم وموضوع القرار والتزام الدولة تجاههم على أنه بدل سكن، فقط، الأمر الذي يطمس حقهم الأساسي (فوق ما هو مطموس ومهدر منذ 1992)، ويعفي الدولة من التزامها بشأنه (وهي، عملياً، أعفت نفسها منه وتنكرت له منذ 1992)، ويبقيهم في وضعهم الحالي، يسكنون بالإيجار، ولسنتين أخرى، وبدون حدود، في حين أن سكنهم بالإيجار وضع مؤقت، ويفترض أن يكون قد انتهى قبل 16 أو 17 أو 18 أو 19 عاماً، وأن يكون إنهاؤه عن طريقة إعطائهم مساكن أو أرضاً.

التجاهل والتجاهل هذا، ليس (لم يكن) لذاته، بطبيعة الحال، بل لتوفير أرضية لتنفيذ المجزرة. أليس سلاح المجزرة إيقاف البدل؟ فلو أشارت اللائحة /المادة، مجرد إشارة، إلى حقهم الأساسي، لن تكون هناك أية إمكانية لاستخدام البدل سلاحاً لتصفيتهم، إطلاقاً، سواء البعدين من الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة، وحولوا إلى وظائف أخرى، أو الذين ما زالوا يشغلون الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة، حتى لو أصبحوا غير شاغلين لها، فما الذي ستفعل بهم اللائحة، وهي تشير إلى حقهم الأساسي، ما بال أن تقضي بتمكينهم منه، وفي مدة محددة ومعلومة؟ لا شيء، ففي الحالتين سيكون لزاماً عليها أن تقول: لا يوقف عنهم بدل السكن إلا عند إعطائهم مساكن أو أرضاً، وهو ما يقضي به القرار 231 لسنة 1992، وهذا ما لا تريد قوله، فإذا قالت به يتعذر، تماماً، تدبيج الأحكام المسخ، التي جاءت بها المادة 9.

> **إن هؤلاء وأسر وأبناء المتوفين والمتقاعدين منهم يوجهون نداءً حاراً إلى كل من تعز عليهم حقوق الإنسان ويذودون عن المظلومين من محامين وبرلمانيين ومنظمات حقوقية، وفي المقدمة، د. محمد علي السقاف، محمد ناجي علاو، بدر باسنيد، شيخ طارق، محمد المخلافي، الأنسي، د. عبدالكريم الحمادي، شذى محمد ناصر، عيدروس النقيب، محمد صالح القباطي، وصخر الوجيه.. أن يساندوهم ويقدموا لهم العون القضائي والقانوني والدعم البرلماني لانتزاع حقوقهم المهدرة.**
>
> **إنهم يلوذون بهم.**

ماذا تقول المادة 9؟ تقول بالنص: "يستمر صرف بدل السكن الممنوح بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 231 لسنة 1992 للموظفين المنقولين من (صنعاء) و(عدن) وبقية المحافظات الأخرى، لمقتضيات تحقيق الوحدة، وفقاً لما يلي:

1 – يصرف البدل بالقيم المحددة في المادة 4 للموظفين المنقولين بالتعيين الذين لا زالوا يشغلون الوظائف المعينين عليها أو وظائف أعلى منها تنطبق عليها شروط استحقاق البدل بموجب أحكام هذا القرار (اللائحة).

3 – يوقف صرف البدل، نهائياً، عن الموظف الذي انتهت الصفة الوظيفية المنقول على أساسها، ولو استمر بقاؤه في المحافظة المنقول إليها عند قيام الوحدة" (انتهى).

أحكام المادة، وأن بدت للوهلة الأولى، لغير العارف أو المطلع، أحكام شروط عامة (مجردة!) وقانونية ومنطقية وبريئة، إلا أنها على عكس ذلك تماماً، ففي حقيقتها وجوهرها وموضوعياً، صُممت خصيصاً كأداة (قانونية /لائحية) لاستكمال مواصلة تصفية من تبقى من الموظفين الجنوبيين المنقولين لمقتضيات تحقيق الوحدة، ومما عرضناه، آنفاً، قبل السؤال (ماذا تقول المادة...) وما سنسجله في قادم السطور حول هذه الأحكام الشاذة والطاغوتية، يتبين جلياً أن معدي مشروع اللائحة والمجلس واللوبي التصفوي، من فرط حقدهم على هؤلاء ورغبتهم وحرصهم على طمس حقهم الأساسي وإبقائهم في وضعهم السكني والمعيشي المأسوي، ودفعهم إلى العودة من حيث جاؤوا، لم يتورعوا في سبيل تحقيق ذلك عن اللجوء إلى التضليل والفهلوة والمغالطة ومخالفة أسس ومبادئ التشريع وإضفاء الشرعية على أوضاع غير مشروعة (مثلاً، استمرار صرف بدل السكن للمنقولين من الشمال)، والتحايل والالتفاف والافتئات على القرار 231 كما سنرى بعد قليل، وتضمين اللائحة (نقول لائحة تجاوزاً) أحكاما (نقول أحكاماً تجاوزاً) يستحيل إطلاق صفة الأحكام القانونية –اللائحية عليها، وما يعنينا منها الآن أحكام المادة 9.

لنبدأ بمطلع /مقدمة /مدخل /سنكيزيا المادة ومن ثم حكميها، فالجواب كما يقال يعرف من عنوانه، وطبيعة المقدمات تحديد طبيعة النتائج.

لاحظوا أولاً، أن إشارتها إلى المنقولين جاءت مطلقة، أي المنقولين من الشمال والمنقولين من الجنوب، ما يعني أن جميعهم معنيون بأحكامها، بينما المعنيون بها في حقيقة الأمر والواقع، كما هو الحال بالنسبة للقرار 231، المنقولون من الجنوب، فقط، كونهم يسكنون بالإيجار، أما المنقولون من الشمال غير معنيين بها لأنهم منحوا مساكن وأرضاً قبل 18 أو 19 عاماً من صدور اللائحة، أي أنهم لا يسكنون بالإيجار، الأمر الذي يقتضي بالضرورة وبحكم القانون ومنطق مكافحة الفساد، أن يشار إلى المنقولين من الجنوب، فقط.

هذا الخلط /الإطلاق، لم يحدث سهواً أو عفواً أو خطأً غير مقصود، بل حدث قصداً وعمداً وبوعي تام وتدبير مسبق، ولثلاثة أغراض وأهداف متطابقة، تصب في مجرى واحد، وهو التجهيل بالقرار 231 لسنة 1992 (اختصاراً، سيشار إليه في ما بعد بالقرار 231)، وبحق هؤلاء في الحصول على مساكن /أرض، والأغراض والأهداف الثلاثة هي ما يلي:

– الإيحاء بأن الأحكام تشمل الجميع، وبالتالي إبعاد شبهة أنها تستهدف المنقولين من الجنوب، وفات منظري اللائحة /المادة والمجلس أنها عملياً و(منطقياً!) لن تطبق إلا على هؤلاء لأنهم وحدهم المعنيون بها، أي يحصلون على بدل سكن.

– استمرار صرف بدل سكن للمنقولين من الشمال (ليس بالضرورة أن يستلموه بأنفسهم).

– الإيحاء بأن الجميع يسكنون بالإيجار وليس المنقولين الجنوبيين، فقط، فإذا أشير للأخيرين وحدهم، يعلم أصحاب ومنظرو اللائحة والمجلس، أن سؤالاً حارقاً خارقاً سيرمى في وجوههم: لماذا لازال هؤلاء، حتى الآن، يسكنون بالإيجار؟!

ولاحظوا ثانياً، أنها تشير للقرار، وهي المرة الوحيدة اليتيمة التي تشير فيها اللائحة للقرار 231. بحكم المنطق واللائحة والقرار ذاته، فإن الإشارة للقرار لا تكون إلا لإعمال أو تأكيد ما يقضي به، بينما اللائحة في إشارتها إليه –كما هو واضح من السياق– ليس لهذه الغاية (وهي الغاية الوحيدة التي تبرر الإشارة إليه)، بل لغاية أخرى؛ للالتفاف والافتئات عليه، إذ لا علاقة إطلاقاً بينه وبين المادة حتى يشار إليه فيها، فموضوع القرار منح المنقولين لمقتضيات تحقيق الوحدة مساكن/ أرضاً، وموضوع المادة (استحقاق) وصرف بدل السكن لهم، وما يقضي به شيء وما تقضي به شيء آخر، تماماً، وبالتالي فإن إشارة اللائحة للقرار في هذه المادة، تحديداً، الإيحاء بأن موضوع القرار بدل سكن، فقط، وأن أحكام المادة لها أساس في القرار.

ولاحظوا ثالثاً، ورود لفظي "الممنوح" و"بموجب"، كما لو أن البدل يمنح لهم بموجب القرار 231، وهذه مغالطة وفهلوة أخرى، فالقرار ذاته لا يقول ذلك، لا صراحة ولا ضمناً، ولا يوجد فيه ما يُستشف مجرد استشفاف أن البدل يمنح لهم بموجبه، فالبدل أصلاً وأساساً وحقيقة وفي الواقع، أساس (منحه) لهم القرار 232 لسنة 1992، الذي سيصير في ما بعد القرار /اللائحة 355 لسنة 2008، وأساس (استحقاقهم) له القرار 231، أما ما يفترض أن يمنح لهم (بموجب) هذا القرار 232، هو مساكن أو أرض، إذ يقرر لهم حقين هما؛ في الحصول على مساكن /أرض وبدل سكن، إذا منحوا الأول يوقف عنهم الثاني نهائياً.

لنفترض (على سبيل الافتراض) أن البدل يمنح بموجب القرار 231، وأن أحكام المادة لها أساس فيه، لماذا لم يشر إليه في ديباجة اللائحة؟ فالديباجة –كما هو معلوم– أحد مكونات وعناصر الوثيقة القانونية (قانون، قرار، لائحة..!) لا يمكن أن تأتي خلواً منها، لأنها تحدد الأساس والمرجع والمسوغ الذي استندت إليه الوثيقة في تنظيمها الموضوع الذي تتناوله. لكن المجلس والخبراء (القانونيين!) تحاشوا عمداً، وبوعي تام، أن يشيروا للقرار في الديباجة، ليس لعلمهم أن لا أساس فيه لما تقضي به المادة فحسب، بل أيضاً (وهذا الأهم) لأن موضوع القرار هو حق هؤلاء في الحصول على مساكن /أرض، فالإشارة للقرار في الديباجة ستوجب عليهم، بالضرورة، تضمين اللائحة ما يقضي به وليس ما تقضي به أهواؤهم وأمزجتهم.

لاحظوا، رابعاً، ورود لفظ "يستمر"، وهذا اللفظ ورد أيضاً في القرار، وشتان بين دواعي ومبررات وغاية وروده في القرار عنه في المادة؛ فالقرار صدر بعد عامين ونصف من انتقالهم (مايو 1990 –ديسمبر1992)، وحتى لا يوقف عنهم بدل السكن قبل حصولهم على حقهم الأساسي (مساكن أو أرض)، كان من اللازم والضروري والبديهي، أن يقضي بأن "يستمر" صرف البدل إلى أن يمنحوا حقهم هذا، بينما المادة وبكل صلافة وبلطجة تقول "يستمر" صرف البدل، وفقاً لما تقضي به أحكام –شروط جاءت بها هي، ومتى؟ بعد 19 عاماً من انتقالهم، وليس وفقاً لما تقضي به أحكام –شروط القرار، وهي معلومة لديهم منذ انتقالهم وقبل أن يصدر القرار ذاته.

إذا كان كل هذه الفهلوة والأضاليل والكذب والمغالطات في سطرين ونصف من المادة (مقدمتها –صدرها)، فلك أن تتصور، عزيزي القارئ، ما الحال بالنسبة للأحكام ذاتها وما تنطوي عليه من فهلوة وأضاليل ومغالطات لقواعد ومبادئ التشريع، وعدد أسطرها 10، وهو ما نكشفه ونناقشه في قادم السطور.

هذه الأحكام /الفضيحة، بكل المقاييس والمعايير، قانونية أكانت أم تشريعية أم أخلاقية أم (وحدوية!) أو (وطنية!)، تتعارض تعارضاً فاضحاً مع الدستور والقانون والقرار 231 لسنة 1992، وقرارات تعيين ونقل هؤلاء (أي الموظفين المنقولين من الجنوب)، وتنتهك وتهدر حقوقهم وتميز ضدهم، وبالتالي فهي أحكام غير قانونية /مشروعة باطلة.

حكمنا (قولنا) هذا لا نلقيه على عواهنه أو بغير دليل، فلدينا أكثر من 6 أدلة نعرض أدناه وبإيجاز شديد للغاية، 3 منها، الأول منها وحده يغني عن ذكر الأدلة الأخرى كلها:

أولاً: موضوعة وموجهة لمجموعة أو فريق أو طائفة (سمها ما شئت) بعينها من الموظفين (طبعاً الموظفين المنقولين لمقتضيات تحقيق الوحدة)، وهم المنقولون من الجنوب، فهي لن تطبق إلا على هؤلاء وحدهم، ولا يمكن أن تطبق على المنقولين من الشمال، مطلقاً، وهذا انتهاك لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون بين الموظفين المنقولين لمقتضيات تحقيق الوحدة، وتمييز ضد المنقولين منهم من الجنوب، فهؤلاء جميعاً؛ المنقولون من الشمال والجنوب، مركزهم القانوني واحد؛ فجميعهم موظفون ومنقولون، ومعينون ومنقولون بقرارات قوتها القانونية واحدة (قرارات سيادية)، والغرض والغاية التي عينوا ونقلوا من أجلها واحدة (لمقتضيات تحقيق الوحدة)، والوظائف التي يشغلونها ويتولون مسؤولياتها تتبع دولة /حكومة واحدة (دولة / حكومة الجمهورية اليمنية)، والقوانين المنظمة والحاكمة لتلك الوظائف ومسؤولياتها، واحدة (قانون الخدمة المدنية... الخ)، وحقهم الأساسي والتزام الدولة الأساسي، تجاههم، في مجال السكن، واحد (إعطاؤهم مساكن أو أرضاً)، الأمر الذي يقتضي بالضرورة أن يعاملوا، جميعاً، على قدم المساواة، فهناك قاعدة /مبدأ دستوري –قانوني، وفي علم وفقه الدستور والقانون وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان، يقول: عندما يكون المركز القانوني لمجموعة من المواطنين أو الموظفين، واحداً، يجب أن يعاملوا ويمكنوا من حقوقهم أمام القانون وفوقه وتحته وخلفه، على قدم المساواة ودون أي تمييز بينهم، بينما الأحكام إياها، تقوض هذه القاعدة –المبدأ، وتعد أفظع وأبشع (...)

> **.. مما عمق ويعمق أخدود القهر والأسى في نفوسهم، أن أراضي الدولة في محافظاتهم، مساقط رؤوسهم ومراتع صباهم، تُصرف وتملك، وبفرمانات سلطانية، وبغير حساب، ودون وجه حق، وبملايين الأمتار وعشرات الهكتارات ومئات الأفدنة (بما في ذلك جبال وشواطئ وجزر... الخ)، ولناس من (صنعاء) والمحافظات الشمالية الأخرى؛ هبات وعطايا وإكراميات، أو ديات لجرائم قتل، أو تعويضات عن أرض وعقارات تستملكها الدولة في (صنعاء) والمحافظات الشمالية الأخرى، بينما هم أصحاب حق في الحصول على أرض في المحافظات الشمالية التي انتقلوا إليها ويعملون فيها، مضت عليهم حتى الآن 19 عاماً يراجعون الجهات المعنية، مطالبين بحقهم هذا دون طائل، كأنهم شاحذون ومتسولون.**

الاثنين 18 محرم 1431هـ الموافق 4 يناير 2010 العدد (218)
Mon. 18/1/1431 - 4 January 2010

صور ومظاهر التمييز ضد الموظفين الجنوبيين.

فهؤلاء وحدهم الذين سيوقف عنهم بدل السكن إذا لم يعودوا مستمرين في شغل الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة، ووحدهم أيضاً الذين لا زالوا يسكنون بالإيجار.

أما المنقولون من الشمال، لا يسكنون بالإيجار، فجميعهم منحوا مساكن وأرضاً، وجميعهم لم يعودوا يشغلون الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة، فما الذي سيوقف عنهم؟ هل -مثلاً- ستنزع منهم المساكن والأراضي؟ نحن لن نقبل ذلك حتى لو قضت به اللائحة، لعدم قانونيته، لأنه غير معلوم لديهم عند إعطائهم المساكن والأراضي، ولا توجد أسس ومعايير تعتبر بموجبها (الصفة الوظيفية!) منتهية!

إلى ذلك، لنفترض (على سبيل الافتراض) أن هؤلاء لا يزالون يشغلون وظائفهم تلك، وأصبحوا بعد بدء سريان اللائحة غير شاغلين لها، ولأي سبب كان، فالأحكام لا تعنيهم، فهم لا يحصلون على بدل، لأنهم يمتلكون مساكن، وحتى إذا كانوا يحصلون على بدل سكن (إذ يبدو واضحاً من الأحكام ذاتها أنهم يحصلون على بدل سكن)، فإيقاف البدل عنهم لن يؤثر عليهم، لأنهم يمتلكون مساكن.

ثانياً: تشترط لاستحقاقهم (طبعاً المنقولين من الجنوب، أو بالأحرى من تبقى منهم) بدل السكن واستمرار صرفه لهم، أن يكونوا مستمرين في شغل الوظائف المعينين عليها، وهذا الشرط لا أساس له مطلقاً، في القرار 231 لسنة 1992، وحتى في قرارات تعيينهم ونقلهم، فالقرار وضع شرطاً واحداً محدداً، واضحاً، لاستحقاقهم البدل واستمرار صرفه لهم وإيقافه عنهم، كذلك، وهو أن هؤلاء يستحقون البدل كونهم موظفين منقولين ويشغلون وظائف، وبصرف النظر عن الوظائف التي يشغلونها، ويستمر صرفه لهم كونهم موظفين منقولين ويشغلون وظائف ولم تعط لهم بعد مساكن /أرض، ولا يوقف البدل عن أي منهم إلا عند استلامه مسكناً أو أرضاً، حتى لو لم يعد يشغل وظيفة، وبالتالي لا يجوز للمجلس أو اللائحة أو أي كان أن يرهن استحقاق البدل واستمرار صرفه باستمرار شغل هؤلاء الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة، ليس لأن هذا القرار وقرارات تعيينهم ونقلهم هي المرجع الأساسي والمصدر المباشر اللذين يجب أن يتم بموجبها تحديد وتناول وضع هؤلاء الموظفين في علاقته ببدل السكن فحسب، بل إن هناك قاعدة ومبدأ في علم وفقه القانون والتشريع يقول: الخاص يقيد العام، وهنا الخاص (القرار وقرارات تعيينهم ونقلهم) والعام (اللائحة).

ثالثاً: ما حكاية هذه البدعة غير الحميدة المسماة (الصفة الوظيفية) التي طلع بها علينا المجلس ووزيرا الخدمة والمالية وخبراؤهم (القانونيون!)، وخصوا بها من انتقلوا من الجنوب، لتقول..... الأحكام "... يوقف صرف البدل عن الموظف الذي انتهت الصفة الوظيفية المنقول على أساسها..."، كما لو أن هؤلاء والوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة خلقوا لبعض، كل واحد منهم يدور مع الآخر وجوداً وعدماً، مع أنهم موظفون كالموظفين الآخرين، يحكمهم قانون واحد، والوظائف تلك كالوظائف الأخرى، تتبع الجهاز الحكومي والتنفيذي والإداري للدولة، يحكمها جميعاً قانون واحد، ويسري عليها ما يسري على الأخرى، يمكن شطبها أو إلغاؤها أو دمجها بعضها ببعض، أو كما لو أنهم مواد غذائية أو أدوية أو خلافه؛ مدة استخدامها محددة، إذا انتهت مدتها تصبح منتهية الصلاحية (expire date)، وبالتالي تكون غير صالحة للاستخدام البشري والحيواني، أيضاً في بعض الحالات!

ومع ذلك، أليس لكل شرط -أي شرط- أساس وضابط يحكم تطبيقه؟ فإيقاف البدل كي يكون إيقافاً قانونياً ومشروعاً، لابد أن يكون أولاً، إنهاء أو انتهاء (الصفة الوظيفية!) قانونياً، فإذا انتهت أو أنهيت بصورة غير قانوني، فمن المسلم به، قانوناً وأخلاقاً، أن إيقاف البدل في هذه الحالة يكون غير قانوني، أي بلطجة! فأين هي، إذن، الضوابط والأسس التي في ضوئها تعتبر (الصفة الوظيفية!) منتهية قانوناً؟

حسناً. كل واحد من هؤلاء (الصفة الوظيفية!) التي نقل على أساسها، أو قل الوظيفة المعين عليها عند قيام الوحدة، محددة في قرار تعيينه -نقله (مدير كذا.. رئيس كذا... الخ)، ولا يوجد في القرارات أو اتفاقية الوحدة أو محاضر لجانها أو في القرار 231 أو قانون الخدمة المدنية أو أي قانون آخر، لا صراحة أو ما يمكن أن يُستشف منه مجرد استشفاف، أن هؤلاء (ملطشة) يجوز إبعادهم /إقصاؤهم بسبب أو بغير سبب، من وظائفهم تلك، وإيقاف بدل السكن عنهم بدون مسوغ قانوني، وممنوع تحويلهم إلى وظائف أخرى، وإذا حولوا إلى وظائف أخرى يوقف البدل عنهم، أيضاً، أو يجيز لمجلس الوزراء أو غيره، وفي أي وقت شاء، حتى بعد 19 عاماً من انتقالهم، أن يصدر قراراً /لائحة، ترهن استمرار استحقاقهم بدل السكن باستمرار شغلهم الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة.

فعلى ماذا استند المجلس، إذن، في فعلته /فضيحته هذه؟ لا شيء، المهم قلع هؤلاء، ومن قرح يقرح!

يؤسفني أنني من بداية المقال أتكلم حول /في بديهيات ومبادئ ومسلمات قانونية - تشريعية أوليه، يتلقاها طالب سنة أولى حقوق... أين حمرة..؟!

هذه الأحكام كان يمكن أن تكون قانونية ومشروعة، فيما لو وضعت ويعملون بها عند تعيينهم ونقلهم قبل 19 عاماً (1990 - 1992)، وتشمل الجميع، وكان علمهم بها عن طريق وثيقة قانونية (قرار، قانون... الخ)، صدرت آنذاك، ومعمول بها حتى الآن، وبدون تعديل، وتتضمن أسساً وضوابط قانونية تضمن شرعية وقانونية تطبيق الأحكام، وتحول دون استخدامها لتصفية حسابات شخصية أو سياسية أو نحوها. أما أن توضع -تصدر اليوم، بعد 19 عاماً على انتقالهم، حتى لو شملت الجميع، وجاءت خلواً تماماً مما تشير إليه أولاً وثانياً وثالثاً، وكل الأدلة، فهذا عمل وإجراء غير قانوني ومنقوع بالبطلان، لأنها تسري بأثر رجعي، فما بال أن تأتي منطوية على كل ما تشير إليه الأدلة الستة.

وإلا ما رأي مجلسنا الصنديد ومعالي الوزراء والمستشارين القانونيين النحارير واللجنة التي راجعت المشروع؟! أين حمرة..؟! أين شرف..؟!

هل كان يجرؤ المجلس أو رئيسه أو أي وزير أو مستشار أو خبير من هؤلاء أن يفكر مجرد تفكير في ارتكاب شيء من هذه الفعلة -الفضيحة، وليس كلها، فيما لو كان هؤلاء من المحافظات الشمالية؟! حتماً لا.. مستحيل يفعل ذلك، سيقتلع من كرسي الوظيفة والمنصب الذي يتسنمه، وربما من الحياة أيضاً!

وبعد...

يا دولة رئيس الوزراء... لا نستبعد أن (اللوبي) التصفوي، فعل فعلته، رتب لهذه المجزرة /الفضيحة في غفلة عنكم، لكنكم الآن على علم بها بعد اطلاعكم على المقال هذا، الأمر الذي يوجب عليكم أن تتخذوا ما يمليه عليكم ضميركم وشرف المسؤولية وواجباتها.

أوقفوا هذه المجزرة، وعالجوا آثار المجازر الست. نفذوا ما يقضي به القرار 231 لسنة 1992، وخلال مدة محددة قصيرة ومعلومة.. مكنوا هؤلاء وزملاءهم من حقهم، وهو أن يمنح كل واحد منه مسكناً /بيتا /شقة بمساحة ومستوى شقة في "مشروع الوحدة السكني"، و"مشروع 400 شقة"، وبنظام التقسيط، أو يمنح قطعة أرض مخططة وبمساحة كافية مع قرض شخصي لبناء مسكن، وفي الحالتين يكون المسكن والأرض في المحافظة التي نُقل إليها وليس في أية محافظة.

مكنوهم من حقوقهم /مطالبهم الأخرى، المذكورة في مطلع المقال (التعويض... الخ).

الغوا المادة 9، وأطلقوا فوراً بدل السكن بالقيم الجديدة المحددة في المادة 4، على أن يحصل عليها، أيضاً، المبعدون والمقصيون من الوظائف المعينين عليها عند قيام الوحدة، وحولوا إلى وظائف أخرى ولا زالوا يشغلونها، وكذا الذين لم يحولوا إلى وظائف، أي الذين لازالوا بدون وظائف، فهؤلاء ليس ذنبهم أنهم ليسوا بلا وظائف.

وإلا أمامهم القضاء المحلي والدولي أيضاً.

● عدن 1 يناير 2010

أصداء حقبة باخ داخل الثنايا السنديانية والحديدية للأرغن الأنبوبي

بقلم: غي غوغليوتا

روتشستر، نيويورك - كان الأرغن الأنبوبي الاحتفالي الذي يعود إلى القرن الثامن عشر بمثابة بطل فورمولا 1 في عصره، واعتبر تحفة فنّيّة عكست عبقرية بشرية تتسم بحد كبير من الأناقة بفضل مظهره الخارجي، إلى حد أن مراقبا عرضياً لن يسعه سوى أن يحزر مدى التعقيد الكامن في الداخل.

لقد صمّم كل أرغن بمقاييس تخوّل وضعه في المكان المخصص له، بدءاً بالكنائس المحلية حيث يأتي أهل البلدة لممارسة طقوس العبادة ومروراً بالكاتدرائيات الشاسعة التي تناسب الملوك. وكان صانعو الأرغن حرفيّين بالغي الدقة يُشاد بمهارتهم في استعمال أياديهم لصنع آلاف الأجزاء المتحركة وفي صقل ودوزنة الأنابيب المعدنية والخشبية لمحاكاة صوت كل من الآلات الموسيقية داخل الأوركسترا.

أما النتيجة، فكانت رائعة، حيث أن "كل آلة تتحدّث إليك بطريقة مختلفة" على حد ما أعلنه هانس دايفسون، وهو عازف أرغن في الحفلات الموسيقية، فيما جلس قبالة لوحة مفاتيح الأرغن في كنيسة المسيح الأسقفية في روتشستر. وبدأ دايفسون يعزف نشيداً من تأليف باخ، عنوانه "ابن الرب آت" – Gottes Sohn ist Kommen وصدح رنين أجراس نقي من الأنابيب البراقة التي تعلوه.

ويعتبر أرغن "كريغهيد-ساندرز" آلة فريدة من نوعها، ولا يقتصر السبب على كونه يطلق نغمات جميلة، ولكن أيضا لأنه نسخة طبق الأصل عن أرغن يعود إلى نهاية الحقبة الباروكية صنعه آدم غوتلوب كاسباريني من شرق بروسيا في العام 1776. ويقع الأرغن الأصلي في كنيسة الروح القدس في مدينة فيلنيوس اللتوانية.

ولا وجود لأي أرغن عصري آخر يشبه إلى حد كبير ذاك الكائن في كنيسة الروح القدس.

وتستفيد الآلات الحديثة من أنواع التكنولوجيا التي منحت صانعي الأرغن أجيالا من الأدوات والمعدات الجديدة، على غرار ضاغطات الهواء والمركّبات والدارة الكهربائية.

ولكن قبل هذا كله، لجأ المصنعون إلى طريقة أخرى خلال عملهم. حيث أن الهواء في أنابيب أرغن كنيسة المسيح قادم من منفاخ جلدي عملاق يحركه مساعد يضغط على دواسة خشبية خلف لائحة المفاتيح. وتستخدم العتبات والمفاتيح ودعسات القدم نظاما مبتكرا من خشب السنديان الصلب ومن أشرطة مصنوعة من خشب أشجار الليمون، تحمل اسم "القائفة" وتتصل عند الزوايا القائمة بمفاصل حديدية منحوتة باليد. ولا يشتمل الأرغن لا على أسلاك ولا على بكرات.

أما الأنابيب المعدنية، فمصنوعة من الرصاص والتنك الملفوفين باليد حول نماذج خشبية يتم لحمها. وصُنع القسم الأكبر من الأنابيب الخشبية من أشجار الصنوبر. وتكون الأنابيب التي تصدر أصواتاً دقيقة صغيرة وضيقة، ويكون بعض منها بحجم القلم. أما الأنابيب التي تصدر أصواتاً غليظة، فتحاكي بقطرها مصارف مياه العواصف. ويكاد عدد الأنابيب التي تراها الرعية من الموقع الأفضل على مقاعد الكنيسة يصل إلى المائة. أما القسم المتبقي منها – ويشتمل أرغن كنيسة المسيح على مجموع 2200 أنبوب – فمختبئ بعيداً عن الأنظار خلف لوحة المفاتيح.

لقد بدأ مشروع بناء صورة طبق الأصل عن أرغن فيلنيوس في العام 2000 في مدرسة إيستمان للموسيقى التابعة لجامعة روتشستر، ولكن مدرسة إيستمان لطالما أرادت آلة موسيقية جديدة لكنيسة المسيح. وبقي عازف الأرغن في الحفلات الموسيقية ورئيس قسم تعليم الأرغن في إيستمان دايفد هيغز يبحث عن آلة طوال سنوات.

وفي العام 1998، التقى هيغز بدايفدسون، الذي أسس مركز غوتبرغ لفن الأرغن في السويد. ويتخصص المركز في إعادة بناء آلات الأرغن التاريخية وفي التأكد من أن الآلات المرممة تعزف بالطريقة التي عزم عليها الصانعون ومن أن الألحان المعزوفة عليها تلعب بالطريقة الصحيحة وفقاً للنوطات المكتوبة.

وليست عملية البناء سهلة. وقد بلغت تقنية بناء آلات الأرغن أنبوبية باروكية عريضة مرحلة النضوج بحلول القرن السابع عشر، ولكن التقدم الذي سجل منذ ذلك الحين وضع في أيادي الصانعين أدوات جديدة. وتطورت أنواع جديدة كلياً من مدارس بناء آلات الأرغن والأداء والتأليف والذوق. واليوم، تدوزن آلات الأرغن بطريقة مختلفة. ويكون عدد كبير منها أكبر حجماً وأكثر متانة، ويكون قد صمم لعزف أنواع مختلفة من الموسيقى. وكانت أنواع الأرغن القديمة بحاجة إلى التماشي مع عصرها، لذا فقد تم تعديلها، وأحياناً حتى بطريقة جذرية إلى حد جعل رصد نغماتها الأصلية مستحيلاً.

وفي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، نشأت حركة هدفها استعادة تكنولوجيا كانت في طور الاختفاء السريع. وبدأ الصانعون ينتجون آلات "قديمة" جديدة تعزف الموسيقى "الباروكية" التي صُمّمت هذه الآلات أساساً لأجلها. "ولكنها لم تحقق نجاحاً كاملاً في ذلك"، على حد تعبير كريغ آر. وتني الذي ألف كتاب "كل الوقفات" الذي يسرد تاريخ آلات الأرغن الأنبوبي في الولايات المتحدة، مع العلم أنه عازف هاو على آلة الأرغن. وكان وتني يتبوأ منصب محرر يعنى بمعايير الكتابة في "نيويورك تايمز" قبل أن يتقاعد في الخريف الماضي.

وقال وتني: "لقد تمكنوا من الحصول على بعض الأصوات ولكنها لم تكن نسخة طبق الأصل عن الأصوات الأساسية".

وتجدر الإشارة إلى أن الآلات القديمة لم تبل حسناً، بدورها، في هذا المحيط. وقال مونيتاكا يوكوتا، وهو صانع آلات أرغن لمركز "غوتبرغ": "لقد خضع القسم الأكبر من آلات الأرغن المحفوظة في أوروبا الغربية لعملية "ترميم". ولكن غالباً ما كان الترميم غير وفي. ومن الضروري الاختيار بين الخشب والحديد والبلاستيك، وبين الخشب الرقائقي والخشب الصلب. ويعمد الصانعون إلى تغيير التصميم وعملية البناء. وتبدو الآلة قديمة ولكنها ليست كذلك، ويكون الصوت الصادر عنها مختلفاً إلى حد كبير".

وفي العام 2000، انضم دايفدسون إلى كلية إيستمان وقرر مع هيغز زيادة حجم مجموعة آلات الأرغن في الكلية. وأسسا شراكة مع غوتبرغ ووظفا خبرة عدد من صانعي الأرغن الأميركيين المرموقين.

وقرر الفريق صنع نسخة طبق الأصل عن أرغن يعود إلى أوج الحقبة الباروكية، محبذاً أن تكون من النوع الذي عزف عليه باخ بنفسه. وسيطلق على الآلة اسما مدرّسي الأرغن دايفد كريغ المتقاعد من إيستمان وراسل ساندرز الذي توفي في العام 1992، وقد تركت أسرته للكلية مبلغاً بقيمة خمس مائة ألف دولار للمباشرة في المشروع في كنيسة المسيح. وكانت النسخة الأصلية عن الأرغن ستكلف مبلغاً إجمالياً بقيمة ثلاثة ملايين دولار.

لكن دايفدسون أفاد بأن "آلة أرغن من هذا النوع لم تكن موجودة". ومن الضروري أن تتناسب مقاييس الآلة التي ستبنى مع مقاييس الطرف الغربي لكنيسة المسيح. ويجب أن يكون الأرغن الذي ستنقل عنه النسخة بحالة قديمة ليتمكن الفريق من فهم ما كان يبدو عليه عندما كان جديداً. ولم تنطبق المواصفات هذه على أي من آلات الأرغن التي خضعت للدراسة وصنعت في الحقبة التي عاش فيها باخ.

ثم فكروا في أرغن فيلنيوس. وكان قد بني بعد مرور ستة وعشرين عاماً على وفاة باخ، إلا أن كاسباريني كان عازفاً مياوماً على واحدة على الأقل من آلات الأرغن التي اختبرها باخ، ولربما كان يعرف هذا الأخير.

والأهم أنه بالرغم من كون أرغن فيلنيوس قد عدّل في القرن التاسع عشر، فهو لم يرمم يوما وقلما تم إصلاحه. وفي القرن العشرين، أقفل القيمون الأبواب عليه، وعلى رأسهم صانع آلات الأرغن اللتواني ريمانتاس غوكاس، ووضعوه في مخزن كي لا تعبث به الحكومة الشيوعية.

وأقدموا على قياس الأرغن، وفي نهاية المطاف، عندما تم تركيب النسخة، كان مقاسها يناسب تماماً كنيسة المسيح، إذ بلغ عرضها 7.6 أمتار وعلوها 7,3 أمتار. مع العلم أن علوها لا يتعدى النافذة الزهرية عند الطرف الغربي من الكنيسة. ومن المذبح، بدا وكأن أشعة الشمس تخرج من القمة المركزية للأرغن. وقال دايفدسون إن الأمر مقصود.

وأقام مركز غوتبرغ شراكة مع وزارة الثقافة اللتوانية لدعم الجهود الليتوانية لترميم أرغن فيلنيوس وجعل النسخة الطبق الأصل جزءاً من المشروع.

"في البدء أصابني الارتياب الشديد"، على حد ما أكده يوكوتا المولود في اليابان والمقيم في السويد. وأضاف قائلاً: "ولكن الأمر تبدل عندما تفحصت الأنابيب. ولم يكن بوسعي أن أصدق أنها بهذه الحالة الجيدة".

وشدد يوكوتا على ضرورة فهم "أبعاد" الأرغن – أي العلاقة بين حجم الآلة وشكلها وبين عناصرها المكوّنة. وهذا ما يعطي الأرغن طابعاً خاصاً به.

وبدأ الفريق بأخذ المقاييس كلها في أرغن فيلنيوس، بما في ذلك قياس الخزائن وأصغر التثبيتات والمسامير الحديدية المصنوعة باليد. ورسم أفراد الفريق كل تثبيتة وكل مفصل وكل أنبوب وكل مساحة. وطبعت البيانات كلها وجمعت في كتب عملاقة يحاكي حجم كل واحد منها حجم دليل هاتف.

وفي المرحلة التالية، تم تحليل البيانات. ونزع الفريق الأنابيب لدراسة تركيبة المعدن فيها ولاختبار مواصفاتها الصوتية. ولم يكن العزف على أرغن فيلنيوس ممكناً، ما يعني أنه لم يتسن للفريق أن يعرف ما هي الأصوات الصادرة عنه. وفي الواقع، كانت التحضيرات الدقيقة ضرورية، ويعود السبب الجزئي لذلك إلى أن النسخة الطبق الأصل كانت ستوفر التوجيهات لترميم الأرغن الأصلي.

لقد استغرق صنع الأجزاء أربع سنوت في غوتبرغ. وفي تلك الأثناء في روتشستر، كان صانعو خزائن متخصصون يبنون شرفة جديدة للأرغن في كنيسة المسيح، مستخدمين حطباً تم إنقاذه من معمل في جنوب كارولاينا، يعود إلى القرن التاسع عشر. وخوّلت عمليات المسح الرقمية الفريق نسخ ثنايا خزانة أرغن فيلنيوس، بما في ذلك تمثال الملك داود فوق قائمة المفاتيح. وطلا اختصاصيون ألمانيون المساحات الخشبية الخارجية بالجبس معتمدين تصاميم تعود إلى القرن الثامن عشر.

ووصل الأرغن إلى روتشستر في العام 2007 وتطلب تجميعه سنة كاملة. وخلف الواجهة العالية، كانت المساحة الداخلية فسيحة وحسنة التهوئة، وكأنها خزانة من خشب الصنوبر تشمل ثلاث طبقات وتقف عند المدخل. وكانت الأنابيب من الأحجام كافة تصبو باتجاه الرافدات – ولكن الأجزاء المتحركة كلها – أي الدواسات الخانقة ومشغلات المفاتيح وصبابات الهواء والقائفات – مصنوعة كلها من الخشب وموجهة ميكانيكياً بدفع من أيادي البشر وأقدامهم.

وعزف على الأرغن للمرة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر 2008، ورافقت انطلاقته أربعة أيام من المحاضرات والحلقات التدريبية والحفلات الموسيقية. وهو مستعمل اليوم للقداس ولمرافقة الكورس، كما أنه بمثابة آلة لتعليم طلاب إيستمان – حيث أنها الفرصة الوحيدة التي يتمتعون بها في الولايات المتحدة للعزف على أرغن يُعتَبَر، وفقاً للمعايير كافة، آلة تعود إلى حقبة باخ.

وقال دايفدسون إن "هناك أموراً كثيراً يجب فهمها" وهو ينزع أصابعه عن المفاتيح ويسحب أجهزة التوقيف ليكون الوقع أكبر.

وأضاف أن الأرغن "يستخدم تقنية غير متقدمة" قائلاً إن حركة المفاتيح وأجهزة التوقيف "تصدر ضجيجاً طوال الوقت، هو نوع من الطقطقة".

وتابع كلامه قائلاً: "لا يروق الأمر لعدد كبير من عازفي الأرغن. ولكن يمكن إفساد الآلة كلها فوراً في حال تم العبث بها".

ولكن إن تم العزف على الآلة بالشكل الصحيح، على حد تعبير مدير شعبة الموسيقى في كنيسة المسيح ستفن كندي، فهي ستملؤك فخراً. وأضاف كندي قائلاً: "إنه ممتاز لمرافقة الأناشيد كما وأن الأصوات الأخف وطأة فيه تنطوي على قدر لا يوصف من الحيوية. وهي تصرخ فرحاً".

© c.2009 New York Times News Service

أطلقوا صحيفة «الأيام»

فيصل

هشام السقاف

hishamfargaz@yahoo.com

- توفي بن شملان ولم يصافح علي عبدالله صالح منافسه قي انتخابات الرئاسة 2006.. واكتسب الأخير شرعيته بدون المصافحة.
- فيصل بن شملان كان شاهدا على وثيقة تسليم السلطنة الكثيرية لثوار الجبهة القومية بتاريخ 2 أكتوبر 1967.. وعاكسهم.
- بن شملان نحبه، ونختلف معه.. ويظل عملاقا في عصر الأقزام.. وشاهدا ميتا على ما بكل اليمن.

نافذة

العدد القادم..

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 18 محرم 1431هـ

الموافق 4 يناير 2010 العدد (218)

Mon. 18/1/1431

4 January 2010

عندما يصبح كذب الدولة مقدساً

محاكمة المخطوف.. لا تستغرب أنت باليمن

عبدالكريم محمد الخيواني

alkhaiwani@gmail.com

يفترض أن توضع لافته على مدخل مطار صنعاء وجميع المنافذ، مكتوب عليها "لا تستغرب أنت باليمن"، فاليمن صار بلد الغرائب والعجائب، والمتناقضات، والكذب الصارخ، الذي لا يكلف مقترفه الخجل أو الحرج على أقل تقدير، رغم أنه لا يوجد في أي قاموس سياسي أو لغوي مصطلح "دولة كاذبة، أو خاطفة".

يعلم الكل أن الزميل محمد المقالح اختطف ليلة 28 رمضان، بطريقة محترفة، لا ينفذها إلا أشخاص مدربون، لكن السلطات أنكرت ذلك، النائب العام حرر مذكرات للأمن السياسي الذي نفى علمه بمكان وجود المقالح، ورغم أن الكل كانوا متأكدين أن السلطة وحدها من تتحمل المسؤولية، والمستفيدة من اختطاف المقالح على خلفية فضح جرائم قتل المدنيين في صعدة، ولأنه مثل الضمير اليمني الرافض للدم المسفوك، لكن الإنكار الرسمي استمر على كل المستويات حوالي 100 يوم، حتى أفصح رئيس الجمهورية للمعارضة عن أن المقالح موجود لدى الأجهزة الأمنية، وأنه سيطلب الملف لإحالته للمحاكمة أو الإفراج عنه. لم تنقل المعارضة أي مبررات إضافية، للخطف، للإخفاء القسري، بل لم يطلبوا زيارته، أو للاعتقال، للمحاكمة، بل لم يطلبوا زيارته، أو منح أسرته حق زيارته، حيث لم تزره حتى الآن، رغم الاعتراف الرسمي بأن المقالح عندهم. لعل الاعتراف وكشف مكانه كان مفرحا لكل من سمع، إلى حد أنسى الكل القانون والحقوق، والمواطنة، والأخلاق، وهو انعكاس لواقع بلغ من السوء أن الأخلاق والقيم، سقطت حد نسيانها، أو نكتفي به بمعرفة مكان المخطوف.

ما قاله الرئيس كان متوقعا، ووجود المقالح عند السلطة، ليس حالة فريدة، بل هو المعتاد والمتوقع، والمتعارف عليه منذ سنوات خلت، وتعرض له كثير من مختلف المناطق على ذمة حرب صعدة أو الحراك، ومازال هناك معتقلون بحكم الإخفاء القسري، ومعتقلون أخذوا خطفاً، وهم منسيون، والتنكيل الرسمي بهم بأسرهم مستمر بعيدا عن الأنظار والاهتمام.

الذين كانوا ينكرون اختطاف المقالح، بل ويدينونه، انطلقوا يصرحون، فبعد كلام الرئيس صرح لقناة الجزيرة، أحمد بن دغر، القيادي في الحزب الحاكم، الذي كان يرأس دائرة الإعلام في الحزب الاشتراكي اليمني، إلى ما قبل حوالي 4 سنوات، وحينها كان الزميل المختطف نائبا لبن دغر، -صرح- أن المقالح اعتقل بأمر من النيابة العامة، وأنه سيحال للمحاكمة، هكذا بكل بساطة، وما على الناس إلا إلغاء عقولهم ليصدقوا بن دغر، لم يخشِ أو يحرج من كذبة كبيرة كهذه.

طبعا بن دغر لا علاقة له باختطاف المقالح، ولم يكن يعلم شيئا، شأنه شأن الكثير من أعضاء الحزب والحكومة والسلطة، لكن علاقته السابقة بالاشتراكي خصصت دوره في الرد على كل ما يتعلق بالاشتراكي، ومن ضمنها تبرئة الخاطفين وإدانة المواطن الرفيق الصحفي المخطوف. الرفيق بن دغر ليس المتخصص الوحيد، بل هو ضمن جوقة موزعة هنا وهناك، فيها قياديون ووزراء ومسؤولون ومحللون... الخ، يختزل دورهم بالرد والتصدي والكذب وتبييض الأخطاء وغسيل الانتهاكات، وربما الشتم، وهكذا هذا للاشتراكي، وهذا للهاشميين، وهذا للجنوبيين، وهذا لتعز، وهذا لعمران... الخ.. مؤهلاتهم سلاطة اللسان، والتنطع، وعدم مراعاة أية قيمة، أدبية أو معنوية، أو قانونية، والكذب والافتراء، والذمة العريضة الواسعة، وموت الضمير.

وزير الإعلام بدوره، والذي سبق أن نفى علاقة السلطة باختطاف المقالح، أكد في مؤتمره الصحفي الأسبوعي، إحالة الزميل المقالح إلى المحاكمة ضمن مجموعة، المظاليم كثر، وما أسهل تدبير مجموعة، واعترافات وتهم. ومر كلام اللوزي، وكأنه أمر اعتيادي، انتظرت أن يرد النائب العام على التصريحات، ولو من باب الإحراج، وحفظ الهيبة، والمصداقية، وباعتبار أنه أكد عدم علمه رسميا لمنظمات، ووجه مذكرات، واستنكر الاختطاف، لكن لم يصدر شيء عن النائب العام، ولا حول ولا قوة إلا بالله، أحرجوا النائب العام، ولعل صمته اتكالا على ضعف الذاكرة العامة، وهذا لا يكفي، وأي مبرر لن يكون مقنعا.

نقابة الصحفيين، بدورها حتى اليوم الأحد، لم تعلق إطلاقا وكأنها، تنتظر وحيا ما لتنطق بشيء، لتقوم بمسؤوليتها، لتدافع عن المقالح، وتعتبر المحاكمة إمعانا في التنكيل بالمقالح، لتدين الاختطاف والإخفاء كوسائل رسمية، وتدين معه استمرار اعتقال ومحاكمة الزملاء صلاح السقلدي، وراشد، وشفيع العبد، والجحافي، باعتبارهم تعرضوا لنفس الوسائل غير القانونية. لكن النقيب، خارج التغطية، رأسماله الصمت والسلبية، والمجلس لا يكلف نفسه مشقة إغضاب أحد، في تسليم واضح أن مهمة النقابة محصورة في الدفاع عن سمعة النظام اليمني، وتبييض أعمال القمع والانتهاكات، بالصمت، في عام اعتبرته المنظمات الدولية الأسوأ على الصحافة اليمنية. وحتى إن علقت النقابة ببيان متأخر، فذلك لا يعني أنها قامت بما عليها تجاه الزملاء، وقضايا الانتهاك والمحاكمات والرقابة المسبقة، ووقف الصحف، (الأيام والمصدر). بل عليها أن تصعد احتجاجها إزاء القمع الرسمي لحرية التعبير، وتستخدم كل الوسائل القانونية، والدستورية. والمفارقة اليوم أن الصحفيين هم من يحاكمون ويدانون ويسجنون ويخطفون حفاظا على الأمن القومي والوحدة والديمقراطية، وهم من يتهمون بالطائفية والتحريض، والنيل من معنويات قواتنا المسلحة، بينما السياسي، بينما المفسدون والفاسدون من كل حجم ونوع، آمنون مطمئنون، محميون.

وتصر السلطة أن مشكلة البلد مجموعة من أصحاب الرأي والصحفيين، والمعارضين، فهم سبب غياب التنمية، والحرب والانفصال، وحمى الضنك، لهذا فإغلاق الصحف وخطف وسجن وملاحقة الصحفيين هو المقدمة الأولى للتنمية، وليس لحماية الفساد والمنتهكين والفاشلين، وليس لتبرير أخطاء النظام وسياساته، التي قادت البلد إلى هذا الوضع، في مفارقة لا يصدقها النظام اليمني، ولا يمكن أن توجد إلا باليمن، ما يؤكد أن الفشل السياسي لا بد أن يرافقه سقوط من نوع آخر، قيمي بالمقام الأول.

منظمات المجتمع المدني أيضا، غابت عن القضية، عدا حضور البعض منها ببيان وحضور خافت، أو من قبيل نحن هنا، ولكن أحدا منها لم يرتق باحتجاجه إلى مستوى الانتهاكات اليومية للحقوق والحريات والمدنية، أو يرد على الكذب الرسمي بخصوص المقالح باعتبارها قضية معلومة وموثقة.

يبدو الأمر بصورة سقوط أخلاقي وقيمي معلن، عندما لا يستفز أحدا، ولا يحرج أحدا، ولا يستحق الخجل من أحد، وحتى أصحاب الفضيلة، ومدعو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يستفزهم الخطف والاعتقال والظلم والتعذيب، ولم يستنكروا أو يهبوا هباتهم، المعروفة المتحمسة لزواج الصغيرات، أو لتأييد الحرب وقمع الحراك، وكأن كذب الدولة مسلمة اجتماعية، وكأن الصدق لا معنى له ولا قيمة لوصف رجل دولة، وخطف الدولة لمواطن وإخفائه بالرغم من تكرارها الى حد صارت ظاهرة لا تستحق وقوف الجميع ضدها، ورفض الكذب، والإعلاء من شأن القيم والمثل العليا. والمثير أنه حتى أولئك الذين ليسوا بمنأى عن الاختطاف والإخفاء لم يتفاعلوا معها كما يجب، حزب الحاكم ورجال السلطة والمسؤولون من كل حجم، لم يكلفوا أنفسهم الاستنكار أو التفسير، ولم نسمع أحدا هنا أو هناك يقول الكذب عيب، وكأن ثمة إجماعاً أن كذب الدولة مقدس، والأدهى من ذلك الصمت، عن المحاكمة، للمقالح، اختطف أخفي قرابة 4 أشهر، ثم يحاكم أمام محكمة أمن دولة، بتهمة ملفقة، وإجراءات غير قانونية، ولو كانت تستند إلى أي مبرر منطقي، ضعيف، ما لجأت إلى وسائل الخطف والإخفاء، والاقتحام، وهي وسائل تمت مع المقالح والسقلدي وراشد والعبد وجحاف، وعرفناها من قبل ذلك، وجربت معي. لقد أكد رئيس الفيدرالية الدولية قبل أشهر أن هذه الوسائل صارت مكشوفة وغير مجدية، والعفو الدولية وكثير من المنظمات الدولية على اطلاع بأوضاع الزملاء، وستدافع عنهم، وحينها تقول السلطة إن هذا تشويه لسمعة اليمن، لأنها لم تستفد من أخطاء سابقة، وترفض أن تستفيد، أو توقف الأخطاء، وكأن الأخطاء هي القانون والدستور.

وحتى الرئيس، عندما يتدخل بعد الانتهاكات لا يأتي تدخله لإصلاح الخطأ ولملمة المشكلة والإنصاف، بل يساير الأمر، ويصبح المهم كيفية إخراج الأمر بطريقة لا تدين الفعل ولا تجرم الجاني، ولا تنتصر للدستور والقانون، وهذا ما يجعله في المواجهة مع قضايا حرية التعبير والصحافة، ومحاكمات الصحفيين والخطف والتحريض.

ما الخسارة لو قام الرئيس بالإنصاف للضحايا والانتصار للقانون حتى من باب السياسة؟ وهي طريقة أجدى من المكرمة بعد الحكم والعذاب الطويل والتنكيل، إنما لا، وكأن المحاكمة، والحكم ضرورة وطنية، وسيادية، مع أنها لا تشرعن الانتهاك، ولا تقنع بصحة أو قانونية أو أخلاقية الممارسات.

والمفارقة أن الكثير صار محتارا يتساءل لماذا لم تعد السلطة تضحك علينا بفهلوتها، كما كانت، وربما البعض يتمنى ذلك، لكن، بدون جدوى ولا فائدة، فالسلطة تعيش حالة غطرسة في تعاملها مع مواطنيها، والمدنيين تحديدا، لا تتناسب مع واقع القبول بانتهاك السيادة وقتل الأبرياء واستمراء الحرب ضد مواطنين، وتشريد مئات الآلاف، أو إنكار حمى الضنك التي تفتك بأبناء محافظة مثلت عنوانا للمدنية والوعي. لعل الغريب أن نستغرب أو نتوقع خيرا، أنه وضع يمكن أن نقول "نزع الله توفيقه"، أو إذا أراد الله أن يتم أمرا سلب ذوي العقول عقولهم.

الهرم الكبير

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

بالأمس ودعنا بحزن شديد المهندس فيصل بن شملان كواحد من الرجال العظام الذين خسرتهم اليمن، وهي تمر بأسوأ الأوضاع في تاريخها المعاصر. ورغم الزخم الكبير الذي رافق ترشحه وحملته أثناء الانتخابات الرئاسية الأخيرة، إلا أنه فضل الانسحاب بهدوء، حاملا معه مواجع وطن مزقته سياسة رعناء رأت ولا تزال أن الانتصار لقيم التخلف هو الضامن لاستمرار هيمنتها على مقدرات البلاد.

لم يفاجئني رحيل بن شملان لأن معاناته مع المرض الخبيث كانت قد أصبحت معلومة، وعلى العكس من ذلك فإن علمي بتمكن ذلك المرض الخبيث من غزو ذلك العقل الكبير، وتمكنه من صلابة الرجل الشجاع، هو ما فجعني، لأني استمددت من صلابته، يقينا بقدرته على تحدي كل المخاطر، وأنه عصي على الانكسار أو الانحناء، ولكنها مشيئة الله التي لا اعتراض عليها.

حين أقدم الرجل على المنافسة على أعلى موقع في الجمهورية، كان يدرك تبعات مثل هذه الخطوة في منطقتنا العربية، وقد لمستها بوضوح في أول لقاء جمعني به عقب اختياره مرشحا عن اللقاء المشترك، إذ كان جادا مؤمنا بالبسطاء والمقهورين المتطلعين للتغيير، وقد كان هؤلاء سلاحه القوي وزاده في غمار معركة شريفة استخدم خصومه في مواجهته منطقه أدوات قذرة، بعد أن أرعبها ذلك الحضور وتلك الآلاف التي احتشدت خلفه في كل المحافظات.

قبل لقائي به في المنزل الذي استأجره في صنعاء أثناء الحملة الانتخابية، كنت على قناعة بأنه ما قبل خوض هذه المعركة إلا لأنه أراد أن يسن سنة حسنة في منافسة الرؤساء العرب لا غير، وأنه مقتنع بأن الفوز لن يكون حليفه، غير أن هذه القناعات تغيرت بعد دقائق من بدء الحوار الصحفي الذي أجريته معه، حيث أظهر الراحل إيمانا مطلقا بأن غالبية عظمى من اليمنيين قد اختاروا طريق التغيير، وأن المهمة الرئيسية للنخبة السياسية هي تجاوز الحسابات المتصلة بالمكاسب الذاتية أو السياسية للهروب من تحمل مسؤوليتها في أن تقود الناس نحو التغيير.

كان يدرك أن المهمة الرئيسية لشخصه هي خوض معركة سياسية حقيقية في مواجهة خصم يمتلك كل إمكانات وقدرات الدولة، وأجهزتها الأمنية والعسكرية، حتى يكسر هذه الأصنام، ويحطم المحرمات السياسية التي أرستها التجربة العربية في الحكم، لكنه كان يخشى من عدم قدرة الأحزاب التي ترشح عنها على حماية أصوات الناخبين من المصادرة والتزوير.. وأظن أنه كان يعلم أن النخب السياسية قد أضحت أسيرة المصالح أو الخشية من التضحية، ولذا باتت تلقي بالمسؤولية عن فشلها على الجماهير التي لم تكن عند مستوى تطلعات القادة.

لم يقبل بأن يخون من صوتوا له، وظل يتمسك بموقفه حتى آخر لحظة في حياته، ظهر كخصم شريف، مترفع عن توظيف أو استثمار الصغائر للانتقام ممن صادروا إرادة ناخبيه، ولهذا عارض بقوة الأطروحات التي تستعدي الجغرافيا، وبنفس القوة انتقد سوء إدارة البلاد، وحذر من استمرار نهج الإقصاء والاستباحة لما لذلك من خطر على تماسك البلاد والسلم الاجتماعي، لكن لم يسمعه أحد.

كانت المرة الأخيرة التي رأيته فيها أثناء مشاركته في أعمال ملتقى التشاور الوطني. ورغم المعاناة الواضحة مع المرض، إلا أنه ظل حيويا ونشيطا ومتفائلا بأن الحق والعدل سينتصر مهما طال أمد الفساد، ومثلما كان كبيرا في حضوره ومواقفه السياسية، مترفعا في معارضته، كان كذلك في رحيله، إذ إنه أدرك أن هذا الخطب قد يتحول إلى موضع للتوظيف السياسي الرخيص، حتى من أولئك الذين لا يتفقون مع رؤاه الوطنية.

لقد فقدنا هرمنا الكبير وحكيماً قل أن يجود الزمن بأمثاله، فيما البلاد تموج بالأدعياء وبالباحثين عن المكاسب على جثث الفقراء والمتطلعين لحياة كريمة.

إنهم يغمضون عيناً ويفتحون أخرى

يوم قال نيكسون: لأنه راسكلنا

نجيب محمد يابلي

كم هو مثير للاشمئزاز عندما قال الأستاذ محمد حسنين هيكل عبر لقائه الأسبوعي مع مشاهدي فضائية «الجزيرة»، إن زعماء عربا يستبعدون وساطات إسرائيلية للحصول على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على طلباتهم، فالسياسة في شكلها أو مظهرها العام رمال متحركة لا تستقر على حال، لأنها (أي السياسة) لا تعترف بصداقات دائمة، وإنما تعترف بمصالح دائمة، ولذلك تغمض القوى الدولية عيناً وتفتح أخرى.

على هذه الخلفية، أذكر جولة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية قام بها الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون، في السبعينيات من القرن الماضي، وفي أعقاب تلك الجولة، عقد نيكسون مؤتمراً صحفياً وكان من ضمنهم صحفي أمريكي طرح كلاماً قاسياً على الرئيس عندما قال له: أنت تتستر على الديكتاتور الوغد الفلاني للدولة الفلانية (في أمريكا اللاتينية)، والعالم كله يتابع انتهاكاته الفظة للحريات والحقوق المدنية في بلاده. أجاب نيكسون بمنتهى البساطة والبرود: نتستر على هذا الوغد لأنه وغدنا.

المقابل الإنجليزي لكلمة «وغد» هي «راسكل» (RASCAL)، وهي الصفة التي أعطاها الصحفي الأمريكي للديكتاتور الأمريكي اللاتيني، ولذلك جاء رد نيكسون بالإنجليزية : BECAUSE HE IS OUR RASCAL، ومقابلها بالعربية (لأنه وغدنا). والشيء بالشيء يذكر كما يقولون، ذلك أني ذكرت ما ورد في كتاب «الإسلام في الألفية الثالثة» للمفكر والدبلوماسي الألماني المعروف مراد هوفمان، وأقتطع منه هذه الجزئية:

«هل يمكن أن يتخيل المرء أن الغرب ما كان ليتدخل منذ عام 1992 في البوسنة –ويتدخل بقبضة حديدية– لو كان الصرب هم المسلمون وأذاقوا البوسنيين الكاثوليك ما أصاب البوسنيين المسلمين فعلاً؟

وهل كان من الممكن أن يسمع الغرب بمجازر كالتي وقعت في سربريتشا وجيبا؟ وهل كان الغرب سينتظر هذه الحالة حتى يتم قتل 200 ألف بوسني وطرد 3 ملايين منهم؟ وهل كان الغرب سيسكت على اغتصاب عشرات الآلاف وهدم 100 ألف مبنى بينها عشرات المعالم المعمارية التاريخية في البوسنة؟".

يضيف هوفمان وهو ينزف: "هل كان من المعقول أن يستمر الصراع 3 سنوات في بوسنة المسلمة وهي تعاني جرائم الصرب التي لا مثيل لها، والتي تجسدت في أعمال القتل والاغتصاب، ولم يحرك الاتحاد الأوروبي ساكناً، إلا بعد مضي 3 سنوات، وتحديداً في 30 أغسطس 1995، وهو اليوم الذي دشن فيه حلف الناتو هجماته؟".

وختم هوفمان مداخلته باستخلاص جميل وموضوعي عندما أفاد بأن «التدخل كان سياسياً لا إنسانياً».

إن ما أريد استخلاصه أن علينا جميعاً كأسرة دولية العمل على التقارب بين الشعوب بالحوار وتعميم المصالح وجني المكاسب المشتركة ونبذ العنف والتطرف اليهودي والمسيحي والإسلامي، لأننا لم نجن من وراء التطرف إلا الدمار والقتل والخراب وتوقف العقل وتعثر الحياة.

علينا أن نضع النقاط فوق الحروف بشجاعة كان لنا أو علينا، وأن نبدد كل العوائق التي تقف في طريق مشروعنا الحضاري والنهضوي، وأبرزها الثالوث الخطير: الأمية والفقر والمرض.